

حوار كروني

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني

تصميم: ربيع محمصاني

حديث في علم الاجتماع مع فرجينيا فونتس

غيلرمي ليت غونسالفس

مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع العالمي التاسع عشر

ماغريت أبراهام
ريما وايلكس
باتريزيا ألبانيز
فرانسوا لاشابال
باتريك كون بارنيت
ميتشل ماك إيفور
ميكي فاللي
إيليز مايولينو
كاري وو

الجنر والعنف

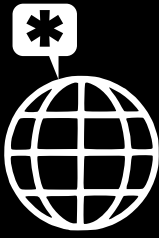
ماغني ولتر
جوسلين بالتر-ألوا
جاكوب بريهن
كاميلا نايدو
ماغدالينا غريزيب
سيلفيا والبي

ماركس وعلم الاجتماع اليوم

غاسبار ميكلوس تاماس
إيريك أولين ورايت
الكسندرا شيبلي
ستيفاني ووهل
بوب جيسوب
غيلرمي ليت غونسالفس
ساتيش ديشباندي
ميشال وليامز
راجو داس
ديفيد فاسنفيست

الأركان المفتوحة:

«التفاوت الطبقي في الصين
«الجامعات العمومية والجامعات الخاصة في الهند
«تقديم المحررين الجدد وغير الجدد تماما



< الافتتاحية

«إذا كان عماد العلم الاقتصادي هو الانطلاق من السوق وتوسعه وعماد العلم السياسي هو الانطلاق من الدولة وضمان الاستقرار السياسي فإن عماد علم الاجتماع هو الانطلاق من المجتمع المدني والدفاع عن الاجتماعي. في أزمنة تسلطية السوق واستبدادية الدولة، يكون على علم الاجتماع، وعلى الأخص في ملمحه العمومي، أن يدافع عن مصالح البشرية.»
مايكل بوروواي، ٢٠٠٤، خطاب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرئاسي.

«تمثل أمام علم الاجتماع الكوني ثلاثة تحديات... وإذا ما كان التحدي الأول هو صياغة علم اجتماع يعتني بالمجتمع والثاني هو بناء علم الاجتماع في المجتمع فإن التحدي الثالث هو أن يبنى علم اجتماع لفائدة المجتمع، يدافع عن موضوعه الحقيقي، عنيت المجتمع المدني، الذي كان أسس علم الاجتماع الأصلي.»
مايكل بوروواي، ٢٠١٤، خطاب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الرئاسي.

بكسور متباينة في كلا الشمال والجنوب الكونيين وكذا في الشرق وفي الغرب على حد سواء. يشمل ذلك تراجع السنوات ١٩٧٠ وانهايار اشتراكية الدولة وتوسع رأس المال المالي والعمولة وبروز بلدان البريكس والأزمة المالية الكونية لسنتي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما تشمل انكسارات تاريخية لاحقة ما يتواصل حدوثه من تفكيك دولة الرعاية وإعادة بنائها وتشكيلها على امتداد أجزاء مختلفة من العالم منذ السنوات ١٩٨٠، والحركات الاحتجاجية الجديدة، وما يخاض على الموارد وعلى الهيمنة من حروب ذات الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية، والهجرة القسرية غير مسبوقة الأعداد والتفكير المادي والتأزم الاجتماعي الذي يضرب مناطق وبلداننا بأكملها ناتجا عن الكوارث البيئية وتصادد حاد في التفاوت الاجتماعي. كما نشهد «الانتفاضة الامتثالية» (بتعبير تيودور أدورنو) لشعبوية يمينية جديدة ونزعة نحو اتخاذ حكم الدولة أشكالاً تسلطية تصطدم بضرورة بحركات لا تقل أهمية تكافح من أجل الديمقراطية يتصاعد أثرها في المجتمع.

تمثل هذه الظواهر تطورات غير مسبوقة تتسبب فيها تشكيلات بالغة التعقيد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية متسببة على الأخص في آثار متفاوتة الحدة. ولكن، وفي الآن ذاته، نحن نشهد نزعات تتقاطع في تعالقي ما بين قومي وعاير للقوميات من قبيل إعادة تنظيم رأسماليات كانت قبل منفصلة تنظيما متمركزا حول السوق، وبروزا متوازيا لتيارات شعبية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتنامي المتجدد للتفاوتات الاجتماعية ذات الأساس الطبقي في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي والعودة الحادة نحو محاور التفاوت المتصلة بالجندر والإثنية/القومية.

وعلى الرغم من أن التأويلات العلمية الاجتماعية لهذه الظواهر تتسم بالكثير من التباين بل وحتى التناقض فإن ثمة اتفاقا على أن هذه التغيرات تمس الاختصاص في القلب. في عالم ما بعد الحقيقة يفقد علم الاجتماع المهتم أولا باكتشاف «الحقيقة» دلالاته الاجتماعية افتقادا كليا، ويصير ملعونا بوصفه اختصاصا مرتبطا بخطاب متحرر من الهيمنة متجها نحو الإيفاء بواجباته في التحليل والتفكير في التطورات الاجتماعية ونقدها. وعليه، وبصرف النظر عن كل الاختلافات القائمة

ب افتتاحنا عددنا الأول من حوار كوني بهذين الشاهدين مما قال مايكل بوروواي، نحن، المحررين الجدد للمجلة، نعتز بالتاريخ الثري لهذه المجلة المتخصصة بعلم الاجتماع العمومي والكوني الفريدة (أنظر GD ٧،٤).

الاستشهاد الأول مقتطف من الخطاب البرامجي لمايكل بوصفه رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع والذي صاغ فيه مرافعة مُقنعة لفائدة تعزيز علم الاجتماع العمومي. وفي الاستشهاد الثاني، المأخوذ من خطابه الرئاسي خلال مؤتمر علم الاجتماع الدولي الثامن عشر يطور مايكل حدود علم اجتماع عمومي. «الاتجاه نحو العمومية-الاتجاه نحو الكونية» تلك كانت الطريقة التي بها أوجز العقد الفاصل بين الخطابين. وكان عقدا خيضا فيه دوليا وبحماسة في فهمه لعلم الاجتماع وللسؤال حول ما يمكن ويجدر باختصاص علم الاجتماع أن ينجزه. فضلا عن ذلك كان عقدا خلاله تولى ما يكل، وهو يدرّس ويبحث في الولايات المتحدة وعلى الرغم من ذلك، أورها بفضلها، ناظرا إلى علوم الاجتماع الهيمنية نظرة نقدية، تأسيس مجلة حوار كوني. وخلال ما لا يزيد عن الأعوام السبعة، بمعية علماء اجتماع من كل أرجاء العالم، تولى تطويرها فصارت مجلة مزدهرة لعلم الاجتماع العمومي. ليس على المرء أن يشاطر مايكل فكرته عن علم اجتماع المعرفة التي اجتهد في أن يعطيها مداها بما يتجاوز حدود المناقشات من داخل الحقل، وأن يمنح لعلماء الاجتماع من أصقاع العالم منتدى لنشر نتائج بحوثهم، وموافقهم حيال شؤون العالم وأفكارهم حول اختصاصهم المشترك. وعندما سألتنا مايكل إن كنا سننقدم بترشحنا لخلافته محررين في حوار كوني شعرنا بالفخر وبالغبطة لثقتنا بنا لهذه المهمة. لتوجسنا من الرهانات التي يمكن أن تصاحب مثل هذا المشروع، لم يقرّ قرارنا على الفور. وما أقتنعنا نحن علماء الاجتماع العموميين ذوي الألفة بتقاليد الاختصاص النقدية هي الحقيقة الشنيعة التي وصفها خطاب مايكل ماثلة في «أزمة تسلطية السوق واستبدادية الدولة» تلك التي تهدد بأن تكتسب زخما بطرق جديدة.

لقد مرت مجتمعاتنا بسرورات تغير اجتماعي عميق وبالغ الأثر منذ أواسط السنوات ١٩٧٠ وهي السرورات التي يمكن أن يُدلل عليها

تطورات الأوضاع في بولونيا وبريطانيا العظمى وأستراليا وجنوب أفريقيا.

وتمنح ذكرى ميلاد كارل ماركس المائتين مناسبة سانحة للتأمل في الكيفية التي نوقشت بها نظرياته وأفكاره في علم الاجتماع. وقد دعونا عددا من الأكاديميين للمساهمة في محاوره تجمع بين التحليل العميقة لتاريخ علم الاجتماع وإضاءات على المناقشة الدولية حول نظرية ماركس ونقد لأثره من مناظير مختلفة. أظهرت مقالات المُسهمين باللغة الإفادة أنه يمكن اعتماد ماركس مرجعا للنظرية الاجتماعية وللمناقشة حول الرؤى البديلة للتغير الاجتماعي أو للكيفية التي بها تم نقده من منظور نسوي واستعملت نظريته لتحليل الرأسماليات المعاصرة عموما، أولكيفية فهم تطور الدولة أو القانون من منظور ماركسي ومواضيع أخرى كثيرة. وعلى خطى العديد من الكتاب من بلدان مختلفة، نتعلم الكثير حول الاعتراف الدولي الذي حازه كارل ماركس.

في القسم المفتوح يناقش مقال أثر إضفاء منطوق السوق في برامج علم الاجتماع في الجامعات الهندية كما ننشر بطاقة عن ظروف العمل في الصين وبعد ذلك يقدم أعضاء فريق حوار كوني التحرير الجديد، سواء منهم من انضموا حديثا أو من واصلوا العمل معنا، أنفسهم.

لقد جعل دعم مايكل بوروواي السخي وكذا الاستقبال الحار الذي لقيناه من لدن فريق المجلة الدولي ومن كل مكونات الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الملتزمة مع حوار كوني هذه البداية الجديدة يسيرة. نود أن نشكرهم كلهم ونحن نتطلع بالكثير من الثقة إلى عملنا المشترك في حوار كوني وإلى الجديد من الأفكار والاقتراحات من كل أنحاء العالم. ■

بريجت أولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre) محررا حوار كوني الوافدان.

بينهم، على علماء الاجتماع أن يطوّروا مصلحة مشتركة في المساعدة على تعزيز الحوار ما بين الجمهور الأكاديمي والجمهور غير الأكاديمي من خلال مساهماتهم والتزامهم بالمناقشات المشتركة. ونحن، بوصفنا محررين جددا لمجلة حوار كوني نهدف إلى الجمع بين مساهمات سوسولوجية من كل أرجاء العالم وإلى تشجيع نقاش حيّ حول التطورات الاجتماعية وكذا حول تقدم اختصاصنا.

يفتح هذا العدد بحوار مع واحدة من أبرز منظري التبعية والمفكرين الماركسيين في أمريكا اللاتينية، فرجينيا فونتس (Virginia Fontes) وهي تدعونا إلى التفكير في تاريخ مسارات البحث النظرية الثلاثة في البرازيل وحوال مناسبة مفهوم «الانتزاع» الماركسي من منظور علم الاقتصاد السياسي النقدي وفهم التطورات الحاصلة منذ الانقلاب البرلماني الحاصل سنة ٢٠١٦.

من المنتظر أن يحضر أكثر من ٥ آلاف عالم اجتماع مؤتمر علم الاجتماع الدولي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع التاسع عشر في تورنتو كندا لمناقشة نتائج أبحاثهم ومهام علم الاجتماع في مواجهة قضايا زمننا الملحة. وتشرح لنا رئيسة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع مارغريت أبراهام (Margaret Abraham) السبب الذي يجعل من موضوع المؤتمر وهو السلطة والعنف والعدالة: تأملات، وإجابات ومسؤوليات موضوعا بالغ الأهمية. وتمعنا رئيسة اللجنة التنظيمية المحلية للمؤتمر باتريزيا ألبانيز (Patrizia Albanese)، ورئيسة الجمعية الكندية لعلم الاجتماع ريمبا وايلكس (Rima Wilkes) وكذلك أكاديميون شباب من كل أرجاء كندا بعضا من الإضاءات حول كندا وحوال علم الاجتماع الكندي.

كثيرا ما كان العنف في علاقته بالجندر موضوعا محزّما وقد بذلت جهود متكررة من أجل جلب الانتباه العمومي إليه فيما يثيرُ السخطَ اتساعُ المشكل. وفي هذا العدد تكتب مدعوّاتُ مارغريت أبراهام حول

< يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع ا ج isa-website.com.

< ترسل المساهمات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.

isa International
Sociological
Association

**GLOBAL
DIALOGUE**



< فريق التحرير

المحرران: بريجيت أولنباخر، كلاوس دور

محررتان مساعدتان: جوهانا غروينر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أبارنا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بوروواي

مستشار إعلامي: غوستافو تانيغيتي

مستشارو التحرير: مارغريت أبراهام، ماكوس شولز، ساري حنفي،

فينيتا سينها، بنيامين تيجرينا، روزماري بابر، إيزابيل بارلينسكا،

ديلك سندوغولو، فيلومين غوتيرس، جون هلموود، غيلورمينا جاسو،

كالبانا كانابيران، مارينا كوركشيان، سيمون مبادمينغ، عبد المنعم سعد،

عائشة ساكاتانبار، سيلبي سكالون، ساواكو شيراهاس، غرازينيا سكابسكا،

إيفناجيلينا تاتسوغولو، شين شون بي، إيلينا زدرافوميسولفا

محررون إقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني

الأرجنتين: خوان إيناسيو بيوفاني، بيلار بي بوغ، مارتين أوتاسون

بينغلاديش: حبيب الحق خوند، حسن محمود، جويل رانا، أوس رقية

آختر، توفيقا سلطنة، آصف بن علي، خير النهار، كازي فاديا عائشة، هلال

الدين، مهيم شادوري

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريزا غاللي، لوكاس أمارال أوليفيرا، بينو

واركن، أنجلو مارتينس جونور، ديمتري سربونستيني فرنانديس

فرنسا/ إسبانيا: لولا بوزوتيل

الهند: راشمي جين، جيوتي سيدانا، براغيا شارما، نيدي بانسال، بانكاج

باتناغار

أندونيسيا: كارمانتو سونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوي،

فيينا إيترياتي، إنديرا رانتا إيراواتي باتينا ساراني، بينديكتوس هاري

جولياوان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيلسيد لي، أوتونوس آريو

سيو هاردجانا

إيران: ريحانة جافادي، نياش دولاتي، سينا باستاني، ميترا دانيشفار، وحيد

لاندرجنزاد

اليابان: ساتومي ياماموتو، ماساكي يوكوتا، يوكو ماسوي، كوتا ناكانو، ريهو

تاناكا، مازاكي توكومارو، ماري ياماموتو

كازاخستان: آيغل زايفوفا، بيان سماغامبيت، عادل روديانوف، ألمش

تليسبايفا، كويانش تيل

بولونيا: جاكوب بارزاوي، إيونا بوزادز بوجوا، كاتازينا ديسكا، باولينا

دوماغلاسكا، لوكاس دولنيك، كريستوف غوبانسي، سارا هيرسينسكا،

جوستينا كوسينسكا، كارولينا ميخالوفسكا-زاجاك، أدام مولر، سوفيا

بينزا-غابلار، ألكسندر سن، أنا واندزال، جاسيك زيتش

رومانيا: كوزيما روغينيس، رايزا-غابريلا زامفيريسكو، ماريا-لوريدانا

آرسين، تيميا باراباس، دينيسا دان، ديانا ألكسندرا دوميتريسكو، رادو

دوميتريسكو، إيولييان غابور، ألينا هوارا، ألكسندرا-إيرمي-آنا، كرستيانا

لوتريا، آندا-أوليفيا مارين، بيانكا ميخايل، رارس-ميخاي موس، أوانا-

إيلينا نيغريا، ميورا باراتشيف، كودروت بينزارو، أدريانا سوهودوليانو،

إيلينا تودور

روسيا: أناستازيا داور، أندريي سينيوكوف، إيلينا ودرافوميسولفا

تاوان: جينغ ماو هو

تركيا: غول سوبراسيوغولو، إيرمارك إيفرين



فرجينيا فونتنس، أبرز المنظرّات الماركسيات/ المنظرّين الماركسيين في أمريكا اللاتينية تتبادل الحديث حول أهمية مفهوم "الانتزاع" الماركسي لنقد الاقتصاد السياسي وتطبيقه بهدف فهم التطورات في البرازيل منذ الانقلاب البرلماني عام ٢٠١٦.



سيعدّد المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الاجتماع في يوليو ٢٠١٨ في تورنتو، كندا. باتريزيا ألبانيز، رئيسة اللجنة المنظمة المحلية و خمسة من العلماء الشباب يعطونا فكرة عن علم الاجتماع الكندي الحالي.



في عام عيد ميلاد ماركس الـ 200، علماء الاجتماع من جميع أنحاء العالم يفكرون باستمرار أهمية النظرية الماركسية لفهم التطورات المعاصرة في الحقوق التي تتراوح بين الدولة والقانون والعنصرية والنسوية.



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

< في هذا العدد:

الافتتاحية: ٢

< حديث في علم الاجتماع

حول الرأسمالية-الأمريالية: حوار مع فرجينيا فونتس (Virginia Fontes)

بقلم غيلرمي لبت غونسالفيس، البرازيل ٦

< مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع العالمي التاسع عشر في تورنتو

السلطة والعنف والعدالة،

بقلم مارغريت أبراهام، الولايات المتحدة ٩

علم الاجتماع الكندي والمؤتمر العالمي

بقلم ريماء واليكس، كندا ١١

فرصة للالتزام المشترك بعلم الاجتماع في كندا

بقلم باتريزيا ألبانيز، كندا ١٣

الجامعات الكندية بين المحلية والكونية

بقلم فرانسوا لاشابال وباتريك جون بارنت، كندا ١٥

أثر الدّين الطلابي في الخريجين الكنديين الجدد

بقلم ميتشل ماك إيفور، كندا ١٦

كيف تصبح عالما مواطنا

بقلم ميكي فال، كندا ١٧

العمل على الهوية والزعماء السياسيون في كندا

بقلم إيليز مايولينو، كندا ١٩

هل يثق المهاجرون في كندا عالية الوثوق؟

بقلم كاري وو ٢٠

< الجندر والعنف

التقاطع والأهلية والجندر والعنف

بقلم ماغي والتر، جوسلين بالتر-ألو، وجاكوب بريهن، أستراليا ٢٢

العنف الجنسي و «الاغتصاب التصحيحي» في جنوب أفريقيا

بقلم كامبلا نادو، جنوب أفريقيا ٢٤

إخراج العنف العائلي في بولندا إلى العلن

بقلم ماغادلينا غريزب، بولونيا ٢٦

نحو انتفاء العنف؟

بقلم سلفيا والباي، المملكة المتحدة ٢٨

< ماركس وعلم الاجتماع اليوم

مائتا سنة من ماركس

بقلم ماركس وعلم الاجتماع في ٢٠١٨ ٣٠

بقلم ج. م. تاماس، المجر ٣١

استمرار مناسبة التقليد الماركسي لتجاوز الرأسمالية

بقلم إيريك أولين ورايت، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣

النسوية في مواجهة الماركسية

بقلم ألكسندرا شلي، ألمانيا، وستيفاني ووهل، النمسا ٣٥

ماركس والدولة

بقلم يوب جيسوب، المملكة المتحدة ٣٧

الاستيلاء الرأسمالي على الأراضي. مقارنة ماركسية جديدة للقانون

بقلم غيلرمي لبت غونسالفيس، البرازيل ٣٩

ماركس وعلم الاجتماع في الهند

بقلم ساتيش ديشاندي، الهند ٤١

بماركس في القرن الواحد والعشرين

بقلم ميشال ولیمز، جنوب أفريقيا ٤٣

ماركس والجنوب الكوفي

بقلم راجو داس، كندا، وديفيد فاسنفسست، الولايات المتحدة، ٤٥

< الأركان المفتوحة

التفاوتات الطبقيّة والصراعات الاجتماعية في الصين

بقلم جيني شان، هونغ كونغ ٤٧

دراسة مقارنة للجامعات العمومية والخاصة في الهند

بقلم نيهاريكا جاسوال، الهند ٤٩

تقديم الفريق التحريري الجديد، غير الجديد تماما ٥١

”في هذه المرحلة الصعبة من التاريخ ، لا يمكننا نحن علماء الاجتماع أن نحافظ على مسافة بعيدة عن الصراعات والمنازعات في عصرنا، وإلا فإننا نخاطر بأن تصبح غير ذات صلة بالمجتمع المدني.“

مارجريت ابراهام

< حول الرأسمالية - الأمبريالية:

حوار مع فرجينيا فونتس (Virgínia Fontes)

فرجينيا فونتس أحد/إحدى أبرز المفكرين/المفكرات الماركسيين/الماركسيات في أمريكا اللاتينية اليوم. عملت أستاذة للتاريخ الاجتماعي في جامعة فلومينيزي الفيدرالية وباحثة رئيسة في مؤسسة أوزالدو كروز (فيوكروز) في ريو دي جينيرو بالبرازيل. في كتابها انعكاسات متقاطعة: التاريخ والرأسمالية المعاصرة (Reflexões im-pertinentes: História e capitalismo contemporâneo) المنشور سنة ٢٠٠٥ فحصت تطور الرأسمالية وأشكال التسليح الجديدة فيها من خلال المزج بين التفكير النظري والتحليل الإمبريقي. بالتأسيس على مفهوم الانتزاع، يعكس بحثها استعادة نقد الاقتصاد السياسي ضمن النظرية الاجتماعية. وقد مثل كتابها حول البرازيل وحول الرأسمالية-الإمبريالية. النظرية والتاريخ (O Brasil e o capital-imperialismo. Teoria e história) المنشور سنة ٢٠١٠ الذي لاقى ترحيبا واسعا أرقى ما بلغه تفكيرها. وفي حوار نقدي مع أحد أهم الكتاب حول نظرية التبعية الماركسية هو روي ما رو ماريني (Ruy Mauro Marini) اقترحت نظرية جديدة في الإمبريالية تمكنت من أن تحول ماركسية أمريكا اللاتينية إلى ما بعد أطاريح السنوات ١٩٦٠. في هذا الحوار يستجوبها غيليرمي لبت غونسالفيس (Guilherme Leite Gonçalves) أستاذ علم اجتماع القانون في جامعة ريو دي جينيرو الحكومية.



فرجينيا فونتس.

مراحل النمو الاقتصادي. بيان غير شيوعي (١٩٦٠) تعويذة المؤسسات الدولية فافرض الخطوات التي على البلدان «المتخلفة» أن تخطوها حتى «تنمي نفسها». وقد بينت العديد من التحاليل أن تلك الخطوات مخطئة. كما أظهرت وكالات الأمم المتحدة من قبيل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي (اختصاراتها بالإنكليزية ECLAC وبالإسبانية CEPAL - المترجم) أن توسع الرأسمالية أوقف تنمية البلدان متأخرة الالتحاق بالرأسمالية على اعتبار ما ينجر عن «التبادل اللامتكافئ» من جرف للثروة التي تنتجتها هذه البلدان مما أعاق تصنيعها. واعتبر آخرون أن التخلف هو شكل التنمية الرأسمالية في بلدان الأطراف. وعلى الرغم من النقد الموجه إلى هذه النظريات فقد ظلت ضمن «التنمية

غيليرمي لبت غونسالفيس (غ ل غ): في خصوص إنتاج المعرفة وجولانها، تتجاوز نظرية التبعية بامتياز الاستلحاق الفكري الذي يلزم الفكر الأمريكي اللاتيني. على المستوى الكوني كان للنظرية انتشار في العديد من حقول الدراسة. أمن الممكن أن تفسري هذا الاعتراف على ضوء إمكانات النظرية في وصف بنى المجتمع الرأسمالي ونقدها؟

فرجينيا فونتس (ف ف): ثمة جهد نظري جدي لفصل نظرية التبعية الماركسية (ن ت م) عن المقاربات التي تميل إلى أن تكون «متأقلمة» مع مخرجات الرأسمالية بدلا عن أن تكون مناقضة لها. صار كتاب والت ويتمان روستو (W.W. Rostow)

البرازيلية نحو بلدان طرفية أخرى وتأسيس الشركات متعددة الجنسيات البرازيلية المصدر لرأس المال مباشرة أو المستغلة لقوة العمل وللثروات الطبيعية في بلدان أخرى تمثل دليلاً على وجود هذه الإمبريالية الطرفية. لا أرى في عمل مارتيني فرضية «رأسمالية مشوهة» في البلدان الطرفية ذلك أن هذه الفكرة تستوجب أن تكون المرحلة السابقة عليها قد تطورت في سياق «رأسمالية سوية»، وهو ما يجانب الصواب منذ البدء.

غ ل غ: ما الفرق بين مفهوم الإمبريالية الطرفية لدى مارتيني ومفهومك أنت للرأسمالية-الإمبريالية؟ لماذا تستخدمين الرأسمالية-الإمبريالية؟

ف ف: عقود عدة تفصل تحليلينا. فيما يركز مارتيني على السيرورة البنيوية لتحويل القيمة أسعى أنا إلى أن أربط بين الإنتاج الاجتماعي للبشر الموضوعين على ذمة العمل (الانتزاع)، والأشكال المخصصة لمركزة وتدويل الملكية والمناويل الجديدة لاستخراج القيمة وإعادة تصميم الدول والسياسات (مُنطلقة من غرامشي). إن تفاقم التناقضات الاجتماعية استجابةً مواكبةً للتعارض بين رأس المال والعمل حتى عند عندما يتم تحريكها إلى التوترات ما بين الرأسمالية-الإمبريالية.

أسمي رأسمالية-إمبريالية توسّع مستوى جديد من الرأسمالية تعمل فيه رؤوس الأموال الممركزة والمتنافسة ضمن تكتلات. تتطلب هيمنة رأس المال الداخلية توسعاً خارجياً من خلال الأسواق والتصدير ودوران رأس المال ودفع انتزاع الأراضي والحقوق والتأثير في ظروف وجود كامل الأحياء البيئية والبيولوجية. يتم تعميم العلاقات الاجتماعية وهي أساسية بالنسبة إلى رأس المال، على أساس معاداة مكثفة للشوعية. تتعزز قوة أقسام جديدة من البرجوازية والبعض من الدول الطرفية ولكن تنوع تنظيمهم السياسي يُختزل في إطار «ديمقراطي» اسمًا. وينتج عن مستوى مركزة رأس المال وتكثيفه في المركز وفي بعض البلدان الطرفية سيادة الاندماج البورنوغرافي «للملكية النقية»، المتزايدة «التجريد» و«الاجتماعية». تسارع حفنة من كبار المالكين إلى تجميع رأس المال وتدفع «الرأسماليين الوظيفيين» في اتجاه أكثر أمهات استخراج القيمة تنوعاً بل وفضاضة. وتصير الملكية الخاصة لموارد الإنتاج الاجتماعية (أي القدرة على تجميع وسائل الإنتاج وقوة العمل من أجل استخراج القيمة) مطلقة. تتكثف العديد من الانتزاعات حادة على أشكال جديدة وفضيحة من العمل من خلال تصنيع أي نوع من أنواع النشاط البشري ونحو تفاقم التنافس بين العمال.

حاولت أن أنفادي لفظتي نيوليبرالية وأزمة. ليست النيوليبرالية سقوطاً للرأسمالية «المتحضرة» لأنها ناتجة عن توسع الرأسمالية-الإمبريالية لا عن الأزمة. نحن نعيش في ظل توسع حاد والأزمات التي تضرب جماهير متزايدة العدد من العمال من دون أن تمس الملكية «النقية» ولو قليلاً. يتناسب التوسع المجالي لرأس المال بصفة متناقضة مع حصر الطبقة العاملة في الحيز الوطني. قسم كبير من الإنسانية يشمل سيرورات الإنتاج والجولان مُجدداً التفاوتات الاجتماعية. وقد انتشرت الصيغة التمثيلية الانتخابية ولكن الديمقراطية مقتصرة على منوال أوتوقراطي يعتمد الثورة. وصارت الأفعال السياسية ثنائية القطب: معلومة في ما يهم رأس المال ومتشظية في ما يهم العمل. ثمة فعل برجوازي مكثف، من خلال الكيانات الدولية الرسمية (الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي) والسياسات اللاشكالية (بث الكيانات غير الربحية) و/أو السياسات الشكلية ضمن الدول. ومن خلال لجان الخبراء والتضييق الدستورية تسعى البرجوازية إلى التوقي من أية محاولة شعبية للانتصار على الرأسمالية. تهيمن بيروقراطية تتمتع بالتمويل الرأسمالي على الإدارة العمومية داخل الدول، مقلّصة من مظاهر الديمقراطية ومن هوامش فعل المستلحقين. ويؤدي التوسع الرأسمالي الإمبريالي، لا أزمنته، إلى توترات وطنية ودولية بين الطبقات الاجتماعية والبلدان الرأسمالية-الإمبريالية.

ن ت م تجاوزت هذه المقاربات إذ، وتحليلها توسع الرأسمالية على أنه تفاقم للتفاوت، واجهت وفي آن معاً مجموع العلاقات الرأسمالية وحللت من خلال نظرية القيمة الأشكال المخصصة التي من خلالها توسعت الرأسمالية ذاتها في الأطراف. لقد أحدثت فقرة نظرية وعملية ضخمة من خلال إعادة التنبيه إلى ضرورة تجاوز الرأسمالية ذاتها لا أشكال التخلف أو التبعية المتنوعة فيها فحسب.

غ ل غ: في عملك ثمة تناول نقدي لنظرية روي مارو مارتيني حول الرأسمالية الطرفية. بالنسبة إلى مارتيني، سوف تقود تبعية البرجوازية الأمريكية اللاتينية إلى تنمية رأسمالية مشوهة في المنطقة تتأسس على اشتغال محدود لقانون القيمة بسبب الاستغلال المكثف للعمل. فمن خلال تحويل موارد الاستهلاك العمالية الضرورية إلى تمويل لتكثيف رأس المال، تعمل البرجوازية الطرفية في آن معاً على الحفاظ على جزء من فائض القيمة لنفسها وتسليم جزء منها إلى المركز الرأسمالي. ما هي العقبان التي تلاحقها هذه الأطروحة؟

ف ف: مارتيني مفكر أساسي له منظور مزدوج حول هذا الموضوع. بالنسبة إليه، ليس الدور الذي يضطلع به بلد طرفي ما محدد بصفة باتة. ثمة متغيرات ذات صلة بالإمبريالية وبالتراكم المحلي لرأس المال وبالصراعات الاجتماعية والدولة وما إلى ذلك. تحليله مفعم بالتاريخانية حيث يسقط من اعتباره هرمية قائمة ومترسخة للبلدان وأنواع أخرى من الاختلالات تمكّنه من أن يضع اليد على الإمبريالية الطرفية البرازيلية في سياق من التغيرات الحادثة ضمن الرأسمالية الدولية. وفضلاً عن ذلك طور تحليلاً بنيوياً لقانون القيمة في ظل المبريالية حيث يفسر الاستغلال الفاحش للعمال في البلدان الطرفية والانقسام بين دوري الإنتاج والتوزيع تحويل القيمة نحو المراكز الرأسمالية. ومن ثم فإن مارتيني يحافظ على التركيز على التناقض بين الإمبريالية وكونية نظرية ماركس في القيمة، وبين الخصوصيات القومية والتوترات الإمبريالية.

تتطلب هذه الأطرايح القوية إعادة تأويل مستمرة باعتبارها وفي الآن ذاته تعالج توسع العلاقات الرأسمالية وسيرورات إعادة تركيز التبعية غير المتعادلة. وهي تمكّنا من أن نستخلص أن التبعية لا تنتج علاقات ثابتة بين الدول ولا تستقر في دورة طرفية ضمن الرأسمالية. بدلا عن ذلك هي تمثل تكثيفا لتناقضاتها. لقد حللتُ توسع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في البرازيل في فترة تلبت بانتزاع مكثف للأراضي من بين أيدي الفلاحين. بتقليص الخزان الاحتياطي من الفلاحين تعزز اتجاه قانون القيمة إلى التوسع لا إلى التعطل بفضل متطلبات إعادة إنتاج قوة العمل الاجتماعية التاريخية. من خلال صراع مكثف تحصل العمال على تحسينات طفيفة في وضعيتهم ولكنها سرعان ما أعقبتها دورة من الانتزاعات القانونية دفع بها رأس المال. وكانت هذه الانتزاعات الثانوية قد مست كذلك ببلدان المركز وهو السبب الذي يجعل أطروحة مارتيني حول الاستغلال المكثف مدعوة إلى الاستكشاف المستمر على ضوء الوضعية الدولية.

كانت ثمة كذلك تغييرات في ما يهم الانقسام بين الإنتاج والاستهلاك. في السنوات ١٩٦٠ أنتجت الصناعة البرازيلية خيارات فاخرة كانت موجهة إلى استهلاك شريحة اجتماعية محدودة أو إلى التصدير. ولكن وخلال السنوات ١٩٧٠ فصاعداً، كانت موارد المستهلكين قد وسعت من النفاذ إلى هذه الخيارات بحيث قلصت من الهوية القائمة بين الإنتاج والاستهلاك ولكنها كانت في نفس الوقت تفاقم من التفاوتات. يؤكد مارتيني أن الإمبريالية الطرفية البرازيلية كانت تُعرّف بتصديرها للسلع (الناتج عن تناقص استهلاك الطبقة العاملة لتعرضها للاستغلال المكثف) وباستقلالية الدولة النسبية. في هذا المعنى، كنتُ قد أبرزت، ومنذ السنون ١٩٩٠، أن نقل الشركات

الدولية للمواجهة. ليس كافيًا التحدث عن «إضفاء الصبغة المالية» كما لو كان ثمة رأسماليون جيّدون (إنجاجيون) ورأسماليون سيئون (ماليون). هم متحدون ويعملون سويًا في كل قطاعات الاقتصاد تقريبًا وكلا نوعيهما رهين استخراج فائض القيمة من العمال.

غ ل غ: كيف تفسرين الانقلاب البرلماني البرازيلي لسنة ٢٠١٦؟

ف ف: البرازيل بلد رأسمالي بأثر من علاقاته الاجتماعية السائدة (انتزاعات أولية وثانوية، تتركز رأس المال، أشكال متعددة من استخراج فائض القيمة) وسيرورات تصنيع مرتبط مباشرة بتوسع الرأسمالية-الإمبريالية. للبرجوازية البرازيلية دور نشط في الدفاع عن الرأسمالية-الإمبريالية حيث استفادت من نمو مستدام تحقق بفعل الخصخصة والعطاءات الرأسمالية التي منحتها حكومة كارديوزو (حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي البرازيلي). الحكومة التي أعقبتها، التي قادها الحزب العمالي تولت هي أيضًا انتزاع الحقوق ولكن بطريقة أكثر دهاءً.

على امتداد تلك السنوات، كانت فئات البرجوازية البرازيلية تؤسس لأشكال رسمية (من خلال تمويل الحملة الانتخابية) وغير رسمية للفعل السياسي. من خلال المنظمات غير الربحية حاولت تلك الفئات أن تحيّد جهود الطبقات العمالية من خلال أدوات الاستقطاب وتجفيف الموارد والتجريم.

كان الدافع نحو انقلاب ٢٠١٦ أزمة اقتصادية انطلقت في ٢٠١٣-٢٠١٤ وأدخلت الاضطراب على الترتيبات القائمة. كان الفساد منتشرًا تحت الأعين مشجعًا الفصائل الأضعف من البرجوازية على التشهير ببعضها البعض. صارت بعض الشركات البرازيلية متعددة الجنسيات وهو ما عمّق التوترات داخلها. صارت ترتيباتها الداخلية تحال على منافسيها الأجنبي وأظهرت الملاحقة القضائية أن إعادات ترتيب داخلية وخارجية كان ضرورية. كان أساس توحيد هذه الطبقات المهيمنة هو التسريع في الانتزاعات الثانوية الفظة الموجهة ضد العمال والزيادة في ضراوتها.

كانت الديمقراطية البرازيلية الناشئة في ظل الرأسمالية الإمبريالية تفترض تصالح الساكنة بالتوازي مع تأمين الدعم لتدويل رأس المال البرازيلي. تلك هي الطريقة التي بها تم قبول تأمين هذا المسار من قبل اليسار المساند للرأسمالية وهو الحزب العمالي. ولكن ذلك زاد من التنافس الانتخابي ومن تكاليفه. مستفيدة من دعم نظيراتها اليمينية الأمريكية، مؤلت مجموعات الشركات البرازيلية حملة مكثفة العدا للشيوعية مجرّمة الحزب العمالي هادفة إلى منع أي يسار حقيقي من حيازة ثقل انتخابي. وفرّض احتكار البث التلفزيوني تسلطًا أحادي الجانب محميًا بعنف بوليسي وشبه عسكري أقصى ضد قطاعات الساكنة المتمردة على عمومها. جرى كل ذلك تحت حكم المؤسسات البرجوازية وضوابطها وموازينها. نحن نشهد دسرة متسارعة لمصالح رأس المال تؤمّن الانتزاعات وأشكالًا لا قانونية من استخراج فائض القيمة بما يشمل مداخيل ماسكي الدّين العمومي (سواء أكانوا من الأهلين أم لم يكونوا). ولا يتم تطبيق الدستور إلا حينما يتوافق مع مصالح الرأسماليين (سواء أكانوا برازيليين أم من الأجانب).

توجه كل المراسلات إلى

غيليرم ليت غونسالفيس على العنوان <guilherme.leite@uerj.br>

وإلى فرجينيا فونتس على العنوان <virginia.fontes@gmail.com>

غ ل غ: في جذور مفهوم الرأسمالية-الإمبريالية نجد المناقشة حول الانتزاعات وهو ما يحيل على تفكير ماركس في ما يسمى بالتراكم البدائي. ثمة تقليد مديد العمر لهذا النقاش يعود إلى روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg). كيف دلفت إلى هذا التقليد؟ ما الذي يعنيه الانتزاع وما هي علاقته باستخراج فائض القيمة؟

ف ف: يؤكد ماركس على أن الانتزاعات هي من صلب الديناميات الاجتماعية الرأسمالية، وهي ليست «اللحظة السابقة عنها» فحسب. يمثل وجود عمال متحررين الأساس الاجتماعي لتوسع العلاقة الاجتماعية الحيوية دامجًا بين رأس المال والعمل بغية تحقيق استخراج القيمة (تثمين القيمة). في أيامنا هذه، تنزع حرية التصرف هذه إلى شمول كل الساكنة، محوّلّة الأفراد إلى مجرد حاجة، توضع تحت التصرف من أجل الاتجار في قوة العمل تحت أية ظروف كانت. إن الانتزاع المكثف هو الشرط الاجتماعي الأصلي للتوسع الرأسمالي ونتيجته.

إلى حدود التاريخ القريب، كانت غالبية ساكنة العالم تعيش في بلدانها في ظل ظروف ما قبل رأسمالية. وكان العالم الريفي يبدو وكأنه خارج حقيقيدًا بالنسبة إلى الرأسمالية الحضرية ولكن هذا الأمر تغير. كانت روزا لوكسمبورغ تعتقد أن توسع رأس المال يتطلب حدودًا غير رأسمالية بسبب استحالة الاستكمال الماركنتيلي داخل مجرد حدود المجتمعات الرأسمالية. ولكن ديفيد هارفي (David Harvey) حوّر الصيغة مؤكدة أن الرأسمالية، اليوم، تنتج مثل هذه الأوضاع الخارجية («التجريد» (من الملكية) الذي يقدم صورة مستقبلية عن رأسمالية «مُطبَّعة»). أنا لا أوافق على ذلك حيث لم تكن أبدًا ثمة رأسمالية «مطبوعة» (تُسبغ عليها صفة الطبيعية) وفي البلدان التي بدا عليها أنها موجودة فيها يتم استخدام الأشكال الإمبريالية البربرية في استخراج فائض القيمة. هذه أطروحات إيحائية ولكن علينا أن نؤكد على أن العلاقة الاجتماعية الأساس، الداخلية (لا الخارجية) بالنسبة إلى رأس المال هي إنتاج الحاجيات وعلى رأسها إنتاج الكائنات الاجتماعية الذين هم في حاجة إلى تأمين حاجياتهم من خلال الأسواق. تذكرنا روزا لوكسمبورغ بالدور الساحق للتوسع المستمر للعلاقات الرأسمالية.

غ ل غ: إلى أي مدى يتصف مفهوم الانتزاع بالجوهرية في فهم التحليل الماركسي بوصفه نقدًا للاقتصاد السياسي؟

ف ف: لم يعد من الممكن تجاهل الانتزاعات. ففيما يتواصل الانتزاع (القديم) في المناطق الريفية هاجمت أشكال جديدة من الانتزاع الساكنات الحضرية على امتداد قرون. أنا أسمى هذه الأخيرة الانتزاعات الثانوية. هي لا تمثل افتقادًا ملكية وسائل الإنتاج مثل الأرض. حاليًا تشتغل الانتزاعات الثانوية بطريقتين: ١- مماثلة للانتزاعات البرلمانية الإنكليزية للقرنين السادس عشر والثامن عشر، وكما تجري الآن بسحب الحقوق بما في ذلك تلك المرتبطة بعقود العمل، من خلال سحب العقد في حد ذاته في الكثير من الأحيان، وخصوصة المؤسسات العمومية وفتح قطاعات واسعة في وجه استخراج فائض القيمة وعلى الأخص في التعليم والصحة-٢- انتزاع الموارد الطبيعية من قبيل الماء والغابات التي كانت تستعمل للاستخدام الاجتماعي ولم يكن تملكها الاحتكاري يخطر على بالٍ إلى بضع عقود ماضية. والحقيقة أن ظروف إعادة إنتاج الحياة تُحتكر من خلال أدوات براءات الاختراع (العلمية ذات العلاقة بالتصرف في) الحياة البيولوجية والإنسانية واستخدام البذور المعدلة وراثيًا ذات الفعالية الإبادية.

إن إظهار الترابط بين مركزية موارد الإنتاج الاجتماعية والانتزاعات يبرز الكيفية التي بها يستحيل على الرأسمالية أن تكون على قيد الوجود من دون العمل ومن دون استخراج فائض القيمة. ويتخذ ذلك أشكالًا متعددة يتوافق الأكثر بربرية منها مع الأكثر «تجديدًا»، ضمن التنافس الدولي المفروض على العمال المحرومين من الوسائل

< السلطة والعنف والعدالة

بقلم مارغريت أبراهام (Margaret Abraham)، جامعة هوفسترا، الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ورئيسة لجنة برنامج مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع التاسع عشر



سيكون مركز ماترو تورنتو للمؤتمرات مكان المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الاجتماع، في ١٥-٢٢ يوليو ٢٠١٨

المؤتمر. يحيل موضوع مؤتمر الجمعية الدولية الدولي التاسع عشر على السلطة، السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهي القوة المهيمنة التي تهندس المجتمع وتغيره. إن طيف الموضوعات المشمولة يشير إلى التحديات التي نواجهها ولكنه يشير كذلك إلى تصميمنا على إيجاد الحلول لقضايا العنف والعدالة التي تؤثر في عالمنا.

< انشغالات مركزية في علم الاجتماع وفي المجتمع

نحن نعلم أن واحدا من انشغالات علماء الاجتماع المركزية يتمثل في دراسة السلوك الاجتماعي الذي تأتيه المؤسسات الاجتماعية. ولكن لا يكفي أن نفهم السبب الذي يجعل الأشياء على ما هي عليه إذ نحن في حاجة كذلك إلى أن نسخر معرفتنا السوسولوجية من أجل تغيير العالم للأفضل. وفي هذا المعنى علينا أن نواجه القضايا التي تؤثر في البنى الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وملتزم مع الجمهور في تحديات زمننا الكبرى. ويعني ذلك بالضرورة تعبئة علم الاجتماع في مساءلة السلطة وذويها بغية استكشاف ونقد

من العسير أن نتصور أننا على بعد بضعة أشهر فقط من مؤتمر علم الاجتماع الدولي التاسع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في تورنتو، كندا. منذ انطلاق اختصاصنا كان علماء الاجتماع منشغلين بالسلطة والعنف والعدالة وآثارها في المجتمع. وقد زادت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من إبراز مناسبة هذه الانشغالات السوسولوجية لأزمئتنا. تدعونا الأزمة التي نعيش إلى معاودة الالتزام بهذه القضايا بإلحاح أكبر. ويمنح هذا المؤتمر باهتمامه موضوع «السلطة والعنف والعدالة: تأملات، أجوبة ومسؤوليات» منصة هامة لعلماء الاجتماع واختصاصي علوم اجتماعية أخرى للتداول والمناقشة وتدبر الطرق التي بها تمكن مواجهة هذه الانشغالات الرئيسة ذات الأثر البالغ في حياتنا من أوجه عديدة.

تمت برمجة ما يقارب ١٢٠٠ جلسة وترشح أكثر من ١٠٠٠٠ ملخص ورقة لهذا المؤتمر. ونحن نتوقع أن يحل ما يفوق ٥٠٠٠ مشارك من كل أنحاء الكون بتورنتو، كندا، من الخامس عشر إلى الواحد والعشرين من تموز يوليو جويلية ٢٠١٨ لتقاسم المعرفة وتبادل الأفكار والتفكير وعرض طيف من المناظير حول القضايا التي يثيرها موضوع

تتمتع الحركات بالدعم الذي يجعلها تديم سرورات التغيير المؤسسي تحتتم تقريبا العودة إلى حكم النخبة وواقع الحال، وهو ما يكون مرفوقا بتكثيف القمع غالبا.

إن مسارات الاحتجاجات المواطنة تذكير قائم بأن العمل على إقامة العدالة الاجتماعية سعي لا نهاية له وكثيرا ما يكون محبطا، ولكنه دائم الجذوة، ومن خلال إثارة قضايا تتعلق بالخير المشترك يمثل هذا المؤتمر مجالا لاهتمام المجتمع المدني.

موضوع هذا المؤتمر تأكيد ملح على أنه ليس بمستطاعنا نحن السوسولوجيين، وفي هذه الحقبة العصبية من التاريخ، أن نظل، وبأي قدر مهما صوّّل، لامبالين تجاه نزاعات زمننا واحتجاجاته وإلا جازفنا بأن نصير غير ذوي دلالة بالنسبة إلى المجتمع المدني وذوي الشأن الرئيسيين. ويعني ذلك بالمقابل إنتاج علم اجتماع كوني مناسب للسياق بشكل صريح يلتزم إيجابا بمواجهة القضايا المعقدة التي يشهدها عالمنا بالغ الاضطراب. ليس بمستطاع مثل هذا الاجتماع الحاشد لعلماء الاجتماع، وزمالات العلوم الاجتماعية والصحفيين والنشطاء، أن يتجاهل دوامة التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في المجتمع المدني، ولا مناص من أن تكون قضايا العنف والعدالة الاجتماعية ذات الصلة بالعدالة والمركزية الإثنية والقومية فائقة التوتر وكره الأجانب وحقوق الإنسان في قلب مداولاتنا. يتضمن علم الاجتماع إضاءات يتلقاها من اختصاصات أخرى وهو بذلك يحتل موقعا فريدا يمكنه من تقديم إسهام عميق المعنى وبالغ الدلالة في السعي نحو إنتاج أجوبة على أكثر انشغالات المجتمع إلحاحا. إن موضوعنا «السلطة والعنف والعدالة» تقاطع اختصاصات مهمّ بين العلوم السياسية والاقتصاديات والأنثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ التي تمنح مناظير مختلفة حول عالمنا وهي اختصاصات حيوية الشراكة في الكفاح المديد من أجل العدالة الاجتماعية. في هذا المسعى الكوني نحو إنتاج المعرفة وتقاسمها، ونحو الانخراط في فعل جماعي من أجل التغيير الاجتماعي، سوف يوفر مؤتمر الدولي التاسع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع منصة لعلماء الاجتماع والمتحدثين من اختصاصات متنوعة لتقاسم مناظيرهم في المواضيع التي تغطيها هذه التشكيلة الواسعة من الجلسات.

أطلع إلى رؤيتكم في تورنتو يحدوني أمل وطيد في أن نعمق سوبا فهمنا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة لعالمنا المضطرب وأن نضع اليد على طرق فعلية لمجابهة القوى التي تقترب العنف وتناهض المساواة والعدالة. ■

توجه المراسلات مباشرة إلى ماغرات أبرهام على العنوان

<Margaret.Abraham@Hofstra.edu>

قضايا كثيرة منها على سبيل المثال التواريخ الاستعمارية والتملك المعاصر للأراضي، والتفكير في البني والسيوروات الثقافية التي تؤيد العنف تجاه الشعوب الأهلية والأقليات، ومراجعة البطريكية والعنف المستمر والتمييز الموجهين ضد النساء، ودراسة عنف الحروب وما يتلوها من فقر وعنصرية وعنق جندي ومتعدد الجوانب، والتهجير القسري ونزع الملكيات، غابتنا النهائية ابتداء عالم أكثر إنصافا. في مثل هذا السياق تعد الألفاظ «سلطة» و«عنف» و«عدالة» متضمنة لانشغالات عالم اليوم التي علينا مواجهتها ومن ثم أن نجعل منها مجتمعة موضوعا راهنا ومناسبا لمؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الدولي التاسع عشر.

نحن في قلب مِرْجَل من العنف والحروب والنزاع والكرهية كما أننا في زمن تشهد فيه الأنظمة قلاقل، وتفكك فيها المؤسسات التي كانت في ما مضى محل توكير وفيها تقع الديمقراطية ذاتها في أزمة. في العديد من مناطق العالم، ينظر إلى الدولة ذاتها بوصفها مؤسسة هي بمثابة أداة تشجع على الاندفاعات القومية المتشنجة وكره الأجانب واستغلال القوة لملاحقة الأقليات والمجموعات المنشقة وغير الممثلة. ثم أولبخارشيات تمتدح العنف غير المحدود تجاه الأمم الهشة التي تصغرها حجما حتى عندما تنظر المنظمات التي كان يقصد منها الحفاظ على النظام الدولي عاجزة أو تظل من دون فاعلية. استحالت المثل المساواتية إلى أدوات مطواعة في خدمة ذوي السلطة مع تعرض أمم بأكملها إلى التدمير باسم «تعزيز الديمقراطية»، وتستخدم «الحرب على الإرهاب» ذريعة مثلى (alibi) للحد من الحريات والحقوق الفردية. وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الحرية والعدالة والديمقراطية؟ في قلب العنف والكرهية والغضب التي تضرب عالمنا توجد مظاهر اللعدالة والتفاوت الصارخة التي عززها نظام النيوليبرالية الاقتصادية من خلال التركيز الأحادي على السوق والربح. بالتوازي مع ذلك، تستخدم سلطة الدولة بصفة متكررة في حماية هيمنة حكم النخبة على امتداد الأمم، وفي الحفاظ على واقع الحال. لا هيمنة الدولة ولا حكم السوق نجح في خلق عالم أفضل. وفي عالم العنف والنزاع هذا تكمن مسؤوليتنا بوصفنا علماء اجتماعيين في سبر ومساءلة المؤسسات والمعتقدات والإيديولوجيات والممارسات المهيمنة والتي يبدو أنها تزيد من التفاوت والعدالة.

وفي قلب الغمام ثمّة قيس أمل تمنحنا إياه المجموعات والحركات اللاعنفية والتدخلات الإنسانية والسيوروات السلمية التي عززت الجماعات وقلصت من العنف ودفعت بالعدالة. لقد تحدثت سمسرة السلطة حركات الاحتجاج التي تمحورت حول معارضة التسلط والصدع القائم بين المحظوظين والبقية والأضرار البيئية والبطالة ومظاهر أخرى من اللعدالة. ولكن عندما تتراجع المقاومة أو عندما لا

< علم الاجتماع الكندي والمؤتمر العالمي

بقلم ريماء وايلكس (Rima Wilkes) جامعة كلومبيا البريطانية،
رئيسة الجمعية الكندية لعلم الاجتماع، نائبة رئيس لجنة
تنسيق برنامج المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لعلم
الاجتماع، عضو لجنة البحث في الجمعية الدولية لعلم
الاجتماع حول المنطق والمنهج (ل ب ٣٣)، وعضو لجنة
التنظيم المحلية لمؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الدولي العلمي الاجتماعي التاسع عشر.

علماء الاجتماع الكنديون يتطلعون لاستقبال الباحثين من كل أنحاء العالم.

علماء الاجتماع الكنديون وأعضاء الجمعية الكندية لعلم الاجتماع
ع (<http://www.csa-scs.ca>) يتقدون حماسا لاستقبال المؤتمر العالمي التاسع
عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع. سينتظم المؤتمر في تورنتو كندا من
الخامس عشر إلى الواحد والعشرين من تموز يوليو جويلية ٢٠١٨. تبعا لذلك،
سوف تلتقي الوفود على أراضي الويندات (Wendat = كنفيدرالية من خمس أمم
أيروكوا يُعتقد أنها الأمم الأقدم وجودا في شمال القارة الأمريكية- المترجم) وأمة
الأنيشينابيك (Anishinabek) من أمم الأهليين الأصلية في منطقة أونتاريو الكندية-
المترجم) وكنفدرالية الهاندونوساوني (Haudenosaunee). اسم الكنفدرالية التي
تكونت في بدايات القرن الواحد والعشرين من تجميع أمم الأهليين الصلبة في شمال
القارة الأمريكية، ومعنى الاسم هو «من صنعوا الدار» كناية عن الوحدة- المترجم)
وهي التي تشمل ميثاق حزام الخرز للوعاء ذي الملعقة الواحدة (Dish With
One Spoon Wampum Belt Covenant) وهو اتفاق للتقاسم السلمي والحماية
المشتركة لمنطقة البحيرات الكبرى (Great Lakes)، وكذا أراضي ميسيسوغاس
(Mississaugas) التابعة لفخر الأمة الأولى الجديد (New Credit First Nation).

وباعتبار تزايد أثر الإقرارات الترابية في توجيه الأحداث العمومية في كندا
فإنها تحتاج إلى تفسير. تشمل جذور الإقرارات نشاطا نضاليا أهليا مديدا
واهتماما حديثا نتج في ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٥ عن أعمال لجنة مدرسة الحقيقة
والمصالحة للهنود المقيمين (Indian Residential School Truth and Reconciliation Commission). ولئن لم تكن الإقرارات تريباكا لكل أضرار
الماضي والحاضر فإن القضايا التي تثيرها هذه الممارسات تتناسب كليا مع موضوع
المؤتمر العلمي الاجتماعي العالمي «السلطة والعنف والعدالة: تأملات، وأجوبة
ومسؤوليات». في السياق الكندي يُستخدم الإقرار أحيانا للتعبير عن الاستحسان
والامتنان وكذا للتعبير عن الوعي بالناس وبالتاريخ الترابي، سواء بسواء. والإقرار
ممارسة سياسية أيضا تذكر بوضوح، وعلى الأخص لغبر الأهليين، بالاستعمار
الاستيلائي وبالالتزامات الواجبة على المعاهدات وبفشل كندا في الإيفاء بها.



CSA
Canadian Sociological Association
La Société canadienne de sociologie

SCS

Committing Sociology
Since 1964
www.csa-scs.ca

والمعرفة. بعض أهم إسهامات الأعضاء والمجموعات البحثية التي تتوفر ضمن اختصاصنا منشورة على صفحات مجلة علم الاجتماع الكندية (العنوان فرنسي- إنكليزي في الأصل- المترجم) <https://www.csa-scs.ca/canadian-review>، لسان الجمعية الكندية لعلم الاجتماع الرئيس. بقاءكم للمجلة وبالتفانكم بمن يحضرون اجتماعات الجمعية الدولية لعلم الاجتماع سوف ترون أن علماء الاجتماع الكنديين عميقو الانشغال بالعدالة الاجتماعية وابتاع مساهمات عملية وذات دلالة تدبيرية وبالالتزام بأدوار علماء الاجتماع العموميين. ويعني ذلك أن كماً كبيراً من العمل ما يزال على قيد الإنجاز. ولسوف يكون المؤتمر العالمي فرصة لعلماء الاجتماع من كل أنحاء العالم لاستكشاف التباينات والتماثلات التي تسم، في آن معاً، تجاربنا وأجوبتنا على السلطة والعنف والعدالة. نحن نتطلع بحماس كبير لحضوركم بيننا هذه الصائفة. ■

توجه كل المراسلات إلى ريماء ويالكس على العنوان <wilkesr@mail.ubc.ca>

سوف يمنحنا المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع فرصة لا مثيل لها للاستماع والتعلم والتحاور حول القضايا الملحة التي تثيرها ممارسات من قبيل الإقرار وقضايا أخرى عديدة مع الآلاف من الأكاديميين من كل أنحاء العالم. وفيما سيكون البعض ممن التحقوا بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع لأول مرة سيكون آخرون من ذوي الخبرة الممتدة عقوداً. انخراطنا في الجمعية الدولية، وعلى الأخص في هذا المؤتمر العالمي، يجمعنا سوياً بطرق لم تكن لتتيسر لولا فرصة اللقاء الفريدة هذه.

كما يمنح المؤتمر علماء الاجتماع الكنديين فرصة الانخراط في العالم. ومن بين الكثير من علامات القوة في علم الاجتماع الكندي التزاماً فعلياً حقيقياً بالتعددية النظرية والمنهجية. علماء الاجتماع الكنديون، مثلاًهم كمثل نظرائهم من البلدان الأخرى، منفتحون على الواقع الجُبري دائم التغير وبالغ التنوع. على هذا ينتمي أعضاء جمعيتنا الألف إلى ما يزيد عن ٢٨ مجموعة بحثية تمتد من علم الاجتماع التطبيقي إلى علم الاجتماع النظري العلائقي أو علم اجتماع العلوم والتكنولوجيا

< فرصة للالتزام المشترك بعلم الاجتماع في كندا

بقلم باتريزيا ألبانيز (Patrizia Albanese) جامعة ريبيرسون، كندا ورئيسة اللجنة التحضيرية المحلية لمؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الدولي التاسع عشر



سبيل المثال يشير وو (Wu) إلى أن كندا موضع «ثقة فائقة» لدى الآخرين على أن ماك إيفور (McIvor) يذكرنا بمظاهر بالغة من التفاوت ومن تزايد أعباء الدين لدى الطلاب. هي موقع انتخابنا فيه، كما يبين مايولينو (Maiolino) للإدارة شابا معروفا بتقدميته هو جاستين ترودو (Justin Trudeau) ولكن فيه مرشحة أقلية لمنصب عمدة تورنتو، إحدى أكثر مدن كندا تنوعا عرقيا، هي أوليفيا شو (Olivia Chow) ما تزال تجد نفسها مجبرة على المفاوضة والتعبئة حول هويتها بطرق تختلف عن الطرق التي يستخدمها خصومها الرجال البيض. نحن دائمو الجهد لتمييز أنفسنا عن الولايات المتحدة ولكننا، ومثلما أشار إلى ذلك لاشابال (Lachapelle) وبارنت (Burnett)، ندرس ونعمل في جامعات لم تكف عن أن تكون مواقع يهيمن فيها رأس المال العلمي الأمريكي. وفيما يذكرنا عمل فالبي حيوية الجمال الطبيعي في كندا فإنه وفي الآن ذاته يذكرنا أيضا بما تلقاه أنواعه وما تتعرض له حالة بيئته الحرجة.

< سوسيولوجيا ملتزمة في كندا وخارجها

سنة ٢٠١٣، وفي إجابة على أسئلة حول هجوم إرهابي فاشل على قطار ركاب، أعلن رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر (Stephen Harper) أن الوقت ليس وقت «علم اجتماع ملتزم». ومثلا بمثل، قيل إن جون روبرتس (John Roberts) رئيس قضاة الولايات المتحدة أثار الخصومة مع اختصاص علم الاجتماع برمته عندما أسقط برهانا ناعنا إياه بكونه «هراء سوسيولوجيا». مثل هذه الضربات ليس مستغربة على اعتبارنا نحن علماء الاجتماع دائمى التحدي للسلطات عندما نعالج

خال شهر تموز يوليو جويلية من سنة ٢٠١٧ أحييت كندا الذكرى الخمسين بعد المائة لميلادها. على امتداد كامل السنة، تم تشجيع الكنديين على الاحتفاء بكونهم كنديين يعيشون في ما صار، حسب العديد من القياسات، مثل الناتج الداخلي الخام، ونسب تعلم القراءة والكتابة ومشاركة قوة العمل النسائية ونسبة الساكنة المزاولة للتعليم الثانوي،... إلخ، يعرف على أنه أحد أفضل بلدان العالم جودة في الحياة. ولئن كان ثمة الكثير مما يمكن الاحتفاء به فثمة الكثير مما يمكن انتقاده أيضا.

< المفارقة الكندية

ما من سبيل لإنكار القياسات الإجمالية التي تسند لنا مرتبة كونية مرموقة، ما لم يكن المرء بالطبع من حديثي الهجرة إلى كندا، أو من أصحاب الإعاقات، والأهلين والأمهات العائلات لوحدهن أطفالا والمنتتمين إلى مجموعات تكابد التمييز العرقي، والمزاولين حياتهم في شمال كندا وأرباب العائلات الذين يكافحون من أجل الجمع بين العديد من الأعمال جزئية التوقيت من أجل الإيفاء بمتطلبات حياة أبنائهم. فإن كنت في عداد هؤلاء من شبه المؤكد أن يكون التمييز والهشاشة والفقر والاضطرار إلى التكيف من خصائص عيشك.

إذا ما أخذت مجتمعة، تصف المقالات الخمس التي يحويها هذا العدد من حوار كوني وكتبها علماء اجتماع كنديون صاعدون، كندا على أنها مفارقة. فعلى

- قضايا السلطة والعنف والـ(لا) عدالة من خلال أبحاثنا ودروسنا وعملنا الاجتماعي. وعليه، وإجابة على « ليس هذا وقت الإلتزام السوسولوجي» التي تُلْفَظُ بها هاربر، ومع احترامنا، ليسمح لنا بالاختلاف. باعتبار المناخ الاجتماعي السياسي المضطرب واللايقين البيئي الذي يَحَيِّمُ على الكون، هذا هو الوقت المناسب بالضبط. تعتقد الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) والجمعية الكندية لعلم الاجتماع (ج ك ع اج) أننا في موقع يحوّل لنا بأن نفع ذلك على مستوى كوني في سياق استضافتنا لكم ولآلاف آخرين من المشاركين في المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في تورنتو خلال شهر تموز يوليو جويلية ٢٠١٨.
- ما الذي يمكن أن يعلمنا إيّاه علم الاجتماع حول إعادة توطين المهاجرين من الأطفال والشباب؟
- كيف تؤثر الدولة في تشكيل الحركات الاجتماعية؟
- علم الاجتماع الكندي في زمن مضطرب: التفكير في التفكير ومواجهة المستقبل؟
- الأهلبيات المفقودات والمختلات في كندا: ما الدلو الذي يمكن أن يدلي به علم الاجتماع؟

تعتقد لجنة عموم كندا التنظيمية المحلية، التي تضم في صفوفها شيري فوكس (Sherry Fox) مديرة، والدكتور جيم كونلي (Jim Conley) من جامعة ترنت والدكتورة إيفي تاسوغلو (Evie Tastsoglou) من جامعة سانت ماري، ومارغرات بانسيرز (Margaret Bancercz)، طالبة الدكتورا من جامعة ريرسون، والدكتور مارك ستودارت (Mark Stoddart) من جامعة ميموريال، والدكتور سيمون لونغلوا (Simon Langlois) من جامعة لافال، والدكتورة سوزان ماك دانيل (Susan McDaniel) من جامعة لاثبريدج والدكتورة ريماء ويلكس (Rima Wilkes) من جامعة كولومبيا البريطانية والدكتورة ميرنا داوسون (Myrna Dawson) من جامعة غيلف، أنه من المهم إبراز السلطة والعنف والعدالة التي تتجسد في النزاعات وفي التبعثات الجماعية للشعوب الأهلية في بلدنا. لقد عملنا على تثبيت هذا الموضوع شديد الأهمية على شعار المؤتمر العالمي الذي رسمته فنانة أهلية كندية اسمها ليديا برنس (Lydia Prince) ويوفر لنا المؤتمر أرضية هامة لأبراز عمل العلماء والنشطاء الكنديين الذين يسعون إلى تعبيد طريق نحو المصالحة ومستقبل أفضل.

مؤتمر ج د ع اج العالمي التاسع عشر فرصة للاجتماع وتقاسم الإجابات على أوضاع من لا حول لهم ويتعرضون للعنف واللاعدالة، وفرصة لتقاسم الأفكار في تمكين الجماعات والحد من العنف والدفع بالعدالة. أُرِفَ زمن الحوار وعصف الأفكار والتشبيك والتخطيط لخطوات لاحقة في اتجاه بناء مجتمعات أكثر عدالة. أُرِفَ موعد الاحتفاء بمن نكون وبما نفع نحن السوسولوجيين. انضموا إلينا. نحن ننتظر بفارغ الصبر وصولكم إلى تورنتو في جويلية تموز يوليو. ■

توجه كل المراسلات إلى باتريزيا ألبانيز على العنوان <palbanes@soc.ryerson.ca>

يُمنح المؤتمر موضوعه المتمحور حول «السلطة والعنف والعدالة: تأملات، إجابات ومسؤوليات» الذي اختارته رئيسة ج د ع اج الملهمة وعجيبة الاجتهاد، الدكتورة ماغريت أبراهام (Margaret Abraham)، علماء الاجتماع من مختلف أنحاء العالم فرصة لاقتراح أفعال والبحث عن التغيير في مثل هذه الأوقات بالغة العسر. يتيح هذا الحدث وموضوعه المناسب لزمنا الذي نعيش فرصة للتشبيك وتبادل الأبحاث والنظريات والتوصية بالسياسات والعمل الاجتماعي مع النشطاء والأكاديميين من مختلف أرجاء العالم.

< علم الاجتماع الكندي ومؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

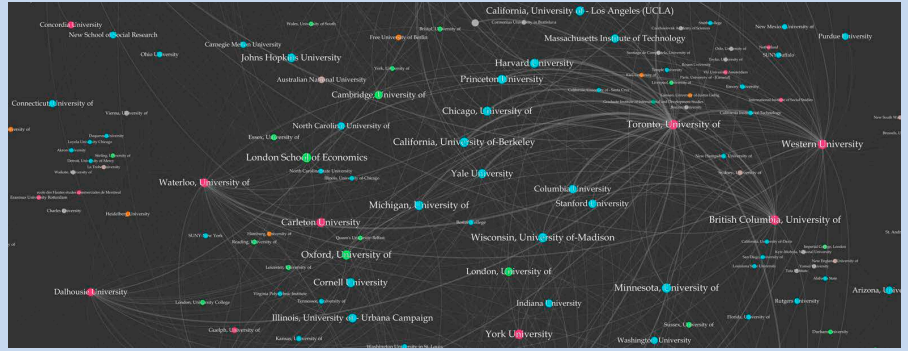
يُمنح المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع التاسع عشر لعلماء الاجتماع الكنديين كذلك الفرصة الفريدة للممارسة المشتركة وللتعاون العلمي الكندي وإبرازه. فبالإضافة إلى مئات علماء الاجتماع الكنديين الذين سيشترون بفعالية في المؤتمر العالمي، وفرت ج د ع اج لفائدة ج ك ع اج إمكانية استغلال أربع فترات زمنية بالغة الأهمية ضمن برنامج المؤتمر في عقد جلسات حول مواضيع كندية. وهذه الجلسات هي نتيجة لطلب تقديم مقترحات مشاركة امتد على كامل أرجاء كندا وسرورة مراجعة تنافسية. تم اختيارها على قاعدة مناسبتها الزمنية ودلالاتها وسمعة المتحدثين فيها على اتساع كندا وقيمتها الاجتماعية والتاريخية. وهي تبرز عمل ما يقارب العشرين من العلماء الكنديين البارزين والصاعدين نعتقد أنهم سيهبون لوفود مؤتمر الج د ع اج العالي «عبقاً» من علم الاجتماع الكندي. تفضلوا بالانضمام إلى واحدة أو أكثر من الجلسات كندية المحاور التالية:

< الجامعات الكندية بين المحلية والكونية

بقلم فرانسول لاشبال (François Lachapelle) وباتريك دجون بارنت (Patrick John Burnett)، جامعة كولمبيا البريطانية، كندا

شبكات التبادل الدكتورالية. للمزيد انظر:
<http://www.relational-academia.ca/canada-netwrok.html>

صورة من العلائقية الأكاديمية.



هيمنة إطار التدريس ذي التدريب الأمريكي (في الولايات المتحدة وبنسبة تتجاوز ٧٠ بالمائة). وفي ما بين ١٩٧٧ و٢٠١٧، كانت الأمم الناطقة بالإنجليزية عنيت كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي أصل ما يفوق ٩٠ بالمائة من شهادات دكتورا كل إطار التدريس بالتوازي مع عدم تمكن الجنوب الكوني، الذي تقوده المستعمرات البريطانية السابقة مثل جنوب أفريقيا (سنة مراكز وظيفية) والهند (أربعة مراكز وظيفية)، إلا من توظيف ١٩ حامل شهادة دكتورا (أقل من ٠.٥٪) في ج ١٥.

في ما يتجاوز تغير اقتصاد الشمال الكوني السياسي المتحول من خلال سعي الجامعات البحثية الحديث إلى زيادة نصيبها من الطلبة الدوليين، هل يمكن للمرء أن يتحدث حقا عن «إطار تدريس دولي» في ج ١٥؟ على امتداد العشرين سنة المنصرمة، يكشف الأصل القومي للشهادة الأولى لأعضاء هيئة التدريس أن نسبة الأكاديميين في أعلى الجامعات ترتبها ممن حصلوا على البكالوريوس من خارج البلدان الأنقلوأمريكية تضاعف مارا من ٩٪ إلى ١٨٪. وخلال سنة ٢٠١٧ كان نصف أعضاء هيئة التدريس الآتين من ٣٤ بلدا من الجنوب الكوني ممن حصلوا على شهادة الدكتورا من جامعة أمريكية.

في أعلى مراتب الأكاديمية الكندية، يمكن للتدويل أن يكون ذا وجهين فهو إما تسمية أخرى للأمركة أو تدويل يمر بالوساطة الأمريكية. لقد أبرزت بحوثنا احتلال أمريكا موقعا مركزيا في الجولان غير المتناظر للمعرفة والطلاب والأكاديميين على امتداد الكون. ولكن الأكثر إثارة للاهتمام من منظور السياق الوطني، أن ذلك يُظهر أيضا الموقع المهيمن المهيمن عليه الذي تحتله المعاهد الكندية وهو الموقع الذي يُسهم في الهيمنة اللسانية الإنكليزية على حقل العلوم الاجتماعية الكوني فيما هي، وفي نفس الوقت، واقعة محليا، في وضع مهيمن عليه فيه يسود رأس المال العلمي الأمريكي (أت من الولايات المتحدة). ■

توجه كل المراسلات إلى

فرانسوا لاشبال على العنوان <f.lachapelle@alumni.ubc.ca>

وإلى باتريك دجون بارنت على العنوان <pjb@sociologix.ca>

خال السنوات الأخيرة، أشادت ترتيبات علمية للجامعات بالمستقبل المتوقع للجامعات البحثية الكندية المحتلة لأعلى المراتب فيما أعلنت معاهد البلاد المحتلة للمراتب الأولى بكل فخر سعيها على امتداد كامل المعمورة لاجتذاب أفضل المرشحين. وعلى أثر التوترات السياسية الأخيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانت الجامعات الكندية على أتم الاستعداد لاستقبال سيل الهاربين من سياسات ترامب ومن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واحتضان طموحهم للحصول على صيت ومهيم كونيين.

يستقصي المشروع العلائقي الأكاديمي (www.relational-academia.ca) التحول في ما يمكن أن يعنيه أن تكون الجامعة «جيدة» في ما بين أواخر السنوات ١٩٦٠ واليوم في كندا. على امتداد الفترة الفاصلة بين أواخر السنوات ١٩٦٠ وأواسط السنوات ١٩٩٠، وهي الفترة التي شهدت صعود القومية والهيمنة الأمريكية في كندا، كانت الجامعة «الجيدة» هي التي تلتمز بتشغيل المعلمين الكنديين وتدرّس المحتويات الكندية بغية تحصيل النفع الاقتصادي والأخلاقي والمدني لفائدة مواطنيها (عنيت حركة إضفاء الطابع الكندي). على العكس من ذلك، وعلى امتداد العشريتين الأخيرة، تغيرت رسالة الجامعة «الجيدة». ويتعلق الأمر الآن بزيادة الالتزام الدولي لدى الطلاب والطاقم الإداري وإطار التدريس والخريجين والتكثيف من الحضور والصيت الدوليين. من أجل توثيق طبيعة هذا التحول من المحلية إلى الكونية جمعنا معطيات عن المؤهلات التعليمية لعدد ٤٩٣٤ عالم اجتماعي عملوا في أعلى ١٥ عشر جامعة كندية ترتيبا (مجموعة ج ١٥ = U١٥) في ما بين ١٩٧٧ و٢٠١٧.

عند تفحص الأصل القومي للمؤهلات التعليمية الدكتورالية لإطار التدريس بينت نتائج بحثنا أن تطورا جوهريا سُجل في نسب توظيف ذوي التدريب الكندي في جامعات ج ١٥ الناطقة بالإنكليزية ذات المستوى الأقل والأوسط وذلك على امتداد الأربعين سنة الماضية، بما أضفى فعليا على إطار تدريس العلوم الاجتماعية فيها الطابع الكندي أو نزع عنها الطابع الأمريكي. ولكن وعلى امتداد تلك الفترة، ظلت جامعات تورنتو وماك جيل وبريطانيا الكولمبية، وعلى نطاق واسع، تحت

< أثر الدّين الطلابي في الخريجين الكنديين الجدد

بقلم ميتشل ماك إيفور (Mitchell McIvor) جامعة تورنتو، كندا

تصوير كوين دومبروسكي، ٢٠١٧

<https://www.flickr.com/photos/quinnanya/37230366906>

CC BY-SA 2.0.



عمل. بل أكثر من ذلك، مقارنة بالجيل الثاني من الخريجين، تقل معدلات احتمال حصول خريجي الجيل الأول المديونين على وظائف مؤقتة، فيما كان لهم عدد أكبر من المشغلين خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتخرجهم وكاتن لهم منافع من عملهم أقل، ومداخيل أقل خلال كلا السنة الثانية والثالثة من تخرجهم. وبالنظر إلى بأسهم من العثور على عمل بعد تخرجهم ومعاناتهم هشاشة أكبر في سوق الشغل، لم يكن من المفاجئ بالنسبة إليّ أن أقف على أن خريجي الجيل الأول المديونين يشعرون برضا مهني أقل مما يبديه خريجو الجيل الثاني، ورضا حياتي أدنى وأنهم وبصفة واضحة أقل استعداداً للتعبير عن الموافقة على سلوك نفس الطريق فيما كان لهم أن يعودوا أدراجهم في الزمن بديّن أو من دونه. ولهذه النتائج استتبعات دالة ذات علاقة بالتقديرات الحديثة للجامعة بوصفها المُسوّي الأكبر للحراك الطبقي.

تشير النتائج إلى أن الدين الطلابي، وإذا ما استخدم لتمكين الطالب من النفاذ إلى التعليم العالي، يعمّق من مظاهر التفاوت ويُبطل آثار الجامعة التعديلية المُسوّية. يخلق الدين الطلابي بأساً من البحث عن شغل لدى جيل خريجي الجامعات الأول علماً وأن آثار هذا اليأس هي هشاشة تشغيلية أكثر وهو ما يؤدي إلى التقليل من قيمة العمل ومدخوله. إن النتيجة التي تقف على أن خريجي الجيل الأول المديونين يرون أنهم لن يتلقوا نفس التعليم إذا ما كانت عليهم العودة إلى زمن ماضٍ نتيجة مفرّعة. وبالجملة يدفع هذا البحث بالسياسة الحكومية نحو الابتعاد عن الدين الطلابي طريقه في التمكين من النفاذ إلى التعليم العالي والتعويض عن ذلك بالتمكين من النفاذ من خلال منح وتخفيض في المعاليم. ■

توجه كل الكراسلات إلى ميتشل ماك إيفور على العنوان <mitchell.mcivor@mail.utoronto.ca>

لدى العديد من الأمم، صار التعليم ما بعد الثانوي كنايةً عن ازدهار سوق الشغل وتم اعتبار التعليم العالي مُسوّي كبيراً ضمن الحراك الطبقي. ولئن كان التعليم العالي، كما كان دائماً، بالغ الأهمية للازدهار فإن تنامي مقادير معاليم التسجيل قاد إلى تزايد جنوبي للدّين الطلابي. هذا اتجاه بيّن ولكن الباحثين تخلّفوا عن تحديد الكيفية التي بها يؤثّر الدّين الطلابي في خريجي الجامعات الجدد. ثمة سؤال يحتاج بصفة أخص من غيره إلى إجابة: كيف يؤثّر الدّين الطلابي في انتقال خريجي الجامعات الجدد إلى سوق الشغل؟ الموضوع الذي تركّز عليه رسالتي للدكتوراه هو هذا السؤال وذلك بالاستناد إلى المعطيات الكندية الوطنية لسنة ٢٠١٠ للثلاث سنوات التي تلي التخرّج زيادة على التساؤل إن كانت تلك الآثار تشهد تغيراً في علاقة بالانتماء الاجتماعي الاقتصادي.

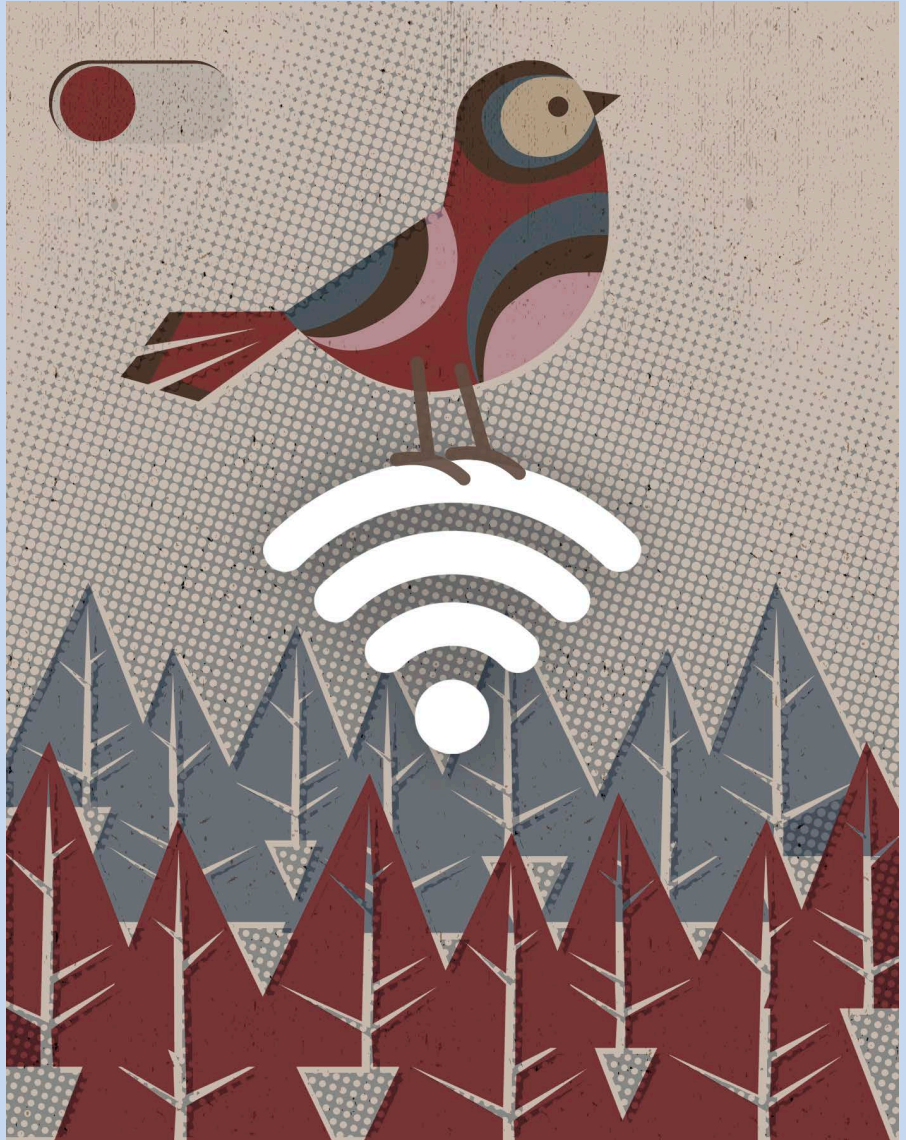
المقارنة بين الجيل الأول من طلاب الجامعات والجيل الثاني منهم من حيث رؤوس الأموال المالية والاجتماعية الثقافية في غير صالح الأولين. يقلّ لدى هؤلاء عدد شبكات الارتباط الاجتماعية التي تسمح لهم بأن يعثروا على توظيف مناسب بعد التخرج وتقل المعرفة بكيفية التعاطي مع الحقل الجامعي ويقل السند المالي العائلي مما يدفع نحو اعتماد أقوى على القرض الدراسي. وعليه ليس من المفاجئ أن نرى الدّين الطلابي يؤثر سلباً في تحوّل قوة عمل الجيل الأول مقارنة بقوة عمل الجيل الثاني من خريجي الجامعات. وباستخدام تقنيات الإحصاء الانحداري المتقدمة وجدّ أن المستويات العليا من الدين الطلابي ذات ارتباط بالجيل الأول من الخريجين بحيث لم يكن بمستطاعهم أن يتوقعوا الحصول على المهنة التي يريدون بعد التخرج وأن وظائفهم الحالية ليست هي تلك التي أملوا في القيام بها وأنه كان عليهم أن يغادروا مدنهم أو بلدانهم حتى يتمكنوا من الحصول على

< العالم المواطن

بقلم ميكى فالى (Mickey Vallee)، جامعة أتاسكا، كندا

رسم توضيحي بواسطة اربو.

لما اعترض كتابتي مأزق، أُلجأ إلى مرتفع. أنا أعيش في منطقة نائية في كندا، منطقة لا تبعد فيها عني الجداول والأنهار والجبال والحياة البرية إلا مسافة مشي بسيطة. أحب الاستماع إلى الطيور على هذه المرتفعات. تلقي الطيور السوداء حمراء الأجنحة، والسُدْفُ (طيور أصلية وليلية- المترجم) والغداديف والغربان وطيور الدخلة الصفراء بزقزقاتها وتغاريدها من خلال الأشجار، مسموعة أكثر مما هي مرئية. مصمما على التقاط البعض من أناشيد الحب الجواله هذه نزلت مؤخرًا تطبيقه على هاتفي اسمها «مختبر الأغنية» تسجل أصوات الطيور وتتعرف عليها على الفور، وهي تطبيقه صممها شركة أصوات البرية (Wildlife Acoustics) المنتصبة في بوسطن، ماساشيوتس. باستعمال التطبيقه يمكن لي أن أسجل تغاريد الطيور، وأن أتعرّف عليها وأن أرسل تلك التساجيل (هما في ذلك نظام تحديد المواقع الجغرافية GPS) إلى آخرين على عناوينهم الإلكترونية أو باستعمال نظام الرسائل القصيرة رابطا بين هذه التجارب الحيّة وفائقة الشخصية وشبكة كونية من الباحثين في الصوتيات الحية ومحبى الاستماع إلى أصوات الطيور من أمثالي.



تستخدم التطبيقات التكنولوجية صوتية حياتية بسيطة وهي أداة رصد تعقبية فعالة في إطلاق التحذيرات حول الأنواع المحتاجة إلى تدخل حمائي ضد خطر الانقراض. ييسر تعقب أصوات الطيور عمل الباحثين الكونيين على الحصول على «مشهد مكبر» لمجموعات الطيور المعرضة للخطر وحول أمط هجرتها وسلوك اختبار القرين لديها. وعليه يمكن أن يكون لمجرد الاستماع، والتمتع بالهدوء واعتبار الأصوات المحيطة أثر مباشر وممتد في البحث العلمي المهني.

تجمع فرق البحث الأكاديمي والمهني في الأصوات الحية عددا من الباحثين الحاصلين على تمويلات يجمعون المعطيات ويحلونها وينشرون نتائج أبحاثهم. على أنه ينظر الآن إلى العلماء المواطنين مثلي أنا ممن ينزلون المعطيات المسجلة خلال ساعات فراغهم على أنهم ذوو دور مركزي في توسيع مجموعات البحث على مستوى كوني. وتؤكد فرق البحث التي تستخدم بكثافة المعطيات التي ينتجها العُلْمُ المُواطِنُ، مثل مكتبة جامعة كورنيل

(Cornell University's Macaulay Library) أن المعطيات البحثية المتأتية من المساهمات العمومية بلغت كثافة لم تبلغها قط من قبل.

بصرف النظر عن مساهماتهم العلمية، يتمتع العلماء المواطنون أيضا بمنافع صحية معتبرة حيث يرتادون المرتفعات في الفضاءات المفتوحة ويتمتعون بالفرجة والاستماع وتسجيل الأحياء التي تحافظ على البقاء في ظل التهديد والتي لا يبدو حضورها في الحياة اليومية مرثيا بصفة واضحة. ويختبر الأطفال على الأخص ارتباطا ثريا بالطبيعة ويُمضي الكهول أقساما أكبر من أوقات فراغهم في حالة نشاط جسدي. وعليه فإن العلم المواطن يساهم في إذكاء أسلوب الحياة نصف المستقر.

وفضلا عن الصحة الجيدة، يجذب بعض الباحثين العلم المواطن للمساهمة في إحساس متنامٍ بالوعي بمشاكل البيئة. ويحتاج باحثون آخرون بأن الوعي أحد أمثل مخرجات العلم المواطن وهو في الآن ذاته من

المخرجات عسيرة التقدير. ولكن العديد من الدراسات بينت أن طرائق الاستكشاف الخبزي ذات الأساس الصوتي، مثل الصوتيات الحية، ذات ارتباط بوعي عميق بالفضاء. وعليه، فإن انضمام العلماء المواطنين إلى بحوث الصوتيات الحية طريقة عملية وعالية الإفادة في ضم ساكنات محلية وكونية إلى منهجية تساهم في الرفع من الوعي المجالي (والبيئي عامة).

هل نحن بصدد المساهمة في الحد من خسرانا للتنوع البيئي على مرتفعاتنا؟ هل نحن واعون بما يمكن لهواتفنا الذكية أن تحتويه وأن تتقاسمه؟ أم نحن، ذوي العلاقة المرابطة مع كائنات الطبيعة العضوية، مترددون في أن نتحمل مثل هذه المسؤولية؟ ليست هذه إلا واحدة من الإمكانيات الجديدة الكثيرة لاستعمال الخيال السوسولوجي في حياتنا اليومية من أجل توفير إمكانية التغيير الفعلي في نقطة تقاطع السيرة الذاتية والتاريخ والبنية الاجتماعية والتكنولوجيا. ■

توجه كل المراسلات إلى

ميكي فاللي مباشرة على العنوان <mjvallee@gmail.com>

< الاستغفال على الهوية والزعماء السياسيون في كندا

بقلم إيليز مايولينو (Elise Maiolino)، جامعة تورنتو، كندا

الهوية الجنسية (LGBTQ) أن هوية السياسي وأفعاله الخطابية، وحتى في حالة القادة الاستثنائيين، لا يضمنان له قبولا قاعديا. بدلا عن ذلك تؤكد الحركات الاجتماعية بقوة على قدرة السياسي على تحقيق نتائج سياسية حقيقية وملموسة. وقفت على تصنيفية كلامٍ وصُنِعَ بحيثُ أثبتُ أن تقدير فاعلي الحركات لرسائل التحالف والولاء التي تصدر عن السياسيين مرهونة بالهوية وبالأفعال الخطابية وبالصنيع.

في ذات الوقت الذي كانت رئيسة الوزراء واين تعمل على اختراق سقفها الزجاجي الخاص كانت أوليفيا شو (Olivia Chow) السياسية التقدمية المحنكة، وفي نوع من الصدمة المفاجئة المشهودة، تعاني من الفشل في أن تكون أول أرملة أقلية تتزعم أكبر مدن كندا. على أثر تخليها عن مقعدها الفدرالي للمشاركة في السباق نحو الفوز بمنصب عمدة تورنتو كانت شو تواجه أجدنا العمدة السابق روب فورد (Rob Ford) المحافظة واعترضتها العديد من العراقيل الكأداء مثل العنصرية الصارخة والتحيز الجنسي خلال الحملة الانتخابية. يبرز بحثي الذي اعتمد ملاحظة بالمشاركة في عشرين من حوارات انتخاب العمدة تحدي الاشتغال على الهوية خلال الحملة الانتخابية وفيه أحاجج بأنه كان على شو بوصفها مترشحة أقلية أن تفاوض هويتها وأن توظفها في السباق على نحو مختلف عما كان على منافسيها الرجال البيض أن يفعلوا.

تولدت عن ظهور متنافسين مختلفين وتنامي الوعي السياسي والعمومي بالهويات المتنوعة تشكيلة من الإنجازات الهوياتية أثرت في نتائج الانتخابات وفي الحوكمة. يأمل بحثي في أن يلقي الضوء على العراقيل التي تعترض الساعين إلى المناصب العليا ولكن وأيضا، في أن يوفّر بدايات مخطط يساعد الفاعلين القاعديين على تحويل العراقيل إلى فرص. ■

توجه كل المراسلات إلى إيليز مايولينو على العنوان <elise.maiolino@mail.utoronto.ca>

ان المناخ السياسي للسنوات الخمس الأخيرة وقتنا مناسباً لدراسة الهندسة السياسية للهوية والطبيعة الجديدة للترشح للمناصب ضمن الواقع السياسي الكندي. خلال هذه الفترة، كان ثلاثة من أوسع سياسي كندا صيتا، يتسابقون للحصول على أكثر مناصب البلاد السياسية صيتا في سيناريوهات انتخابية تتطلب مفاوضة عسيرة لهوياتهم العمومية. وفيما تمثل العديد من الديناميات التي اشتغلت في الأثناء مألوفا سوسيولوجيا تولدت عن المستوى والاتساع الذين شهدتهما التظاهرات الهوياتية إدراكات جديدة لدى علماء الاجتماع في كندا وفي خارجها.

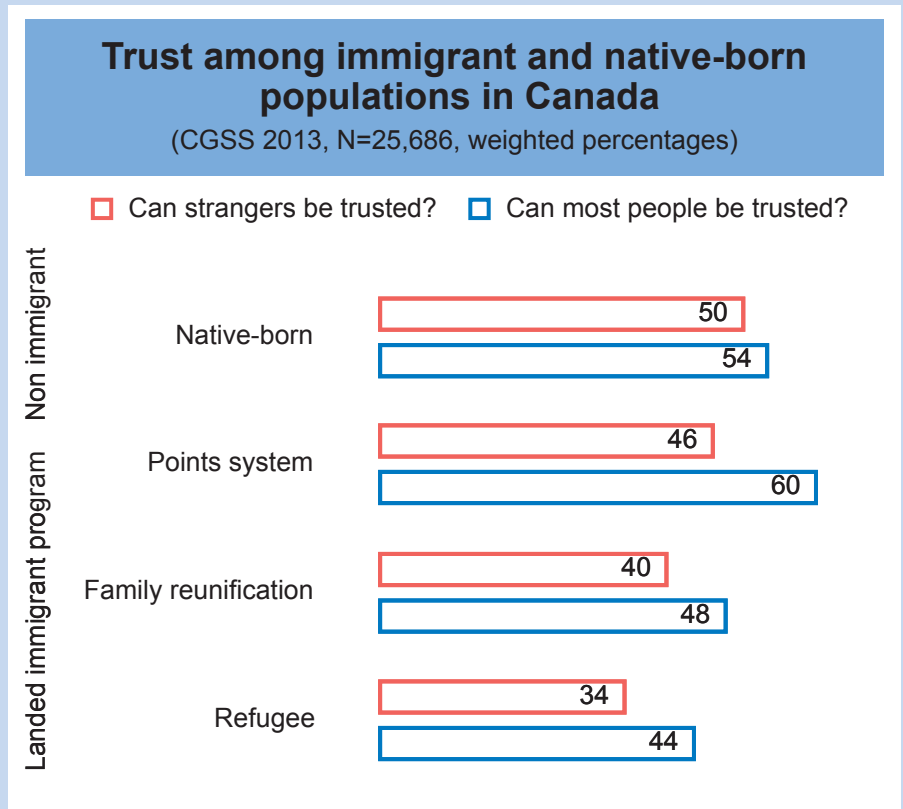
على طريقه إلى رئاسة الوزراء، أدخل جوستن ترودو (Justin Trudeau) إلى حلبة الصراع ما يتجاوز بكثير مجرد ترشحه. شهورا قليلة قبل أن يصير زعيم الحزب الليبرالي الكندي (Liberal Party of Canada) نازل ترودو شيخا (سيناتوراً) محافظا في مقابلة ملاكمة. كانت ذكوريته موضوعة على المحك. من خلال تحليل خطاب ٢٢٢ مقال صحفي نشرت حول المقابلة بيّن بحثي أن ترودو انتقل من شخص «هش الذكورة» إلى «ذكر بمعنى الكلمة» وهو ما غير صورة مظهره القيادي. حالة ترودو أنتجت مفهوم «استراتيجيات الاستعادة الجندرية» وجسدت الكيفية التي بها يعمل القادة السياسيون على إعادة رسم هوياتهم الجندرية العمومية.

سنة بعد استعراض ترودو الصلابة والرجولة، سألت كاثلين واين (Kathleen Wynne) الأونتاريون (ساكنة مقاطعة أونتاريو وهي المقاطعة الكندية الأكثر كثافة سكانية وثالث أكبر المقاطعات الكندية مساحة. عاصمتها تورونتو وهي في الآن ذاته العاصمة الاقتصادية والعلمية لكل البلاد، وفي المقاطعة أيضا عاصمة كندا السياسية أوتاوا- المترجم) إن كانوا على استعداد لتقبل زواج المثليين. صنعت كاثلين الحدث التاريخي حين صارت أول امرأة سحاكية معلنة تتراأس حكومة أونتاريو. كشف بحثي الذي اعتمد مقابلات مع الفاعلين الحكوميين ومنظمي الحركات الاجتماعية ضمن الجماعات النسوية والمثليات والمثليين ومزدوجي الجنس والمنتقلين جنسيا ومتعادلي

< هل يتق المهاجرون في 'كندا الثقة الراسخة'؟

بقلم كاري وو (Cary Wu) جامعو كولمبيا البريطانية

الشكل ١



أو ٢١ ٪ من مجموع الساكنة. ولئن كان نظام النقاط الكندي يظهر وجود مجموعة من المهاجرين فائقي الثقة فإن العديد من الوافدين من خلال برامج تجميع اللاجئين والعائلات ينزعون إلى أن يمنحو قدرًا من الثقة أقل مما يمنحه الكنديون ولادةً (الشكل ١).

إذا ما كان الكنديون الوافدون ينطلقون بمستوى متدن من الثقة، فهل يرتفع لديهم بعد عيشهم في كندا حيث الناس يمنحون ثقة عالية للآخرين؟ عندما يتعلق الأمر بأصول الثقة تكون إزاء برهانيين نظريين هما المنظور الثقافي والمنظور الخبيري. أكاديميو المنظور الثقافي يعتقدون أن الناس يتعلمون منح الثقة خلال الحياة وعبر التنشئة الاجتماعية الأولية المبكرة، وأن الثقة المتعلّمة لا تتبدل إلا قليلاً عند الكهولة ومن خلال الحياة أيضاً. من منظور خبيري، يحتاج الأكاديميون بأن الناس يقررون منح الثقة على أساس مباشر من التجارب الاجتماعية ومن ثم فإن الثقة تتغير إجابةً على أوضاع اجتماعية مختلفة. في قلب هذه المناقشة يوضع السؤال حول التوقيت الذي يتعلم فيه الناس منح الثقة وإذا ما كانت الثقة المتعلّمة تتبدل من وضعية إلى أخرى.

ت عكس الثقة تمثل الشخص لنوايا الآخرين ووطنهم الحميدة. ثقة الناس في بعضهم البعض أساسية لا في الصحة الفردية فحسب بل في الانسجام الاجتماعي والنمو الاقتصادي والديمقراطية أيضاً. للثقة أهمية خاصة بالنسبة إلى المهاجرين وكذا بالنسبة إلى المجتمعات ذات الساكنات أجنبية المولد الكثيفة باعتبار دورها في الدفع بالإدماج الاجتماعي.

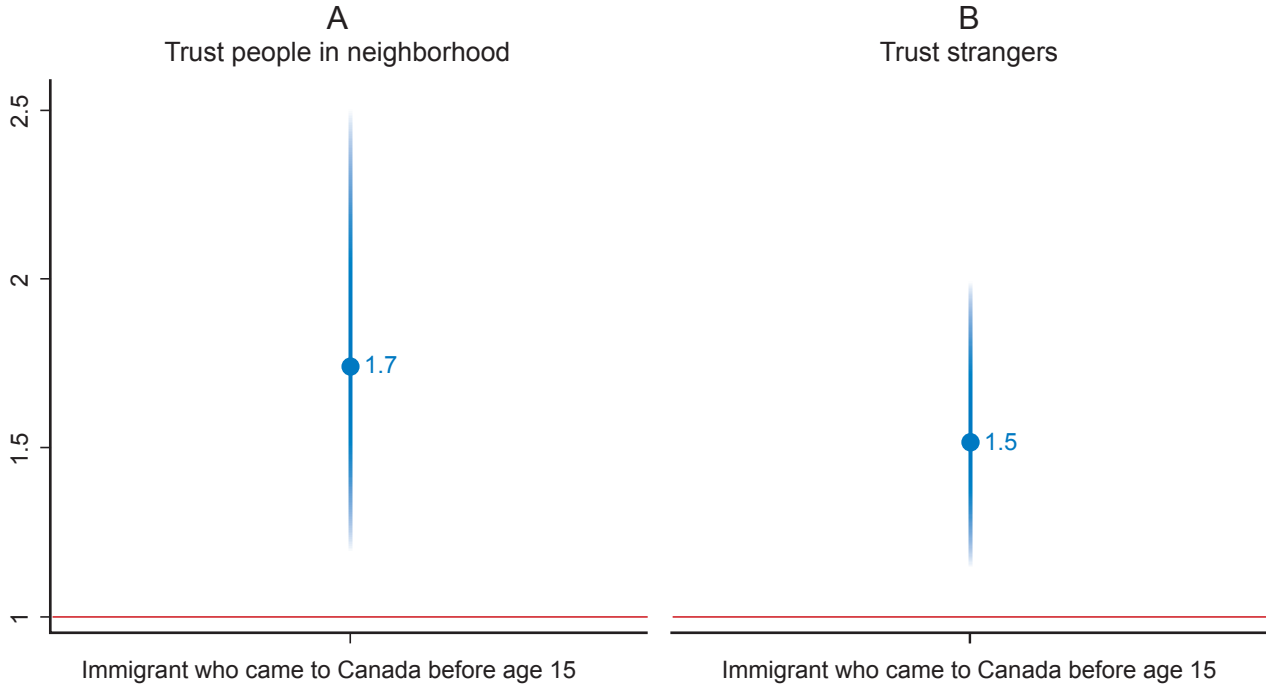
كندا بلد موثوق به إلى حد ما. تشير معطيات الإحصاءات الكندية للسنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ و٢٠١٣ الواردة في المسح الاجتماعي العام (م ا ج ع General Social Surveys (GSS)) أن أكثر من نصف الكنديين يرون أنهم «يمكن الوثوق بأغلب الناس» وعلى النقيض من ذلك عندما وُضع نفس السؤال على مستوى كوني لم تحز نفس الإجابة بالوثوق بالآخرين إلا على نسبة ٣٧ ٪ من المجموع (المسح العالمي للقيم ٢٠١٠-٢٠١٤).

كندا هي أيضاً بلد مهاجرين، والأفراد أجنبي المولد يمثلون أكثر من واحد على خمسة

«

Figure 2A & 2B: Predicting trust gap (odds ratio) between child/adolescent immigrants and adult immigrants

(GSS 2014; weighted data, bootstrap statistics)



الشكل ٢ أ و ب

بتحليل الإحصاءات الكندية التي أتت بها م ا ج ع لسنة ٢٠١٤ وجدت أن لدى المهاجرين الذين حلوا بالبلاد قبل أن يبلغوا سن الخامسة عشر (١٥) احتمالات ثقة أعلى بما قدره ٧٠٪ في جيرانهم وبما قدره ٥٠٪ في الغرباء أكثر ممن حلوا في عمر الخامسة عشر أو أكثر، بصرف النظر عن أي متغير مختلف آخر (الشكل ٢ أ و ب).

مجتمعين، يُبيّن الفارقان المهمان أن ثمة أثرا إيجابيا لثقافة الثقة الراسخة الكندية ولكنه أثر يقتصر على المهاجرين الأطفال والمراهقين الذين حلوا بكندا خلال طور تنشئتهم الاجتماعية الأولية المبكرة. وتمنح النتائج الجمالية دعما قويا لنظرية الثقة ذات المنظور الثقافي. ■

توجّه كل المراسلات إلى كاري وو على العنوان <carywooruc@gmail.com>

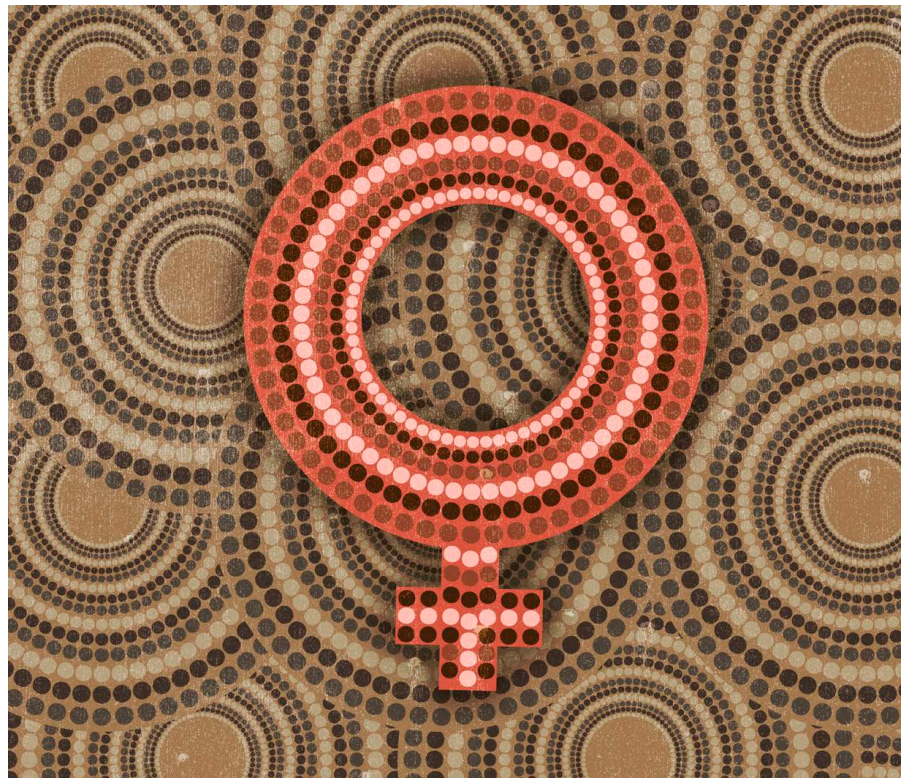
تبعاً لذلك، ومن أجل الوقوف على ما إذا كانت لثقافة الثقة العالية الكندية أي تأثير في المهاجرين لا بد من التمييز بين المهاجرين الذين حلوا كهولا ومن حل منهم في عمر الطفولة أو المراهقة ولا يزالون إذا في طور التنشئة الاجتماعية الأولية المبكرة. فإذا ما كانت الثقة ثقافية يجوز لنا أن نتوقع أن يكون المهاجرون الذين حلوا بالبلاد في سن صغرى ونُسُّتُوا في كندا ثقافة الثقة الراسخة أن يكونوا أكثر ميلا لمنح الثقة إلى الآخرين، فيما قد يمنح من حلوا في عمر أكبر وكانوا قد أنهوا بعدُ تنشئتهم الاجتماعية الأولية المبكرة خارج كندا ثقة أقل من الأولين بما يعكس البصمة الثقافية لبلدانهم الأصلية. وإذا ما كانت الثقة مسألة خُبرية فإن المتوقع هو أن يجيب المهاجرون على التجربة الكندية بصفة متماثلة بصرف النظر عن عمر حلولهم بالبلاد للإقامة بها نهائيا، بحيث يكون وجود فارق الثقة أقل احتمالا.

< التقاطع والأهلية والجنود والعنف

بقلم ماغي والتر (Maggie Walter) نائبة مستشار البحث والقيادة الأهلية (الأبوريغانية) في جامعة تاسمانيا، وجوزلين بالترا-أللوا (Joselynn Baltra-Ulloa) جامعة تاسمانيا وجاكوب بريهن (Jacob Prehn) مكتب استشارية البحث والقيادة الأهلية (الأبوريغانية) في جامعة تاسمانيا، أستراليا

المسوح الوطنية والمسوح ذات الأساس المجالي الترابي والمناطقية تتصادى مع هذه الحقيقة الوطنية اللافتة. أكثر من ٩٥ بالمائة من الأطفال الأهلين الذين يحيون في فيكتوريا موجودون في وضع رعاية خارج المنزل العائلي بسبب تعرضهم لتعنيف عائلاتهم، كما يحتمل أن تكون نساء أستراليا الغربية الأهلين عرضة للقتل بما قدره ١٧ ضعفا لاحتمال تعرض نظيرتهن من غير الأهلين لنفس المصير. نحن نحاجج بأن تقاطع الأهلية والجنود الممكن في هذا العنف ليس حياديا لا تاريخيا ولاسياسيا، كما أنه ليس منزوعا من أثر الموقع الثقافي ولا هو مفصول عن أثر العامل العرقي.

من المعتاد ملاحظة الحضور بالغ الثقل للنساء الأهلين في إحصائيات العنف ذي الأساس الجندي في العديد من الدول-الأمم ذات الماضي الاستعماري الأنكليزي. في أوتياروا نيوزيلاند، وفي الولايات المتحدة وفي كندا احتمالات أن تكون النساء الأهلين ضحايا للعنف ذي الأساس الجندي أكثر بكثير من الاحتمالات المثيلة بالنسبة إلى النساء غير الأهلين. وتشير هذه الوضعية المتقاسمة إلى أن العامل المفسر الرئيس ليس في ارتباط بشعوب الأبوريغينال وسكان جزائر تورريس ستريت وماوري والأمريكين ولادةً والأمة الأولى ذاتها. لم يكن البريطانيون مجرد محظوظين باستعمار أربع مناطق جغرافية متباينة ذات شعوب أربعة مختلفة صادف أن كانت كلها بطبعها أكثر عنفا من غيرها من الشعوب تجاه النساء. ولم تكن نساء الأبوريغينال وسكانو جزائر تورريس ستريت عرضة للعنف ذي الأساس الجندي على أيدي الأهلين من الرجال فحسب حيث كانت أقسام معتبرة من مقتفيه من غير الأهلين، وبمعدلات اشتراك بالغة الارتفاع. وعليه، فإن الحضور الإحصائي بالغ التفوق للنساء الأهلين ضمن المتعرضات للعنف ذي الأساس الجندي هو نتاج صناعة اجتماعية ثقافية للموقع المزدوج الذي يحتلنه ضمن الهرميات الجنودية



رسم توضيحي بواسطة اربو.

ت رسم إحصائيات العنف الجندي المتصلة بالنساء الأهلين وسكانات جزر توريس ستريت (Torres Strait Islander) في أستراليا صورة قائمة. مقارنة بالمستوى الوطني، تخضع النساء والفتيات الأهلين إلى المعالجة الاستشفائية جراء التعرض للاعتداءات العنيفة المرتبطة بالعائلة بمعدل يساوي ٣١ ضعفا للحالات التي تتعرض لها نظيرتهن غير الأهلين، وتجري أكثر من نصف حالات قتل النساء الأهلين في مواقع عنف منزلية. ويتأكد اتساع هذا العنف المعيش في الدراسات التي وقفت على أن ما يناهز ربع مجموع النساء الأهلين رَوَيْنَ تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي خلال الأشهر الإثني عشر السابقة على إجراء الدراسات.

”أبلغ ربع النساء من السكان الأصليين عن تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي في الأشهر الإثني عشر السابقة“

والعرقية. تتقاطع علاقات القوة العرقية ذات الحدود المرسومة من خلال الاستعمار الاستيطاني الإنكليزي مع علاقات القوة الجندرية بحيث ينتج عن ذلك مضاعف تجاه النساء الأهليات خلال الحياة اليومية.

لقد كانت نساء الأبوريجينال وجزائر توريس ستريت على الدوام في مقدمة المتعرضين للعنف الاستعماري. وخلال حروب الانتزاع الحدودية كان حضور النساء بارزا ضمن عداد ضحايا المجازر، وقادت نساء أخريات مثل الوايلر التاسمانيات (Tasmanian Walyer) جهود المقاومة ضد القوات الغازية. وبقدر تمدد الانتزاع الاستعماري كان تزايد تعرض النساء للعنف الجنسي والجسدي سواء بسواء. ففي جزائر فورنو في باس ستريت (Furneaux Islands of Bass Strait) مثلا كانت النساء تُختطفن بصفة ممنهجة من قبل الصيادين الأوروبيين منذ ١٨٠٠ فصاعدا ليحتفظ بهن محضيات وعاملات وبسبب من ذلك سرعان ما حُرمت العشائر الأبوريجينالية للمناطق الساحلية من النساء في سن الإنجاب.

ولم ينته العنف ذو الأساس الجندري، الجنسي والجسدي، بعد أن تم الاستحواذ الاستعماري على القارة الأسترالية، بل هو بالكاد غير شكّله. وعلى امتداد أغلب فترات القرن العشرين كان أبناء النساء الأبوريجينيات ذوي السحنات الأقل دُكُنَّه هم أنفسهم

ضحايا للعنف الجنسي وكانوا يُجبرون بالقوة على الخضوع إلى رعاية حكومية قاسية الظروف. لقد هدفت السياسات الحكومية العقابية تجاه نقل أبناء الأبوريجينال، المعروفين باسم «الأجيال المسروقة» إلى إدماج الأبوريجينيين ضمن المجتمع الأبيض. كان الأطفال ممنوعين من ممارسة ثقافتهم، ومن إقامة صلات بعائلاتهم أو التحدث بألسنتهم الأصلية. ويقدر بأن أعداد المنقولين في ما بين ١٩١٠ و١٩٧٠ كانت حوالي واحد من كل عشرة أطفال أبوريجينيين. ولا تزال آثار تلك السياسات سارية إلى الآن، حيث يزيد احتمال إخضاع أبناء العائلات ذات التاريخ الذي يكون فيه لأحد أفرادها صلة بعمليات النقل إلى الرعاية الحكومية من احتماله لدى العائلات الأهلية الأخرى. وعلى اتساع الأمة، يتمثل ميراث العنف الاستعماري في تناقل جيالي للفقر والتهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي. إن ما ينتج عن ذلك من الاضطراب الوظيفي الذي يصيب العائلة يتجسد في فضاء يتزايد فيه تقاطع الأخطار تجاه السلامة الجسدية والانفعالية للنساء الأبوريجينيات وبنات جزائر توريس ستريت.

والحال هذه، كيف أجاب المجتمع الأسترالي بما في ذلك علم الاجتماع الأسترالي على أمطالع العنف ذي الأساس الجندري حيال النساء الأبوريجينيات وجزائر اوريس ستريت؟ للأسف، بالكثير من اللامبالاة. مثله في ذلك كمثل المجتمع الأسترالي، لا يزال علم الاجتماع

يعكس الميراث الاستعماري، الإنكليزي في غالبه. ليست هناك مدونة علمية اجتماعية تعالج العنف ذا الأساس الجندري المسلط على النساء الأبوريجينيات والحقيقة أنه ليس ثمة إلا القليل من علم الاجتماع الأهلي لا غير. ليس ثمة، لدى المنتفعين من الاستعمار ومن علاقات القوة العرقية والجندرية القائمة عليه راهنا، إلا القليل من المحفزات لاستقصائها سوسولوجيا. وضمن ميراث الأصول الأسترالية غير المريح هذا، لا تزال شعوب الأبوريجينيين وجزائر توريس ستريت، الذين انتزعت منهم أراضيهم التي تحتلها الدولة- الأمة الآن ومنها تستدر ثروتها وهويتها ذات حضور مُربك. على المستوى البنيوي، تتفاعل الكراهية واسعة الامتداد هذه مع علاقات القوة الجندرية بحيث تنتج أفهاما مختلفة قديمة تجاه العنف المسلط على النساء وتجاه الإجابات الموضوعة له. وبتحويلها في الخطاب إلى مجرد مشكل أهلي آخر لا تزال الظاهرة غير مستكشفة سوسولوجيا. ■

توجه كل المراسلات

إلى ماغي والتر على العنوان

<Margaret.Walter@utas.edu.au>

وإلى جوزلين بالترا-أوللو على العنوان

< Joselynn.BaltraUlloa@utas.edu.au >

وإلى جاكوب بريهن على العنوان

<jacob.prehn@utas.edu.au>

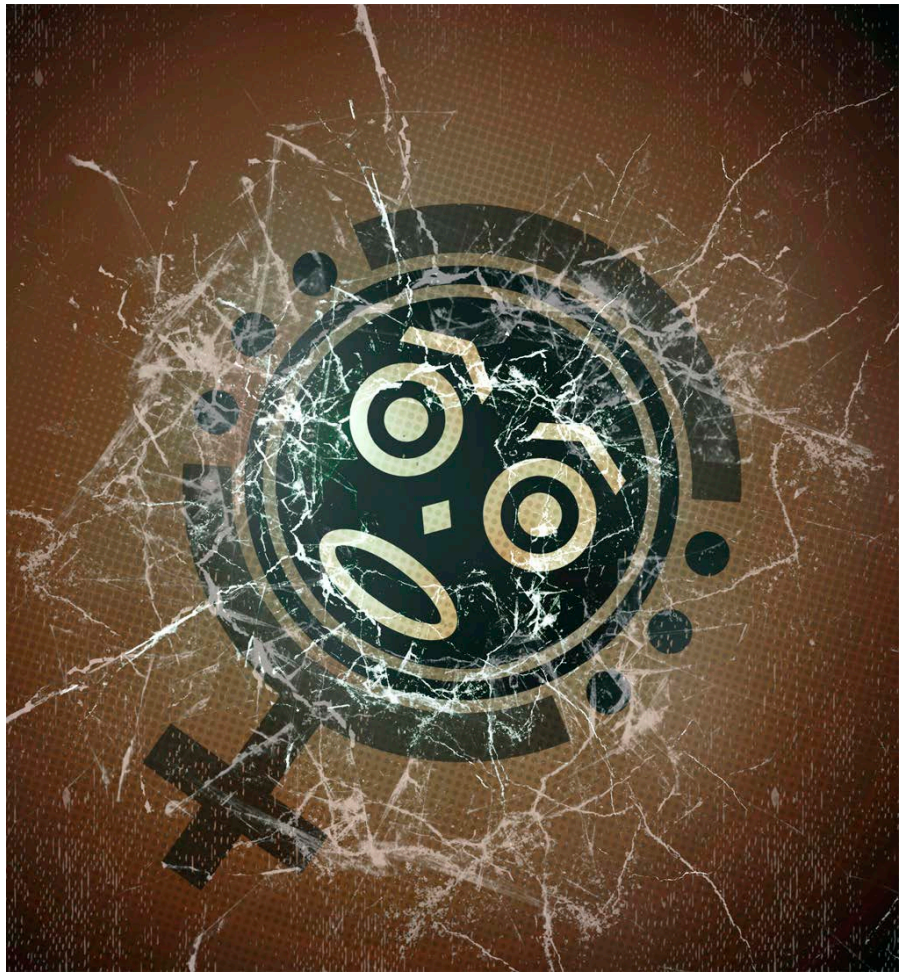
< العنف الجنسي

و «الاغتصاب التصحيحي» في جنوب أفريقيا

بقلم كاميليا نايدو (Kammila Naidoo) جامعة جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، وعضو لجان البحث حول النساء في المجتمع (ل ب ٣٢)، و السيرة الذاتية و المجتمع (ل ب ٣٨) وعلم الاجتماع السريري (الكلينيكي، ل ب ٤٦) ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

من خلالها من أن يروج صيغا جوهانية لعادات الزولو ومن الذكوريات التقليدية. في شهادته، ادعى زوما أن في منظور فهمه الثقافي كانت طريقة لباس كويزي دعوة لممارسة الجنس. انتهت محاولة كويزي في اتهام الرجل وجلبه إلى المحاكمة بتهمة انتهاك حرمتها إلى التشهير بها، وبتاريخها الجنسي وميلها الجنسي وتمط حياتها وبالتجارب السابقة في النيل منها بحيث صارت موضوعا للأداء المسرحي داخل قاعة المحكمة وللتركيز الإعلامي الجماهيري الواسع. خارج قاعة المحكمة، كان أنصار زوما من ذوي المشاعر المنفلتة في معاداة المثليين، وكره النساء ومعاداة النسويين يتجابهون مع أنصار كويزي الذين كان من بينهم مجموعة نسائية اسمها واحد في تسعة (One-in-Nine). فضلا عن جلب الدعم تمكنت هذه المجموعة من إبراز أن واحدة من كل تسع نساء في جنوب أفريقيا عرضة للاغتصاب مرة في حياتها على الأقل. بالنسبة إلى العديدين كانت نتيجة المحاكمة مخيبة إلى درجة مؤلمة حيث تمت تبرئة زوما وكان على كويزي إلا أن تهجر من البلد وأن تبحث عن اللجوء إلى غيره بعد أن تلقت العديد من التهديدات بالقتل. وبعد سنوات من الاختفاء والعزلة توفيت سنة ٢٠١٦.

تكشف قصة كويزي عددا من الحقائق الإشكالية من ضمنها المضاعف التي يواجهها ضحايا الاغتصاب لدى محاولتهم محاسبة المقتربين (وعلى الأخص من ذوي الصلات مع السلطة ومع عالم السياسة)، والخطابات المعادية للمثليين الواضحة للمواقف تجاه اغتصاب المثليات، واستدامة الثقافة الذكورية الفارضة للمعيارية الجنسية المتغيرة (الفارضة لاختلاف جنسي ممارسي العلاقة الجنسية- المترجم) على الرغم من وجود دستور تقدمي وامتداد الاحتفاء بحقوق الإنسان والمساواة الجندرية على أكثر من عشرين سنة في جنوب أفريقيا. في كل ما يقرأ حول الاغتصاب والعنف الموجهين ضد النساء، تنبهنا المقاربات



< في استذكار قصة كويزي (Khwezi)

رسم توضيحي بواسطة اربو.

سنة ٢٠٠٥، اتهمت المثلية فيزيكيل تنسوكيلا كوزوايو (المعروفة أكثر بكنيتها كويزي)، جاكوب زوما (Jacob Zuma) الذي صار فيما بعد ثالث رؤساء جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد، باغتصابها. وبدلا عن أن تتسبب في تحطيم حظوظ زوما في الوصول إلى مقعد الرئاسة ساهمت محاكمته ٢٠٠٦ بتهمة الاغتصاب في منحه منصة تمكن

المتقاطعة إلى آثار الهويات المختلفة وإلى تعدد أوجه حرمان النساء في سياقات مخصوصة، وهي في حالة جنوب أفريقيا ذات صلة بالعرق والإثنية والميل الجنسي والعمر والجسد والطبقة والموقف السياسي. وهكذا فإن هذا التأمل له ما يناسبه في سياق مبادرة رئيسة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع مارغريت أبراهام ببناء مناظر متعددة من مختلف أصقاع العالم حول العنف المتقاطع وذو الأساس الجندري.

< ذكوريات عنيفة

ليست إيقافات مقترفي العنف المسلط على النساء في جنوب أفريقيا متواترة فيما تظل نسب الإدانة متدنية جدا على العموم. تكشف إحصائيات مصالح الإجرام الأمنية في جنوب أفريقيا لسنة ٢٠١٦ أن مراكز الأمن سجلت تصاريح بما قدره ٤٣٠٠٠ حالة اغتصاب خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وعلى الرغم من ارتفاع هذا الرقم فإن البعض من التحاليل تقول إن واحدة فحسب من بين كل ثلاثة عشر (١٣) امرأة جنوب أفريقية يغتصبها غير شريكها، وواحدة فقط من بين خمس وعشرين (٢٥) يغتصبها شريكها تبليغ عن حالة الاغتصاب. بالنسبة إلى ضحايا الاغتصاب اللائي رأين المعاملة القاسية التي تعرضت لها كويزي بين أيدي القاضي ومحامي زوما كانت الرسالة واضحة: اتهامك للمنتهك يعني أنك ستعرضين للمحاكمة مع المقترف وأن كل مظاهر تاريخك الشخصي والعمومي سوف تكون عرضة للتقصي والمساءلة. وعليه فإن مؤسسات الدولة متواطئة في التشجيع على عدم الإبلاغ ضمن إطار من الثقافة الذكورية المترسخة وهو ما يعضده تطبيع الاغتصاب في الخطابات الإعلامية والمجتمعية. وليس من المفاجئ إذا أن نرى هذا العدد الكثيف من الرجال الذين يصرحون بأنهم كانوا إلى حد ما متواطئين أثناء عمليات اغتصاب.

ينزع الأكاديميون في جنوب أفريقيا إلى تفسير سيادة الذكوريات العنيفة على أنها عاكسة لأزمة في الذكورية ولكنهم يركز رئيسيا على رجال الطبقة العاملة بوصفهم مقترفين لها. حسب هذه الرؤية، تم اقتلاع المثل والمعايير الذكورية التقليدية بفعل الاقتصاديات السياسية التغييرية والمواريث التاريخية وكذا بفعل أثر المؤسسات الدافعة نحو المساواة الجندرية والتي نسفت مكانات الرجال وضخمت، في منظورهم، أزمة الهوية الجندرية. لقد أسهم التهميش الاجتماعي الاقتصادي في تشكيل العصابات، وتفشي أفعال متفرقة من الفظاظة وفي إعادة ترسيخ العنف المستدام لدى أصناف متنوعة من الرجال من فاقد السيطرة الذين سعوا إلى إعادة تشكيل الوضع الذي كان قائما. على النقيض من هذه الخلفية، يُعتقد أن أجساد النساء أدوات من خلالها يمكن استعادة السلطة والسيطرة الذكوريتين. ولقد وجدت هذه البرهنة تجديدا في المصادقية في الزمن الراهن مع كفاح المثليين والمثليات ضد العنف المعادي للمثليين. وبصفة أخص، اكتسب مفهوم «الاجتصاب التصحيحي» الغريب الذي نشأ في جنوب أفريقيا للإشارة إلى اغتصاب المثليات، صيتا واسعا.

< الاغتصاب «التصحيحي»

منذ سنة ٢٠٠٠، تم اغتيال ما يقارب ٤٠ امرأة مثلية وكان ثمة ما يعادل ١٠ مثليات يغتصبن كل أسبوع من قبل رجال يرون أنهم «بصحون» ميولهن الجنسية. لقد كشفت الدراسات الكيفية أن المعتدين يدعون أن الاغتصاب سوف «يشفي» المثليات (من مثليتهن) ويجعل منهن نساء متغيرات الميول الجنسية. فضلا عن ذلك قال بعض الرجال المشتركين في الدراسات إنهم يرون أن الاغتصاب يمثل فعلا دفاعيا يقوم به رجال يهاجمون النساء «اللائي يحاولن أن يكن مثل

الرجال» وأنها أفعال مبررة لأنها تدافع عن «أصالتهم». هذه الأحاسيس المتنامية والتي تحيل على التسامح مع اغتصاب المثليات على امتداد العقدين الماضيين غير متوافقة مع روح حركات التحرر الجنوب أفريقية الماضية والتي اشتملت على مطالب بتحرر النساء. كان دستور جنوب أفريقيا لما بعد الأبارتهايد أول دستور في العالم يمنع التمييز على قاعدة الميل الجنسي، كما أن جنوب أفريقيا كانت أول بلد أفريقي يسمح بزواج القرائن متماثلي الجنس. وعليه فإن الرؤية التي يحملها بعض الرجال بمن في ذلك رجال ذوو نفوذ في الدولة والقائلة بوجود سلوكات جنسية «خارقة» وأن النسويات اللائي يهددن إحساسهم بالسلطة في حاجة إلى تصحيح ميلهن الجنسي/ تذكرنا بما تواجهه النساء اليوم من الانتكاسات المعادية للمثلية وللنسوية.

< خاتمة

للمفارقة، يحدث الاغتصاب وجرائم أخرى ذات أساس جنسي في السياق الجنوب أفريقي الذي فيه يوجد فيه تمكين النساء والمساواة الجندرية ضمن بنود أجندا الدولة العمومية. والحقيقة أن مجموعات ضغط ذات نفوذ بشرت بمشروع رئاسة نسوية خلال سنة ٢٠١٩. ولكن السيطرة على العنف الجنسي سوف تتطلب جهودا متظافرة من أجل التعبئة والتنظيم، وسوف تتطلب كذلك أفعالا شجاعة مثل تلك التي أقدمت عليها النساء الأربعة اللائي عطلن سنة ٢٠١٦ خطاب زوما الرئاسي باحتجاجهن الصامت رافعات لافتات كتب عليها «تدكر كويزي». ولسوف يتطلب ذلك أيضا إحياء وعودة قيادة نسائية نقدية قوية ضمن المؤسسات الأكاديمية، وبنى الدولة والمجتمع المدني. ■

ترسل كل المراسلات إلى كاميليا نايدو مباشرة على العنوان

<kammilan@uj.ac.za>

< إخراج العنف العائلي في بولندا إلى العلن

بقلم ماغدالينا غريزب (Magdalena Grzyb)، جامعة جاجيلونيان، بولونيا

< قضية بياسيكي (Piasecki)

أصبحت الجمهورية البولوني الصدمة عندما نشر، في أبريل-نيسان ٢٠١٧ تسجيل على اليوتيوب كانت قد أنجزته زوجة سياسي محلي منضو في حزب القانون والعدالة الحاكم. أظهر التسجيل الاعتداء العائلي الذي استمر في اقتراه سياسي بيدغوز (Bydgoszcz) المدعو رافال بياسيكي، تجاه زوجته كارولينا على امتداد زواجهما. التقى رافال وكارولينا قبل أن يكمل العشرين من عمرهما في كنيسة حيث كان الاثنان يدينان بالكاثوليكية. في الصور كانا يبدوان كما لو كانا عائلة بولونية مثالية شابة وسعيدة مع ابنتيهما الجميلتين. أبلغت كارولينا بياسيكا عمًا تتعرض له من اعتداءات زوجها سنة ٢٠١٣ ولكن ضباط البوليس لم يفعلوا شيئاً تجاه ذلك، ولاحقاً، وبعد أن أقتعها رافال، أسقطت الدعوى.

كان ظهور كارولينا بياسيكا العلني خارقاً من ناحيتين. فأولا كان لشهادتها عن الاعتداء والتعذيب الذين كانت تعانيهما على يدي زوجها الحبيب وقعٌ فائق القوة على الوعي الناشئ بالعنف العائلي واستشرائه في المجتمع البولوني، ولكنها كانت تتحدى كذلك ما يشترك الناس في اعتباره من أن الاعتداءات العائلية تقتصر على العنف الجسدي ولا تحدث إلا ضمن العائلات الفقيرة المتقلقلة من المجموعات الاجتماعية غير المحضوة. وثانياً بينت الشهادة بوضوح رياء سياسات حزب القانون والعدالة اليميني المغرق في المحافظة وكشفت حقيقة وجه سياساته السافرة في عداؤها للنساء.

< في العودة إلى الماضي: حقوق النساء على امتداد العشرية الأخيرة

منذ أن صعد حزب القانون والعدالة إلى السلطة

الجنديرية الشيوعية للسنوات ١٩٤٥-١٩٨٩ حيث ضُمنت للنساء حقوق النفاذ إلى العمل والتعليم والحقوق الإنجابية، ظلت الأدوار الجنديرية التقليدية، وعلى الأخص منها ما يكون ضمن العلاقات العائلية والصلات الحميمة، باقية واستمرت النساء في احتلال مواقع متدنية بالنسبة إلى الرجال. وفي الحقيقة، كان يُقصد من مفهوم «الإيديولوجيا الجنديرية»، ذلك الذي أدخله هرم الكنيسة الكاثوليكية ردةً عن سياسات المساواة، حُرّف الانتباه العمومي عن فضائح اعتداءات القساوسة الجنسية على الأطفال وما ترتب على ذلك من المطالبة باعتبار الكنيسة الكاثوليكية مسؤولة مؤسساتياً على ذلك.

في مثل هذا المناخ السياسي قررت كارولينا بيسكا أن تظهر إلى الجمهور بقصتها هي وأن تتحدى الإنكار العمومي للمشكل. وبعد أن تم نشر التسجيل أنكر رافال بياسيكي الاعتداء بالضرب على زوجته قائلاً إنه نشأ في عائلة تقليدية وأنه يتبنى القيم المسيحية وأنه يؤمن بالأدوار الجنديرية التقليدية داخل العائلة مبرراً سلوكه وسوء معاملته لزوجته بالإيحاء بأنها لم تكن متناسبة تماماً مع دورها الجنديرية التقليدي أي لم تكن زوجة صالحة.

< أثر قضية بياسيكي في بولونيا:

صارت قضية بياسيكي أول قضية عنف عائلي بارزة في بولونيا. أكثر الحقائق دمجاً كان أن بياسيكي سياسي بارز في حزب القانون والعدالة معروف بدفاعه عن القيم العائلية ومواقفه الكارهة للمثليين. كما مثلت هذه القضية طفرة بالنسبة إلى مثيلاتها لأنها زادت كذلك من منسوب الوعي بخطورة سوء المعاملة النفسية وأثره في الضحايا. وعلى العموم، لم يكن يُنظر إلى سوء المعاملة النفسية على أنها شكل من أشكال العنف لا لدى المؤسسات العمومية ولا

سنة ٢٠١٥ حدثت ردةً معلنة في مجال حقوق النساء وقضايا التساوي الجنديري (أنظر مقال جوليا كوبيسا في حوار كوني، ٧،١ - Julia Kubisa's article in GDV). وحتى قبل أن يبلغ السلطة، اعترض الحزب بشدة على التصديق على اتفاقية المجلس الأوروبي للوقاية من العنف المسلط ضد النساء والعنف العائلي ومقاومته، والتحق بداية من ٢٠١٢ بالحملات التي أطلقتها الكنيسة الكاثوليكية البولونية ضد «الإيديولوجيا الجنديرية» التي قُدمت على أنها تهديد للعائلة وللقيم التقليدية وللهوية القومية البولونية. الدعاوى الضمنية الكامنة وراء هذا الموقف كانت تقول إن ما ورد في معاهدة اسطمبول حول الأسباب البنيوية للعنف المسلط على النساء ومن ثم حول واجب الدولة في القضاء على القوالب الجنديرية الجاهزة التي تقود إلى ممارسة العنف ضدهن، تسيئ إلى الثقافة البولونية وتُنكر على الأولياء حقهم في تنشئة أبنائهم حسب قيمهم هم الخاصة. أنكر سياسيو حزب القانون والعدالة استثناء العنف العائلي في بولونيا وأدعوا أن الرجال البولونيين يعاملون السيدات بإكرام وأن القانون البولوني يحمي النساء من الاعتداءات العائلية. وحاججوا بأن مثل هذه الاعتداءات قليلاً ما تجدد وهي لا تحدث إلا عندما يكون الرجال واقعين تحت أثر الكحول. وخلال سنة ٢٠١٥ قطعت الحكومة التمويلات على المنظمات غير الحكومية التي تساعد النساء ضحايا العنف العائلي مدعية أن خدماتها منحازة حيث لا تؤمن المساعدات إلا لفائدة النساء. وخلال شهر فيفري فبراير من سنة ٢٠١٧ صرّح الرئيس الحالي أندري دودا (Andrzej Duda) علناً بأن معاهدة اسطمبول لن تجد طريقها إلى التطبيق على المؤسسات العمومية.

لبولونيا تقليد كاثوليكي قوي فيما للكنيسة الكاثوليكية تأثير إيديولوجي رئيس في السياسات منذ انهيار الشيوعية. وعلى الرغم من حقبة المساواة

”حطمت هذه القضية المحرمات الاجتماعية القوية ضد التحدث علنا“

لدى المحاكم. وعلى الرغم من أن سلوك بياسيكي كان متطرفا فإن العديد من النساء وجدن أن مثل هذا السلوك مألوف في عائلاتهن هن ولم يرين بالضرورة فيه شيئا غير عادي أو غير مقبول.

كانت للقضية تغطية إعلامية واسعة (في الوسائط المستقلة وعلى شبكات التواصل الاجتماعي) وأثارت الاستنكار والجدل حول فشل الإجابات العمومية في مساعدة ضحايا العنف العائلي. كما كسرت التابو الاجتماعي السميكة الذي كان يلفه بالصمت. شرحت كارولينا قرارها بالخروج إلى العموم بقضيتها قائلة بأنه مبني على رغبتها في أن تساعد نساء أخريات تعانين من سوء المعاملة للخروج من الحبس ولتشجيعهن على كسر العلاقات التي تقوم على سوء المعاملة وأن تظهر أن العنف المنزلي ليس مقتصرًا على العائلات المنحدرة من الطبقات الفقيرة.

< ليست حالة معزولة: سوء المعاملة في الإطار العائلي وحزب القانون والعدالة:

على الرغم من أن قضية بياسيكي لم تطلق عاصفة سياسية في صفوف الحزب الحاكم فإن امتداداتها السياسية الحقيقية لم تظهر بعد. وعلى الرغم من أن بياسيكي رُفت من حزب القانون والعدالة وأنه

وحقيقة وجه السياسات المحافظة واليمينية التي لا دور لها إلا دعم السلطة البطريكية والامتياز الذكوري. وعلى الرغم من وجود قوانين تردع سوء المعاملة العائلية منذ ٢٠٠٥ فإن العنف العائلي يلقى تبريرا ضمنيا ضمن الخطاب السائد حول حماية القيم العائلية. لا يبرر حزب القانون والعدالة العنف العائلي بذاته ولكنه، ومن خلال النظام القضائي والخطاب الرسمي، يعزز البنية العائلية البطريكية التقليدية والعمد إلى ركن النساء في المجال الخاص.

وباعتبار الوعي الاجتماعي المتنامي حول الموضوع الذي نجحت قضية كارولينا بياسيكا في إثارته من دون شك، فإن موقف الحزب الحاكم تجاه العنف العائلي مقرونا إلى سياساته الأخرى المعادية للنساء (مثلما هو الأمر حيال تمتعهن بالحقوق الإنجابية) يمكن أن يؤدي إلى فضحه بل وفضح إيديولوجيته البطريكية الضيقة. وتبين هذه القضية حاجة علماء الاجتماع إلى مساءلة خطوط الصدع القائمة ضمن البنية العائلية والترابط القائم فيها بين العمومي والخاص، ونقدها. ■

توجه كل المراسلات إلى ماغdalena غرزيب على العنوان
<magdalenaagrzyb@gmail.com>

أدين بما اقترف في ماي-مايو أيار ٢٠١٧ فإن سياسي الحزب استمروا في التقليل من حجم المشكلة. فقد قال الناطق الرسمي باسم حزب القانون والعدالة بياتا مازوريك (Beata Mazurek) إن سوء المعاملة والاستخدام المفرط (كذا) للعنف ضد أفراد العائلة غير مقبول كما لو كان استخدام العنف مقبولا أصلا. زملاؤه في الحزب أدانوا العنف العائلي ولكنهم قالوا كذلك إن مأساة عائلية صارت محل توظيف في الصراع السياسي. وعلى الرغم من كونها صارخة، فإن حالة بياسيكي ليست الأولى ولا الوحيدة لسياسي من حزب القانون والعدالة يقدم على ضرب زوجته وتعتديها. ففي سنة ٢٠١٦، تم كذلك اتهام لوكاس زبونيكوسكي (Łukasz Zbonikowski) بسوء معاملة زوجته رغم أن الحالة لم تكن محل اهتمام عمومي كثيف. لاحقا، وفي سنة ٢٠١٧، تم اتهام عضو آخر من الحزب من قبل زوجته بسوء المعاملة، والتهديد وما يسمى بـ«التلاعب بالعواطف والأحاسيس»، حيث استمر في القول إنها مصابة بمرض عقلي. وعندما يقلل حزب سياسي متطرف المحافظة وتقليدي ومناصر للكنيسة من خطورة الوضعية وقبل فعليا ضمن صفوفه أناسا أساءوا بحدّة معاملة عائلاتهم فإنه يجازف بتكذيب ادعاءات تفوقه الأخلاقي وبشرعية قيادته للبلاد. إن ذلك يكشف الكلبية (تبلد المشاعر وانعدام التعاطف مع الضحايا وتجاهل معاناة الآخرين-المتجرم)

< نحو انتفاء العنف؟

بقلم سيلفيا والباي (Sylvia Walby)، كرسي اليونسكو للبحث في الجنود، جامعة لنكستر، المملكة المتحدة، عضو هيئة ورئيسة سابقة (٢٠٠٦-٢٠١٠) للجنة البحث في الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٢٠٠٦)، صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

مسيرة «قيام مليون امرأة» في لندن، ٢٠١٤.



يشمل الهدف ١,١٦ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أ ت م) للعام ٢٠٣٠ «الحد بصفة ملحوظة من كل أشكال العنف ومعدلات الوفيات الناتجة عنه» كما يشمل الهدف ٢,٥ على «إنهاء كل أشكال العنف ضد النساء والطفلات».

أهذه أهداف طوباوية؟ أيكون العالم قد ولى وجهه نحو الاتجاه المعاكس؟ ثمة رؤية للعالم يمكن استخلاصها من هذه أ ت م بالنسبة إلى عدد عديد من المجموعات القومية والدولية ومجموعات المجتمع المدني الكوني. إن تطوير القاعدة المعرفية التي عليها يتم بناء دعم لتحقيق هذه الرؤية لعالم خال من العنف هي مهمة يلتزم بها علم الاجتماع.

إن تجسيد هذه الرؤية يتطلب بناء نظرية تغيير، وهو ما يتطلب نظرية في العنف في المجتمع وفي الجنود والمجتمع. كما يتطلب مفهوما صلبة ومقياسا للعنف لاستكشاف هذه النظريات واختبارها.

< ما الذي يزيد من منسوب العنف أو ينقص منه؟

ما أهمية الديمقراطية؟ عملي أنا الذي حمل عنوان العولمة والتفاوت (Globalization and Inequalities) وقف على أن معدل قتل النساء أقل ارتفاعا في البلدان التي بها يوجد قدر أكبر من النساء في البرلمان من غيرها ولكن عمق الديمقراطية ذات الأساس الجندي ذو أثر هو أيضا، حيث ترتبط الديمقراطية الجندي بمقادير أقل من العنف ضد النساء. ليس التساوي الاقتصادي ذو الأساس الجندي هو الذي يحدث الأثر فحسب بل لتغيير التساوي السياسي ذي الأساس الجندي أثر هو أيضا.

أدت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التي تركزت في الشمال الكوني إلى تصاعد التفاوت الاقتصادي ذي الأساس الجندي وإلى سياسات تقشفية قلصت من الخدمات الرعايية المؤمنة العام منها والمتخصص. ويمكن أن نقدر أن هذه الفترة هي نوع من الاختبار للأطروحة القائلة إن تفاوتات جنديا بالغا مقرونا إلى التقشف وتأميننا أقل للخدمات يزيد من معدلات العنف ذي الأساس الجندي.

من أجل استكشاف مثل هذه النظريات من الضروري أن نعرف ما إذا كان العنف يصد

هل أن للتنمية الاقتصادية دورا؟ يبدو أن معدلات العنف تكون أعلى لدى غير المحظوظين اقتصاديا. إن تزايد المساواة الجندي يساعد على مقاومة النساء للعنف. كيف يمكن الترفيع في المساواة الجندي؟ يمكن، كما لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تؤدي إلى هذا وهو ما يعتمد على ما إذا اتخذت شكلا أكثر نيوليبرالية أو أكثر اشتراكية ديمقراطية.

ما الاختلاف الذي تستهدفه الخدمات التي توفرها التدخلات الداعمة؟ جددت النسويات في العديد من التدخلات بدءا من اللجوء وخطوط المساعدة وصولا إلى تجنيد الناصحين المختصين والمحاكم المختصة. وتزايدت الخدمات ذو ارتباط بأقدار أقل من العنف كلما زادت من مقاومة الضحايا والضحايا المحتملات. ولكن تلك خدمات باهضة الأثمان وتبدو الموارد التي يمكن أن تخصص لها ذات ارتباط بمظاهر أوسع من اللامساواة الجندي.

ما أهمية نظام العدالة الجنائية؟ انتشر إحداث تغييرات في القانون بغية تجريم العنف ضد النساء على امتداد العالم ولكن النساء لم تشهدن بالضرورة عدالة أكبر نتيجة لوضع المزيد من القوانين.

التزايد أم التناقص وأن نتعرف على الكيفية التي بها يتغير العنف على امتداد الأمكنة والمجموعات الاجتماعية. يتطلب ذلك قياساً أميناً لمعدل العنف بما في ذلك بعده الجندري وهو ما نفتقده بشدة.

< كيف نقيس العنف؟

للقياسات أهمية. كان العنف المسلط على النساء غير مرئي تقريباً في الإحصاءات الرسمية على الرغم من أنشطة المجتمع المدني. لا يعتبر «التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية» الجديد الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة تحصيل معطيات حول جنس الضحية أمراً ضرورياً معاملاً الجندر على أنه هدف أحصائي ثانوي واختياري. فضلاً عن ذلك، لا تروي أغلبية ضحايا العنف ذي الأساس الجندري تجاربهم للشرطة. تم تطوير مسح الجريمة بغية معالجة القضية التالية: الضحايا أكثر ميلاً للكشف عن تجاربهم لمحقق المسوح أكثر من عناصر الشرطة. وفيما اعتيد اعتماد الجنس لدى تجميع المعطيات في مثل هذه المسوح فإن عدد تكرارات الأحداث العنيفة ليس محل تسجيل على الدوام، أو وإن سجلت، لا تكون على الدوام معتبرة تمام الاعتبار في تقديرات العنف الرسمية.

تاريخياً، وضعت أغلب مسوح العنف الوطنية، بما في ذلك مسوح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أعلى أرقام الجرائم التي تم الإبلاغ عنها ضمن التقديرات الوطنية. وقد خلق ذلك نوعاً من الانحراف الجندري في الإحصائيات على اعتبار أن العنف العائلي الذي يُقترف على الأغلب ضد النساء، جريمة عَوْدٍ. ومن خلال إعادة فحص المعطيات الخام التي أتى بها مسح الجريمة في أنكلترا وبلاد الغال، وعندما غيرنا الوجهة

وتم احتساب كل الجرائم التي تم الإبلاغ عنها ضمن التقديرات، وقفنا (أنا وجود تاوررز (Jude Towers) وفرانسين برايان (Brian Francis))، لا فقط على أن معدل الجريمة كان أرفع بما قدره ٦٠٪ بل على أن العنف ضد النساء زاد بنسبة ٧٠٪ وأن العنف المقترب ضمن العلاقات العائلية زاد هو أيضاً بما قدره ٧٠٪.

باستخدامنا للمنهجية الجديدة وقف وإبالي وتاوررز وفرانسيس على أن العنف الإجرامي زاد في أنكلترا وبلاد الغال على أثر الأزمة الاقتصادية التي بدأت خلال سنة ٢٠٠٨. زاد العنف المسلط على النساء ولكن لم يزد العنف المسلط على الرجال. وكان لذلك ارتباط بتزايد العنف العائلي وهو الذي يكون في أغلبه ضد النساء. لا يمكن رؤية هذه التغيرات إذا ما استخدمنا المنهجية القديمة وهو ما يقلص كثيراً من دلالة العنف المتكرر. وعندما يتم إظهار جرائم العنف المتكرر (والمقترب أغلبها ضد النساء) فإنه يتم الوقوف على تزايد العنف الإجرامي وعندما يتم استخدام المنهجية القديمة، تلك التي لا تحتسب بصفة ممنهجة جرائم العنف المقتربة ضد ذات الضحايا، لا يتم الوقوف على تزايد العنف الإجرامي. لا يمكن فهم التغيرات الحادثة في العنف من دون أن نأخذ في الحسبان البعد الجندري وهذه النتائج المتحصل عليها في المملكة المتحدة تدعم تلك النظريات التي تربط بين الاقتصاد والعنف عندما يكون ذلك الارتباط ذا أساس جندري.

إن وضع إطار قيس أمين للتغيرات المقارنة في معدلات العنف حسب الأزمنة والمواقع والمجموعات الاجتماعية يتطلب تعريفاً متسقاً للعنف وتصنيفات قياسه وكذا منهجية تجميع المعطيات متسقة تستخدم تلك التصنيفات. ثمة مقاربتان متعارضتان تجسدهما أ ت م ١٦ وأ ت م ٥ حيث لا تأخذ أية

واحدة منهما بصفة ممنهجة البعد الجندري للعنف لدى تجميعها المعطيات إذ تجمع واحدة منهما معطيات حول العنف ولكن من دون أن تبين إن كانت الضحية رجلاً أم امرأة ولا إذا ما كانت ثمة علاقة بين مقترب الجرم والضحية فيما تجمع الثانية معطيات العنف المسلط على النساء (لا على النساء والرجال). لقد حان زمن إدراج البعد الجندري (جنس الضحية، جنس مقترب الجرم، العلاقة بين مقترب الجرم وضحيته، إذا ما كانت ثمة عنصر متعلق بالجنس في العنف المقترب) لدى جمع البيانات الرئيسية.

< الأزمة وتزايد العنف المسلط على النساء

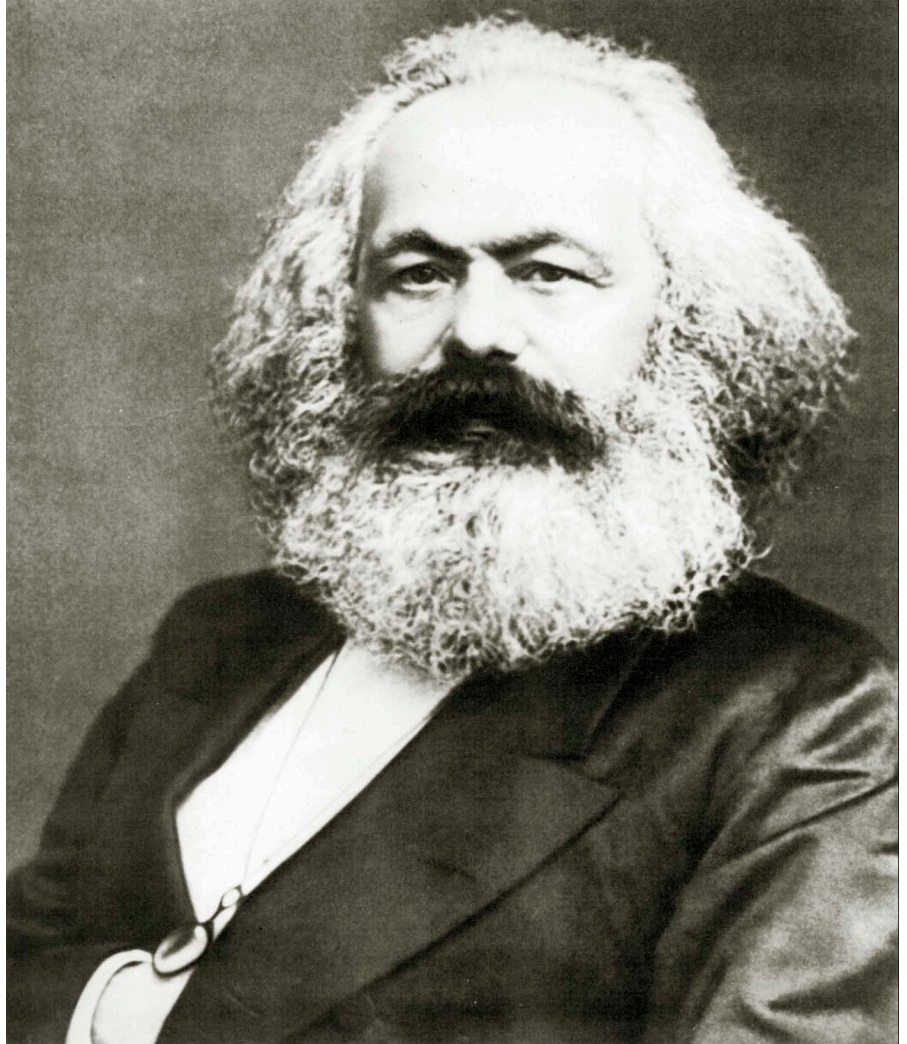
تدرجت الأزمة في المملكة المتحدة من مالية إلى اقتصادية إلى تقشفية وهي الآن تتدرج في اتجاه العنف. ليس تزايد العنف هذا عاملاً بل هو مخصوص بكونه موجهاً ضد النساء وذا ارتباط بتكرار الإجماع العنيف من مقتربين له معروفين. الأزمة الاقتصادية ذات ملمح جندري وأثرها المالي كذلك وكذا هي الاستتبعات في ما يهم العنف.

إن العلم الاجتماعي ليجد نفسه في موقع التحدي تجاه ما يمكن أن يعنيه الأمن ولذلك فإن إدراج العنف المسلط على النساء ضمن الأمن أمر مهم. ويعني ذلك إدراج العنف في قلب النظرية السوسولوجية وإحداث مراجعة جوهرية لكيفية قياسه. هذا هو علم الاجتماع بوصفه علماً اجتماعياً ذا غرض عمومي وتلك هي الطريقة التي بها يمكن له أن يسهم في تحقيق أ ت م لحد من كل أشكال العنف. ■

توجه كل المراسلات إلى سيلفيا والبالي على العنوان
<s.walby@lancaster.ac.uk>

< مائتا سنة من ماركس

في بعض أنحاء العالم كانت أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية قد أطلقت بعد اهتمام متجددا بأثر كارل ماركس ورفيقه المجانس فريدرش إنجلز. بصفة أخص، بدأ أن رأس المال مناسب تماما لفهم وتفسير تطور الرأسمالية الذي تعصف به الأزمات ولإلقاء الضوء على الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وآثاره من قبيل التصاعد الكوني للتفاوت الاجتماعي والبطالة والهشاشة والفقر وكذا الكوارث الإيكولوجية. ولكن وفيما تجعل مثل هذه القضايا الملحة علماء الاجتماع وكذا الإعلام أو أقساما أوسع فأوسع من المجتمع يعيدون اكتشاف تحاليلهم للرأسمالية، تظل النظرية الماركسية محل اعتراض بالتوازي مع تضخم حجم مدونة البحث حول ماركس على امتداد العالم. حفزت ذكرى ميلاد كارل ماركس المائتين حوار كوني على دعوة زملاء من مختلف أصقاع العالم للإسهام في هذا المنتدى بتأملات حول ماركس والماركسية وعلم الاجتماع الماركسي وحول التقاليد التي تقف وراء كل ذلك ومناسبتها لزماننا الراهن. يبدأ المنتدى بنظرة استرجاعية في الجذور الفلسفية قبل الانتقال من خلال التأملات والمجادلات إلى الكيفية التي بها يمكن استخدام النظرية الماركسية أو تحديد ما تفتقر إليه. ويبين ذلك ما تمكنا رؤيته من خلال عدسات ماركس في العمل والدولة والقانون والتفاوتات الاجتماعية وقضايا أخرى. ■



كارل ماركس في ١٨٧٥. ويكيبيديا كومنز، المجال العام.

< ماركس وعلم الاجتماع في ٢٠١٨

بقلم ج. م. تاماس (G. M. Tamás)، جامعة أوروبا المركزية، المجر

تاجر، بإمكانه اختراع أشكال للحياة الاجتماعية تكون خارج العقول من قبيل القرض والمنفعة والأجر والتبادل أو المال. بل إن مفردات الحياة الاجتماعية من قبيل بذل الجهد والتوفير وتحبيذ الترف أو الميل إلى المغامرة والخوف من العَوَز و«روح المبادرة» ليست ذاتية بالكامل على الرغم من التغيرات الشخصية، ولكنها على العموم منتوجات «موضوعية» «للتقافة الاجتماعية» التي تمثل في حد ذاتها سمة من سمات النظام الاجتماعي للرأسمالية الغربية.

ليس ثمة الكثير في هذا مما يمكن أن يعترض عليه ماركسي معاصر (ولا حتى ماركس ذاته في ما يخص هذا الأمر) فيما عدى أن علم الاجتماع، اللاحق لماركس تحمل بصمته وإن وجهها جزئياً ضد ميراثه.

< تحليل ماركسي أم برجوازي للمجتمع المعاصر؟

على هذا، ما الفرق الأساس بين علم الاجتماع «البرجوازي» (وكل فروع السؤال الاجتماعي بدءاً من البحث الاجتماعي الخيري وصولاً إلى الفلسفة السياسية) والتحليل الماركسي للمجتمع الحديث؟ ما تفسير هذا الشجار المديد ذي الأهمية التاريخية الموازية تقريباً للاعتراض على التنوير بالاعتماد على الميثافيزيقا والتفكير الديني؟

للتبسيط يمكن القول إن التنوير يتأني من موضوعية التصور الكوني الأرسطي (نسبة إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق م) - المترجم) الأغسطيني (نسبة إلى اللاهوتي النوميدي القديس أوغستين (٣٥٤-٤٣٠ ميلادية) - المترجم) التومي (نسبة إلى اللاهوتي الإيطالي توما الإكويني (١٢٢٥-١٢٧٤) - المترجم) تجاه ذاتية مادية افتتحت سيادة الإرادة بوصفها مبدأ الحرية. ما سمي في فرنسا علوماً أخلاقية وسياسية كانت بأثر نهائي من الشكل الكانطي (نسبة إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) - المترجم) الذي اتخذ نقد القوس الضخم من الدغوماتيات القديمة التي هيمنت على التفكير الغربي (بما فيه البيزنطي واليهودي والإسلامي) بدءاً من الإغريق.

بصرف النظر عن الاختلافات الكبيرة القائمة بينهما، كانت كلا الفلسفتان الأخلاقيتان الكانطية والسبينوزية (نسبة إلى الفيلسوف الهولندي من أصل سيفاردي برتغالي باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧)) تَرَكان أن الكائنات البشرية كائنات طبيعية تخضع إلى التحديدات السببية التي تتقاسمها مع الأحجار والأسماك وأن عقولها التي تحدها الأهواء وعلى الأخص غريزة حفظ الذات، حرّة من منظور الاختيار الأخلاقي ولكنها عاجزة عن تحصيل المعرفة والإدراك الكاملين والموضوعيين وغير المتحيزين والتفهميين حيث تقف حيالهما عوائق منطقية ونفسية في آن معاً. وإذا ما كانت المعرفة، المفترض أنها جوهرية، بالله ذاتية، تسمّيها التعاليم المسيحية إيماناً، فلا بد أن تكون «العلوم الأخلاقية» ذاتية هي أيضاً. إن الحقيقة المشتركة بين النهضة والإصلاح والتنوير هي أن مقياسي كلّ من المعرفة والحرية قابل للتفحص الذاتي من قبل العقل هذا الذي يتشكل في النهاية من خلال المنطق والرياضيات.



تمثال لماركس في كارلوفي فاري، جمهورية التشيك.

أي ماكس فيبر (Max Weber) في التاريخ الاقتصادي العام (١٩١٩-١٩٢٠) أن الرأسمالية بما هي نسق شامل لتلبية الحاجات البشرية اليومية مخصوص بالغرب حيث أن اشتراطاته كانت الاحتساب العقلاني لرأس المال (اعتقاد مسك الدفاتر ذات المدخل المزدوج) بوصفه معياراً في المنشآت الصغرى والمنشآت الأكبر وعلى الأخص، على أساس أن ١- على كل وسائل الإنتاج أن تكون موزعة على منشآت خاصة مستقلة بوصفها ملكية يكون التصرف فيها حرّاً، ٢- ثمة حاجة إلى وجود سوق حرّة من دون حدود «غير عقلانية» من قبيل تباينات الكاست، ٣- ثمة أيضاً حاجة عقلانية، في معنى القابلية للاحتساب، للتكنولوجيا المؤللة في قطاعات الإنتاج والاتجار والنقل، ٤- يجب أن يكون ثمة نظام قانوني عقلائي قابل للتوقع وشفاف، ٥- يتوجب أن يكون العمل الحرّ متاحاً بحيث يكون ثمة أشخاص في وضع قانوني يسمح لهم ببيع قوة العمل التي لديهم وأن يكونوا أيضاً مجبرين على بيعها في السوق تحت أثر اعتبارات اقتصادية قاهرة.

كما أن مارسال موس (في مقال موسوعي كتبه مع بول فوكوني (Paul Fauconnet) سنة ١٩٠١) رأى، مثلاً ممثل، ألا أحد، يعني ما من فرد عامل أو

كان الاعتقاد المخفي وراء ذلك من دون شك هو أن «الحقيقة الواقعة» التي يستكشفها الحدس تخضع إلى إعادة التفحص من قبل العقل فتشرح جدليا أي من خلال بيان تناقضاتها.

تمثل الدور التاريخي لهيغل (الفيلسوف الألماني (1770-1831)-المترجم) في بيان أن ما كان يعتبر ذاتيا، أي «الروح» كان في الحقيقة موضوعيا حيث أن العقل الخالق للمفاهيم (بدل القول بأنه يستخرجها من العالم الخارجي) الذي وصفه كانط لم يكن يمثل قدرتنا الذاتية المحدودة بقيود إبستمولوجية والمحكوم عليها بالجهل في أشد المواضع حسما بل هو، وعلى العكس من ذلك، حقا وواقعا، المنبع (أو روح، أو العنصر (الذي منه تصنع)) كلا المعرفة والحرية.

وزيادة في تعقيد الأشياء، اعتبر هيغل كذلك أن الموضوعية لها مظهران: «الروح الموضوعية» ذاتها، وهو ما قد نسميه اليوم «المؤسسات»، وهي تسمية أخرى لما أسماه، في شبابه، الموضوعية، وهي «موضوعية فاسدة» (أو بغية التبسيط هي العقل من دون حرية)، والروح المطلق (العقل بما هو حرية أي الفلسفة). هذا «الروح المطلق» هو المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع وهو ما أسماه إميل دوركايم مستخدما ألفاظا أخرى «المجتمع»، ذلك العالم البشري الخاضع للنوايا والاختيارات والرغبات... البشرية، عالم من البنى المؤلدة نتائج دائمة أو متكررة على اعتبار أن كل التطلعات البشرية تعكس البنى المؤسساتية أو تعبر عنها، إذ هي لا تقولها. وتمثل هذه البنى، التي تسمى ظواهر، وحدات لا نوافذ فيها، ذات تحولات عارضة بالنظر إلى التمثيلات غير المرئية أو بأثر من الأحداث الخارجية.

مع ماركس، متقدما خطوة على ما وصل إليه هيغل، ولكن عائدا إلى كانط، تعود الثنائية بين الخبزي والمتعالي إلى الظهور. ما يقدم على أنه «ظاهرة»، «بنية»، أو «شيء» موجود في الظاهر، ووراءه تختفي الذاتية، وعلى الأخص منها، العمل (النشاط الإنتاجي البشري) المخفي وراء القيمة (المبدأ الرئيس في سيرورة رأس المال)، وهو أيضا العمل المُشَيء في صمنية (فيتيشية) «السلعة». ما من أشياء ثمّة بل أنشطة بشرية ذاتية.

الشيء، «الروح الموضوعية» المؤسساتي واجهة وعليه فإن سائر المنطق المؤسساتي للمجتمع (حيث كف الاقتصاد والدولة و«المجتمع المدني» عن أن يكونوا في انفصال) واجهة هو أيضا. ولكن، ومن وجهة نظر الموضوعية والذاتية، حتى العمل هو ذاته انشطار: حيث لا يكون العمل الفعلي والعمل المجرد ذات الشيء. ما يبدو مباشرة سراّب على الدوام وما هو جوهر، تماما كما يكون الجوهر، خفيّ (في الرأسمالية يبدو المظهر الكاذب في رداء الموضوعية)، ويجب ألا ينكشف (يتحطم مفهوما) بفعل النظرية (أيّا كانت، اقتصادا سياسيا نقديا، فلسفة...) بغية الإمساك ثانيا بطبيعة النشاط البشري الذاتي حيث لا تكون الحاجات محكومة بالقيمة.

من المنظور السوسيولوجي الكلاسيكي تبدو النقطة الأساس هي المتعلقة بالكيفية التي بها يقود «الرُوح المطلق» الرُوح الموضوعية، عنيث تحديد أي المؤسسات الاجتماعية تبدو نتيجة لما تفعله القيم أو ما أصل الطبقات وتاريخها ووظيفتها؟ ولأن علم الاجتماع يعالج المجموعات البشرية على أنها «أشياء» (تجريدات دائمة أو على الأقل مديدة العمر) فإنه يعني بالكيفية التي بها تتشكل المجموعات البشرية وتتوزع وموقعها ضمن اللوحة العامة للمجتمع كافة وبالعلاقة بالدولة، موضع التغير الاجتماعي السياسي الدولي.

< آفاق ماركسية: الطبقة والاستغلال

على نحو ملحوظ التميز، لم يجب ماركس. وعلى النقيض من البيان الشيوعي المبكر، هو لم ير، وعلى أثر خطاه، ما يسمى ب«الماركسية الغربية»، وجودا للطبقات قبل الرأسمالية وبعدها (الطبقة تاريخية الوجود). الطبقة عرض خارجي للقيمة ورأس المال، و«الثقافات الطبقيّة» و«أساليب الحياة الطبقيّة» و«التنظيمات الطبقيّة» أعراض خارجية للعرض الخارجي الأول.

الطبقة الجديدة ذات الأهمية بالنسبة إلى ماركس هي البروليتاريا التي ترتكب، إذا ما اعتبرنا الوضع الهيجلي الحق، بوصفها طبقة لا تنتمي إلى مجتمع (ها ذاتها؟). (هي جزء ليس جزءا من الكل). إنكار هذه الطبقة الموجودة خارج السيرورات التي يفترض فيها أن تحدث في المجتمع على ما يصفها العلم الاجتماعي «البرجوازي» (الاقتصاد، العلم السياسي) بوصفها تفاعلات بين أناس يتقاسمون ذات الإنسانية. ولكن التشيئ لا يسمح بذلك.

ولأن نشاطه الرئيس هو ما يجعل من البروليتاري(ة) من ضمن الشيء فإن هذه ليست تفاعلات بين طبقات بل هي خاصية في الرأسمالية. ليس الاستغلال شيئا يقوم به البرجوازي عمدا، إذ يتمّ تملك فائض القيمة سعيا إلى تريكيم رأس المال لا بغية الإضرار بالعمال. ليس الاستغلال شيئا يمكن لأية دولة أن تمحوه أو تعالجه، ويعني ذلك أنه ليس «مشكلا سياسيا» مثلما تعود الاشتراكيون الديمقراطيون قوله. ليس الأمر متعلقا بالتفاوت هاهنا.

التفاوت مشكلة سوسيولوجية ولكن الاستغلال ليس كذلك. بالنسبة إلى ماركسي لا معنى لتحويل التشيئ، والصمنية السلعية والاستغلال إلى قضية لا تَسَاوٍ (ومن ثم إلى «مشكل سياسي» قابل للتحسين التدريجي). ذلك هو السبب الذي يجعل على الدوام الأسئلة السوسيولوجية من غير جواب في نظرية ماركس والعكس بالعكس. ■

توجه كل المراسلات إلى ج م تامس على العنوان <gmtamas@gmail.com>

< استمرار مناسبة التقليد الماركسي لتجاوز الرأسمالية

بقلم إيريك أولين ورايت (Erik Olin Wright) جامعة ويسكنسن ماديسون، الولايات المتحدة الأمريكية

التطلع لإجابات من ماركس ٢٠٠ سنة بعد ولادته.
تصوير ماركو جوميز، ساو باولو، البرازيل.



بمثابة القاعدة الصلبة للحركات السياسية. تعطي العناصر غير التحديدية مصداقية لأهمية القدرة الجماعية على الفعل الموجه إلى أغراضه واستعداد الأفراد للانضمام إلى النضال من أجل عالم أفضل. وتبدو العناصر غير التحديدية مصداقا للتفاؤل فحتى وإن بدت العراقل على طريق الثورة رهيبه فإن بإمكان القوى المعادية للرأسمالية أن تؤمن بأن «التاريخ حليفنا» وأنه من المحتمل أن «تحين» ظروف اختراق ثوري.

نحن نعيش الآن في عالم بالغ الاختلاف عن العالم الذي صاغ فيه ماركس أفكاره النظرية. بعض نبوءات ماركس كانت صادقة حيث صارت الرأسمالية نظاما كونيا وبلغت أقصى أصقاع العالم وتطورت قوى الإنتاج بطرق مدهشة ودخلت الأسواق الرأسمالية عميقا إلى أغلب أوجه الحياة وصارت الأزمات الاقتصادية ميزة فارقة للمجتمعات الرأسمالية. ولكن نبوءات أخرى، جوهرية من منظور التطلع نحو تجاوز الرأسمالية، لم تصدق فبدلا عن أن تصير أكثر فأكثر تجانسا أصبحت الطبقة العاملة أكثر فأكثر تشظيا وغير متجانسة بطرق عديدة بما أعاق التضامن الضروري للفعل الجماعي المستدام ضد الرأسمالية التي أثبتت أنها أكثر قدرة مما كان يعتقد على المقاومة في الإجابة على الأزمات باعتماد طرق جديدة في تركيب رأس المال، كما أثبتت الدولة الرأسمالية أنها أكثر مرونة في امتصاص المطالب الشعبية فيما استندت إلى القمع الفعلي كلما احتاجت إلى ذلك. وأخيرا نسف التاريخ المساوي

م من فكرة أشد اتصالا بعمل ماركس من القول إن الديناميات الداخلية للرأسمالية تتضمن تناقضات عميقة سوف تؤدي في المنتهي إلى تحطيمها ذاتيا بل وإن هذه الديناميات تخلق بالتوازي الظروف المناسبة لخلق بديل عن المجتمع يكون أكثر مواتاة لازدهار البشر. يمثل أول قسم من التأكيد تنبؤا قويا بمصير الرأسمالية إذ وعلى المدى الطويل ليست الرأسمالية إلا نظاما اجتماعيا غير قابل للديمومة سوف يسير لا محالة إلى نهايته. القسم الثاني أقل تحديديا إذ أن الديناميات التي تحطم الرأسمالية تفتح الأفق نحو إمكانات تاريخية جديدة (وعلى الأخص بفعل تطور القوى المنتجة والإنتاجية البشرية) وتخلق في الآن ذاته فاعلا جماعيا هو الطبقة العاملة قادرا على الاستفادة من تلك الإمكانيات لبناء بديل تحرري من خلال الثورة. ويرتهن تمكن تلك القدرة أو عدم تمكنها من تحقيق ذلك البديل فعليا بعدد من السيرورات المترافقة منها بث إيديولوجيا ثورية، نشأة تنظيمات قوية، وتطور أشكال من التنظيم السياسي قادرة على إحداث التجانس بين الصراعات، ... وما إلى ذلك. وعليه وإذا ما أخذنا الأمر برمته تجسد النظرية الماركسية التفاعل بين الادعاءات التحديدية حول السقوط الحتمي للرأسمالية والادعاءات غير التحديدية حول مستقبل ما بعد الرأسمالية.

ثنائية الادعاءات التحديدية وغير التحديدية جزء مما جعل من أفكار ماركس النظرية

يساوي أكثر من مجرد القول بأن بديلا ما قبلا للتخيل، إذ على ذلك البديل أن يكون مرغوبا فيه، وقابلا للحياة وممكن التحقيق. وعليه فإن الادعاء الماركسي هو القول إن الديمقراطية الاقتصادية المتجذرة أقدر على التحقيق الكلي للقيم التحررية من الرأسمالية وإنها إذا ما وُضعت قيد الإنجاز فإنها ستكون قابلا للاستدامة وإن ثمة ظروفًا تاريخية ملموسة يمكن في ظلها أن تتحقق.

٤. التحول يتطلب نضالات طبقية من أجل البناء لا من أجل مجرد المقاومة. تحويل الرأسمالية إلى ديمقراطية اقتصادية يتطلب فعلا جماعيا وتعبئة تأتي من الأسفل. ولئن كان الحلفاء النخبويون حاسمين فإن التحول الاجتماعي التحريري لن يكون مجرد نتيجة لمبادرات نخب متنورة. كما أن التحول التحريري يتطلب أكثر من مجرد معارضة الأضرار التي تُلحقها الرأسمالية بالناس، إنه يتطلب بناء مؤسسات جديدة تجسد المثل التحررية. ضمن صياغة ماركس النظرية الأصلية، كان يُعتقد أن تحولات البناء سوف تحصل رئيسيا على أثر طبيعة ثورية مع الرأسمالية حيث ستبني الطبقة العاملة، بإسكانها بالسلطة، المجتمع الجديد. وإذا كانت الديمقراطية الاقتصادية مستقبلا في ما بعد الرأسمالية فإن مهمة بنائها تستوجب البدء في ظل المجتمعات التي ما تزال تحت هيمنة الرأسمالية.

إن هذه الأطاريح الأربعة هي سند التطوير الراهن للتقليد الماركسي للعلم الاجتماعي التحرري خلال القرن الواحد والعشرين. ■

توجه كل المراسلات إلى إيريك أولين ورايت على العنوان <wright@ssc.wisc.edu>

لمحاولات بناء بديل للرأسمالية على أثر الثورات الاشتراكية الأمل في أن تكون الأزمة قد أعطت الفرصة للقوى السياسية الثورية في أن تبني بديلا عادلا وإنسانيا.

ومن ثمّ لم تعد ممكنة خلال القرن الواحد والعشرين رؤية «قوانين حركة رأس المال» على أنها هادمة بالضرورة للرأسمالية فيما تخلق بالتوازي مع ذلك ظروفًا مواتية لتجاوزها تحريرا. ولكن ذلك لا يعني أن التقليد الماركسي كف عن أن يكون مناسبًا. ثمة على الأخص أربعة أطاريح في التقليد الماركسي ما تزال أساسية لكلا الفهم العلمي للمجتمع المعاصر والجهود التي تبذل من أجل بناء عالم أفضل:

١. تمنع الرأسمالية التحقق الأكمل الممكن لظروف الازدهار البشري. ويتمثل المؤشر الأبرز على ذلك في الفقر مستمر الوجود في قلب الوفرة. ولكن أضرار الرأسمالية تجاوزت الحرمان المادي إلى قيم أخرى مهمة بالنسبة إلى الازدهار الإنساني مثل المساواة والديمقراطية والحرية والجماعية. منيع أضرار الرأسمالية يفوق كل بنيتها الطبقية. ذلك أن علاقات الرأسمالية الطبقية تتسبب بالإضرار من خلال آليات متنوعة منها الاستغلال والهيمنة وتحويل القوة الاقتصادية إلى سلطة سياسية وأشكال المنافسة التدميرية وتوسع الأسواق بطرق تنسف الجماعية والتبادلية. ومن المهام الكبرى التي توكل للبحث الراهن في التقليد الماركسي الإخبار عن هذه الأضرار.

٢. الديناميات الرأسمالية متناقضة في ذاتها. ليس بمستطاع الرأسمالية أن تحقق توازنا مستقرا يحتل فيه كل شيء موقعه ضمن كل مندمج وظيفيا. ولئن لم تتضمن التناقضات الرأسمالية نزوعا نحو بلوغ كثافة كفيلة بتهديد استدامة الرأسمالية فإنها تنفتح بصفة متكررة على أفضية إمكانات جديدة ونضالات قادرة على إحداث التحول.

٣. عالم آخر ممكن. ربما كانت أكثر أفكار التقليد الماركسي جوهرية هي القائلة بأن البديل التحرري للرأسمالية ممكن على شاكلة نظام اقتصادي تكون فيه سيطرة الطبقة الرأسمالية على الاستثمار والإنتاج قابلة للزعزعة بفعل ديمقراطية اقتصادية متجذرة. ذاك هو ما حوّل الماركسية من مجرد نقد للرأسمالية إلى علم اجتماعي تحريري. إن القول بأن بديلا تحرريا «ممكن»

< النسوية في مواجهة الماركسية

بقلم ألكسندرا شيلي (Alexandra Scheele) جامعة بيلفيلد، ألمانيا، وستيفاني ووهل (Stefanie Wöhl) جامعة العلوم التطبيقية BFI فيينا، النمسا

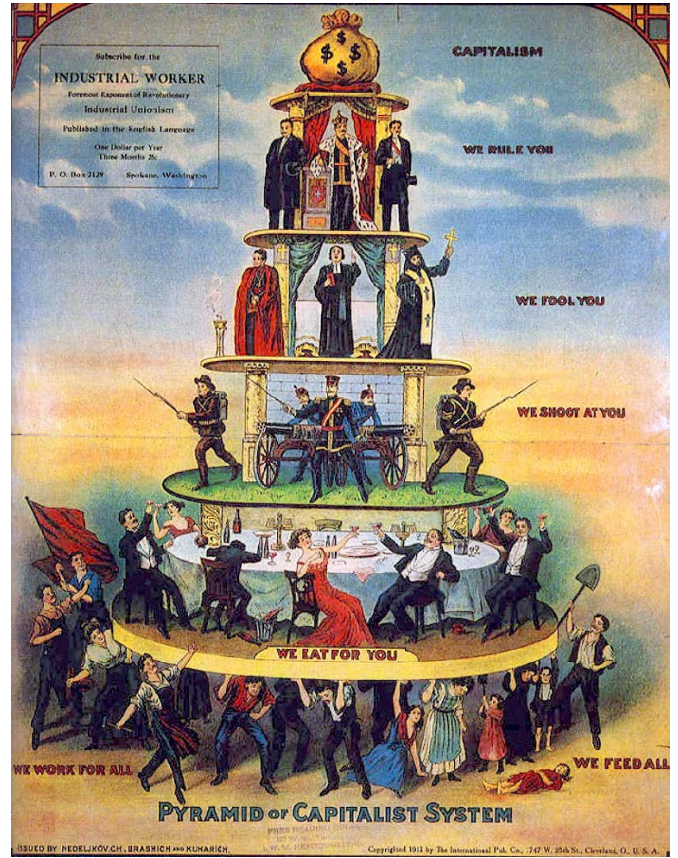
حقاً أبداً قسماً من النقاشات اليسارية حول ماركس بسبب أنها لم تتخذ لها موقفاً في أي جانب من المجادلة. فمن جهة أراد النسويون الماركسيون أن يطوروا منظوراً نقدياً يمسك بالمسألة الاجتماعية فلم يفصلوها عن القضايا الجندرية وهو المنظور الذي يحلل الاستغلال الرأسمالي للموارد وما يصحبه من هدم لسبل كسب العيش في آثاره الكونية، ولا يحلل سيرورات السلطة والهيمنة بوصفها أنظمة تراكمية ولكنه يحدد أسسهما البطيكية. ومن ناحية ثانية كان المنظور النسوي الماركسي نقدياً تجاه تقبلي ماركس الماضي والراهن الذين سعياً إلى تغيير كل شروط اللاتساوي والاستغلال ولكنهما قليلاً ما يعترفان بأن العلاقات الجندرية تمثل جزءاً من هذه الشروط. بل إن الفصل بين الإنتاج وإعادة الإنتاج والتقسيم الجنسي للعمل، وهو الذي ذكره ماركس على الأقل، قليلاً ما كان محل تحاليل أعمق بل شهد تجاهلاً.

< مواقف نسوية

ما يزال النقد المزدوج راهنا بمناسبة ذكرى ميلاد كارل ماركس المائتين بحيث يتم التساؤل عن العلاقة بين البطيكية والرأسمالية؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار الرأسمالية نمط إنتاج ذات أساس، لا جندري فحسب، بل وعنصري أيضاً؟ كيف تتفاعل أشكال الاضطهاد الثقافية الرمزية مع أشكال أخرى من الاضطهاد في السياسة والاقتصاد؟ في ما يلي نحاول أن نجمل التطور الراهن لهذه المناقشات.

< الإنتاج وإعادة الإنتاج

تظل العلاقة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج ذات موقع مركزي في المناقشة النسوية على وجه أخص. ما تزال النساء تقمن بغالب العمل غير مدفوع الأجر في المنازل والعمل الرعائي على امتداد العالم. إن تصنيف تقسيم العمل ذا الأساس الجندري على أنه تقسيم «طبيعي» يُعْمِي عن واقع أنه قسم مَكِينٌ من الإنتاج الرأسمالي الذي لم يشهد على الإطلاق تراجعاً في قيمته ضمنه ولا انفصل عنه. ومثلاً يمثل التقسيم الدولي للعمل والاستغلال العمل والموارد الطبيعية نقطتين مرجعيتين أساسيتين في المجادلة النسوية. تركز أوجه النقد ما بعد الاستعماري والنسوية المجتمعية للاضطهاد والاستغلال الكونيين على خصوصية موقع الاستلحاق الذي يطال النساء في الجنوب الكوني وتتقد إدماجهن في سلاسل الإنتاج والأعمال الرعائية. فضلاً عن ذلك، ينظر إلى الأمومة البديلة (حمل النساء لفائدة أخريات- المترجم) على أنها شكل جديد من التكنولوجيات الإنجابية، لا فحسب بل وعلى أنها شكل من التقسيم الدولي للعمل والاستغلال. في مثل هذا السياق، تحلل المناظير النسوية كذلك الكيفية التي بها تساهم الدولة في صيانة علاقات السلطة البنوية في مجال العمل والعلاقات الجنسية فيما تهيكّل بالتوازي مع ذلك شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي. وهي مناظير تشير إلى أنه يتوجب اعتبار إعادة الإنتاج الاجتماعي في سياقها الكوني



هرم النظام الرأسمالي.

على امتداد سنوات وصولاً إلى اليوم، تحدثت الميديا في ألمانيا وفي غيرها عن «إحياء ماركسي» مما يعني أن عمل كارل ماركس قد يكون مُصيبياً في تحليل الرأسمالية والأزمات المالية. وكثيراً ما يفسر ذلك بما أظهرته أزمة سنة ٢٠٠٨ المالية والاقتصادية من أن الانتصار الكوني للرأسمالية مصحوب بالتقليل الاجتماعي والأزمات البيئية واتجاه النظام الاقتصادي نحو التهدم الذاتي. في مواجهة هذه الخلفية تبدو تحاليل ماركس كما لو كانت استعادت راهنتها.

< ردم الفجوة النسوية في إحياء ماركس

على أن الاهتمام العمومي المتجدد بماركس وبنقده للاقتصاد السياسي لا يحيل البتة أو لا يحيل إلا قليلاً على تقبل ماركس نسويًا. لم تكن هذه التحاليل النسوية

رابطة النقابات النسائية.
صورة من مركز كهيل ، جامعة كورنيل.



تهدف «الثورة الرعائية» التي أدركها غابرييل وينكر (Gabriele Winker) وآخرون إلى تنظيم القطاع الرعائي جماعيا ومن ثم إبطال المنطق الرأسمالي و إنهاء التقسيم بين العمل المأجور والعمل غير المأجور.

في ما يتجاوز ذلك، تدعو المناظير ما بعد الاستعمارية والنسوية إلى منظور أكثر شمولا للذات بما أن الذات البيضاء الغربية الذكورية التي عليها أكد ماركس لم يعد بإمكانها أن تكون حامل المنطور التغيير.

< النقدية والنيلبيرالية في الأكاديميا

على أن ظروف نقد إنتاج المعرفة عامة والنقد النسوي على الأخص صارت أكثر عسرا في أزمنة الإنتاج النيولبيرالي للمعرفة تلك التي تؤثر في الأكاديميا أيضا. في سيرورة الفردنة النيولبيرالية يتزايد إلحاح السؤال حول الكيفية التي بها يمكن لذوات متنوعة أن تتعرف على إرادة جماعية للتغيير (أو حتى للثورة). في الجامعات، كان للنقدية النسوية على الدوام أن تتعامل مع المركزية الذكورية وهي الآن، مَثَلها كَمَثَل علوم أخرى، عُرضة للقياس على أساس النفعية والربحية.

في مواجهة هذه الخلفية، يكمن التحدي في تطوير أكبر للمناظير النسوية الماركسية، ذلك أن النقدية التعددية التي عليها بُنيت هي في الآن ذاته مصدر تهمة أكبر. تمكن ملاحظة ذلك في الأكاديميا كما في تقبل يساري ماركس لم يعكس على تحيِّره المركزي الذكوري. ■

توجه كل المراسلات

إلى ألكسندرا شيلي على العنوان <alexandra.scheele@uni-bielefeld.de>

وإلى ستيفاني ووهل على العنوان <stefanie.woehl@fh-vie.ac.at>

وتداخلها المتشابك مع ديناميات السوق الكونية وأنظمة المال والهجرة. وعليه فإن الأزمات الاقتصادية الكونية وسيرورات إضفاء الصبغة المالية التي تصاحبها تؤثر في الظروف التي ضمنها تُؤمّن خدمات إعادة الإنتاج الاجتماعي وهو ما يحصل مثلا عندما تفقد العائلات إمكانية النفاذ إلى البنية التحتية الاجتماعية أو يكون عليها أن تقاوم الإخلاء القسري على امتداد أوروبا والولايات المتحدة كما لدى اندلاع أزمة ٢٠٠٨ المالية. بمعية نانسي فرايزر (Nancy Fraser) نحن نعتقد أن المحددات الجوهرية لـ«الأزمة» التي تميّز الوضعية الرأسمالية الحالية تنبع من مشاكل ثلاثة لم تجد لها حلا. أولها العلاقة بين العمل الإنتاجي والعمل المعيد للإنتاج، وثانيها استغلال الطبيعة وتآلتها تغيرات سلطة الدولة في الرأسمالية الكونية. فضلا عن هذه النزاعات ذات الصلة بتغير قدرات الدولة صار بعد التذويت الإيديولوجي ضمن الرأسمالية موضوعا مناسباً للتحليل ذات الأساس النسوي ومتغير الجنس. في مثل هذا السياق يتوجب تعميق المناقشة حول ما إذا كانت، وكيف تكون، الإنجابية وإعادة الإنتاج الاجتماعي قابلة للمفهمة على أنها ذاتٌ معيارية مُهَجَّنة.

< البدائل والتحديات التي ما تزال قائمة

على أن أسئلة جدالية لا تزال قائمة ومنها ما البدائل التي يجب تطويرها؟ من هي أو من ستكون «الذات الثورية» (وإن كان من الواجب التخلي عن هذا المفهوم)؟ ومن أي مصدر سوف يتأتى الإمكان التحريري؟ من المهم أن نتساءل مثلا حول ما إذا كانت المفاهيم التي تميز النظرية الماركسية لا تزال مناسبة للإمسك بالمشكلات الراهنة، وإن كنا ربما في حاجة، كما تقترح أنغريد كورز-شارف (Ingrid Kurz-Scherf) إلى فهم دقيق للرأسمالية من جهة وإلى فهم أوسع للاقتصاد السياسي من ناحية أخرى بغية جعل مجالات العمل غير المسلمعن مرتبة؟ أخيرا، من المحتمل أن يكمن في هذه المجالات التي تتجاوز المنطق الرأسمالي إمكان إنهاء استغلال البيئة والعمل البشري.

< ماركس والدولة

بقلم بوب جيسوب (Bob Jessop)، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة

Karl Marx

عن قيمته التحريضية، لهذا الادعاء وجاهة في ضوء محدودية الامتيازات في أوروبا وشمال أمريكا في ذلك الوقت. وقد كان لتوسع الامتيازات خلال السنوات ١٨٧٠ أن عقّد المسائل ووضع الطريق البرلمانية إلى الاشتراكية على جدول الأعمال القابلة للإنجاز. وترى قراءة أكثر تاريخية الدولة على أنها سلطة مفترضة الاستقلال يمكن لها أن تعدّل الصراع الطبقي خدمةً للمصلحة العمومية وحتى أن تُستخدم في وجهة المصلحة الخاصة للطبقة السياسية. تظهر هذه الرؤية على الأخص، وبصفة مثيرة للمفاجأة، في تحاليل ماركس لفرنسا السنوات ١٨٥٠ في ظل حكم لويس بونابارت (Louis Bonaparte). وبالفعل كان ماركس قد رأى مرة أن بونابارت قد أسس دولة امبراطورية فيها بدأ الجيش الذي كان تحت إمرة بونابارت الثالث يمثل ذاته في مواجهة المجتمع بدلا عن أن يتصرف لفائدة قسم من المجتمع في مواجهة قسم آخر. وقد رأى بعض المعلقين أن الرؤية الأولى تسم فترات اعتيادية من الصراع الطبقي وأن النظرة الأخيرة تجسد فترات «استثنائية» ينتهي فيها الصراع الطبقي إلى مأزق أو يهدد بكارثة اجتماعية. (لا تأخذ هذه الرؤية بنظر الاعتبار مراجعة تحريضية تهدف إلى بناء تحليل نظري جدي يكون على توافق متصالح مع التحاليل التاريخية.

إن المشكل الكامن في هذه الرؤية يمكن رؤيته في قراءة ثالثة تجد لها جذورا في انتقادات ماركس المبكرة لهيغل، أعاد الاشتغال عليها على امتداد حياته وكانت صياغتها الأوضح في ملاحظاته حول كومونة باريس سنة ١٨٧١. هاهنا تكون الدولة شكلا مغتريا من التنظيم السياسي تقوم على الفصل بين الحكام والمحكومين. يتخذ هذا الفصل أشكالاً مختلفة في أنماط إنتاج مختلفة ذات أساس طبقي، وفترات مختلفة من التطور الرأسمالي وأنماط مختلفة من التشكل الرأسمالي. ومع ذلك، ومثلما كتب ماركس في المُسَوِّدَة الثالثة لكتابه الحرب الأهلية في فرنسا (١٨٧١)، سلطة الدولة هي «على الدوام سلطة من أجل الحفاظ على النظام، أي النظام القائم، ومن ثم استلحاق الطبقات المنتجة واستغلالها من طرف الطبقة المالكة». ولكن، ومثلما تتم المحاجة على ذلك في رأس المال- المجلد الثالث، يرتبط شكل السيادة والهيمنة السياسية بشكل الاستغلال. وفي ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، يستوجب ذلك الشكل الهيمنة اللاشخصية لدولة ذات سيادة على الساكنة وهو ما لا يتطلب حكما مباشرا للطبقات

لا يكتب ماركس نقدا شاملا للدولة بوصفها جهازا للهيمنة الطبقيّة ولا لممارسة سلطة الدولة بوصفها سريرة سياسية، بل، وعلى الرغم من أن مشروعه كان سياسيا أكثر مما كان نظريا، هو لم يأت بتحليل موسعة أو متجانسة لقضايا من قبيل الأحزاب السياسية بوصفها أشكالا تنظيمية وللأمم وللقومية وللدول القومية، وللإستراتيجيات والتكتيكات الثورية (هما في ذلك ضمن حيز الطريق البرلمانية نحو الاشتراكية)، وشكل «دكتاتورية البروليتاريا» أو الكيفية التي بها على الدولة أن «تتلاشى».

لا يعني ذلك أن ماركس (والمعاون معه على امتداد حياته، إنجلز) أهملوا مثل هذه القضايا بل هما وعلى العكس من ذلك استكشفا الدولة بطرق متعددة. يشمل ذلك نقدا للنظرية السياسية مماثلا لنقد ماركس للمقولات الاقتصادية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والتبسيطي، والتحليل التاريخي لتطور هندسة التغيير والطبيعة الطبقيّة لبعض الدول الخصوصية وتحليل ظرفية لفترات أو أحداث سياسية ذات دلالة، وتحاليل لشكل الدولة ذات النمط الرأسمالي وإن كانت على الأخص في صيغة تناسبها مع شكل التراكم ومنطقه، وتحاليل تاريخية للدولة (أو لأشكالٍ مماثلة للهيمنة) في أنماط الإنتاج الطبقيّة ما قبل الرأسمالية وأشكال الدولة في المجتمعات المعاصرة خارج أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومراجعات أكثر إستراتيجية من الوجهة السياسية للسياسات المتغيرة التي يمكن أن تهيكل المجادلات السياسية في الحركة العمالية. كما اتسعت تحاليلهما لتشمل العلاقات ما بين الدول والاستعمار وميزان القوى العالمي وسياسات الحرب والسلم.

بغية تبسيط الأمور في تعليق موجز يمكن لنا أن نحدد ثلاثة مراجعات للدولة في عمل ماركس. القراءة التحريضية ترى في الدولة أداة للحكم الطبقي تمسك بها بنجاح يزيد أو يقل الطبقة المهيمنة اقتصاديا من أجل الحفاظ على استغلالها الاقتصادي وسيطرتها السياسية. التعبيرة الأكثر شهرة على هذه النظرة، وإن في اتجاه أثر تحريضي واستراتيجي مباشر هي بيان الحزب الشيوعي الذي يعلن أن الجهاز التنفيذي هيئته تسهر على تصريف شؤون كافة البرجوازية. بصرف النظر

بين الاقتصادي والسياسي والتناقض الناتج عنهما السبب الذي جعل ماركس لا يركن إلا قليلا إلى البرهنة الاقتصادية لدى تفسير تطوّر أنظمة سياسية مخصصة أو محتوى سياسات دول مخصصة، ذلك أن هذه مرتبة بدينامية مخصصة للصراعات السياسية أكثر ممّا تخضع إلى ظروف اقتصادية بالمعنى المباشر. وتبعا لذلك، وعلى الرغم من استكشافه للظروف والأزمات والتناقضات الاقتصادية، كانت تحاليل ماركس الملموسة تسند كامل الاعتبار كذلك لأشكال الدولة وللأنظمة السياسية وللخطابات السياسية ولتوازن القوى السياسية وما إلى ذلك.

تتساند مقاربتنا ماركس الثانية والثالثة في تناسبهما وهما مفيدتان في البحث والتحليل السياسيين الراهنين. ومن الواضح أننا في حاجة إلى مقال أطول بغية استدماج حالات مخصصة وكذا ملاحظات ماركس حول تزايد اندماج السوق العالمية. ولكن الملاحظات السابقة كافية لرؤية الكيفية التي بها يمكن التقدم بتحليل ماركس. ■

توجه كل المراسلات إلى بوب جيسوب على العنوان <b.jessop@lancaster.ac.uk>

السائدة. شكل الدولة هذا ممكن بفعل أن الاستغلال يمر شكليا عبر التبادل الحرّ في سوق العمل (على الرغم من الاستبداد الذي يسم سيرورة العمل) بحيث تجد الطبقات محدداها من خلال علاقات الإنتاج المتحررة من الإلزام ما فوق الاقتصادي أو العوائق الاجتماعية الوجودية. ويمكن ذلك من الفصل المؤسسي بين لحظات الاستغلال والهيمنة الاقتصادية والسياسية والصراع الطبقي الاقتصادي الذي يكون ضمن حدود علاقات السوق والصراع الطبقي السياسي ضمن حدود الدولة الدستورية.

ولكن ذلك لا يُبطل أن تكون هذه علاقة هشة ومرتهنة بمأسسة تسوية طبقية مخصصة. وبالفعل، حدد ماركس لدى كتابته الصراعات الطبقيّة في فرنسا ١٨٤٨-١٨٥٠، تناقضا واضحا في الدستور الديمقراطي. ففيما يمنح حق المشاركة في الاقتراع العام للبروليتاريا والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وهي الطبقات التي قُدّ الدستور من أجل تأييد عبوديتها الاجتماعية نراه يديم سلطة البرجوازية الاجتماعية من خلال ضمان حقوق الملكية الفردية. يتطلب الاستقرار السياسي ألا تسعى الطبقات المستلحقة إلى المرور من التحرر السياسي إلى التحرر الاجتماعي وألا تحرص البرجوازية على إعادة إبرام أوضاع الهيمنة. يفسر الفصل المؤسسي

< الاستيلاء الرأسمالي على الأراضي. مقاربة ماركسية جديدة للقانون

بقلم غيليرمي ليت غونسالفس (Guilherme Leite Gonçalves)، جامعة ولاية ريو دو جينيرو، البرازيل

العمل الفني الأصلي (لون الماء على ٢٠ × ٣٠ لوحة التوضيح، ٢٠١١) بواسطة الرسام الفلبيني بوي دومينغيز. «الاستيلاء الأخضر»، JPS العدد الخاص ٣٩ (٢)، أبريل ٢٠١٢. عُدل بواسطة جيمس فيراهد، ميليسا ليتش وإيان سكويوز.



يتطلب عملا يتجاوز ما هو ضروري، بما ينتج عنه عمل فائض ورأس مال. على هذه السيرة غير القابلة للحسبان أن تتعاطى مع الشروط الاجتماعية الواقعية التي تحف بتحقيق القيمة المخلوقة. وعلى ذلك ثمة تراكم فائض ينسف الربحية. في هذه المرحلة على رأس المال أن يغنم أفضية اجتماعية أخرى حتى يتم تدفق القيمة الفائضة بما يفتح دورة جديدة من تجميع القيمة. لا تتناسب هذه الديناميات مع تبادل القِيم المتعادلة بل مع القدرة على غنم مثل هذه الأفضية تبعا لضغط (إعادة) تجميع القيمة. وذاك شكل من التراكم البدائي الجاري.

في عمل ماركس يفهم التراكم البدائي على أنه نقطة بداية مُط الإنتاج الرأسمالي. هو تلك السيرة التي تفصل المنتج عن وسائل الإنتاج بما يؤدي إلى انتزاع عنيف للملكية المجموعات الاجتماعية ويخلق أناسا أحرارا في بيع قوة عملهم. تحتاج روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) المنظرية والمناضلة الماركسية الثورية الألمانية (بعد تجنيسها في سن ٢٨) من أصل بولوني (١٨٧١-١٩١٩)-المتراجم) بأن ذلك يمثل عاملا من عوامل تطور الرأسمالية ذاته الذاتي على اعتبار أن قسما لا غير من فائض القيمة يمكن تملكه على موقع الإنتاج بحيث يكون على النظام أن يلتفت على الدوام إلى خارج الرأسمالي حتى يتمكن من تملكه (فائض القيمة) كاملا. وتنطبق مثل هذه السيرة بالعنف المفتوح. ويذهب دافيد هارفي (David Harvey) عالم الجغرافيا والأنتروبولوجيا والاقتصاد السياسي الماركسي الأمريكي ومحلل رأس المال، المولود سنة ١٩٣٥-المتراجم) أبعد من ذلك محللا الكيفية التي بها يتمكن رأس المال من تجاوز

< الماركسية والقانون

ي جد الكثير مما نعرفه حول مفهوم ماركس للقانون جذورا له في نقد إيفجني ب. باشوكانيس (Evgeny B. Pashukanis) للشكل القانوني. نقطة بداية ذلك هي برهنة ماركس على أن الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي تتخذ لها شكل قيمة بما يستوجب أن يتحقق العمل الملموس من خلال تبادل السلع. ويعني ذلك استقلال كل واحد من مالكي السلع وتساوي إراداتهم. ولا وجود لمثل هذه الإرادة إلا على صيغة قانونية. وبالمقابل يخلق الشكل القانوني تساويا مجردا بين أشكال مختلفة من العمل الفعلي بما يحجب الإنتاج الذاتي للتساوي. ومن ثم يكتسي القانوني طابعا صَمَميا (فيتبشيا).

لا يحل النقد التقليدي للشكل القانوني بنية القانون إلا عند تحويل النقد إلى رأس مال وإنتاج فائض القيمة. وهو يشرح السبب الذي بموجبه تتخذ الهيمنة شكلا مجردا، والكيفية التي بها يصير تملك عمل المنتجين المباشر غير مرئي والكيفية التي بها ينتج التبادل بين متساوين الاتساوي. ولكن هل تختزل الرأسمالية ذاتها في هذه الدورة؟

< التراكم والاستيلاء على الأراضي

بغية الحفاظ على وجوده رأس مال على رأس المال أن يُتَمَن قيمته، وهو ما

٢. أدوات الحَوْصصة القانونية:

بمجرد أن يتمّ وسم الخارج بأنه آخر تصير السلعة ممكنة. ومن أجل الدفع بهذه السيرورة يطور القانون أدوات تمكّن من نقل الملكية العمومية والجماعية والمشاركة إلى أيدي الفاعلين الخواص. تيسر هذه الأدوات رفع القيود والخصوصية وفتح أي قطاع كان في وجه السوق الكونية. وهي يمكن أن تتجسد في تصاميم مؤسسية مختلفة منها بيع الأصول، وبيع الشركات العمومية أو المناطق العمومية والشراكة العمومية-الخاصة ونقل ملكية خدمة عمومية أو إدارتها إلى الشركات الخاصة... إلخ. وتتغل كل هذه التصاميم على هيئة سرقة قانونية فيها تقتلع الدولة، بتعلة الترفع من النفعية، الساكنة من أراضيهم وتعيد هيكلة المجال الترابي بغاية خلق القيمة.

٣. استخدام القانون الجنائي:

في تحليله «للتشريع الدموي» يصف ماركس استخدام القانون الجنائي بكونه يشتغل بالتوازي مع انتزاع ملكية الأراضي من بين أيدي مالكيها الفلاحين. ولئن تم طرد الفلاحين وصاروا أحرارا في بيع قوة عملهم للرأسماليين فإنهم لم يُستوعبوا كلهم ضمن الاقتصاد الصناعي. لا يناسب هؤلاء الفلاحون الذين نشئوا على ممارسات أخرى مع أمط العمل وطرق العيش الجديدة، بحيث كانوا مجبرين على التأقلم مع مقتضيات الانضباط للوضع الجديدة من خلال التشريعات القمعية ضد التسوّل.

يتكرر نمط القانون الجنائي الوظيفي هذا خلال سيرورة الاستيلاء على الأراضي. كثيرا ما تُستخدم التقنيات القانونية من أجل تيسير حوصصة أفضية وكسر جماعية وجماعية المجموعات الاجتماعية والساكنات المحلية، مطلقا أيديها في بيع قوة عملها. وبمجرد أن يصيروا «أحرارا» يتم استخدام القانون الجنائي من أجل إجبار مالكي قوة العمل على الانضباط. ويعني ذلك في السياق الحالي فرض الضبط القانوني على علاقات عمل هشّة ومرنة. ويكون ذلك من خلال طرائق في تجريم الفقر بإجبار الناس على الدخول تحت ظل نظام هس للعمل المأجور.

< خاتمة

ثمة في إعادة إنتاج الرأسمالية اجتماعيا-قانونيا مظهران متشابكان. في دورة تبادل القيم المتعادلة يشتغل القانون بوصفه شكلا مجردا من التساوي والحرية ذا ارتباط بصنمية السلع. وفي دورة التوسع الرأسمالي يبدو القانون على هيئة عنف قانوني سافر على ما يتّنا في المراحل الثلاثة المعروضة أعلاه. وعلى اعتبار نزوع تبادل القيم المتعادلة إلى تكوين التراكم الفائض فهو يبلغ على الدوام نقطة مركزية في نظامه العصبي تتطلب تشغيل انتزاعات تمكّن جديدة على خارج لما يزّل غير مُسلّعن. وتبعاً لذلك، يُراوح تجسد إعادة إنتاج الرأسمالية اجتماعيا-قانونيا بين الشكل القانوني الصّمني والعنف القانوني السافر. ■

توجه كل المراسلات إلى غيللرمي ليت غونزاليفيس على العنوان <guilherme.leite@uerj.br>

أزمات التراكم الفائض من خلال التركيم عبر نزع الملكية. انطلاقاً من هذا البرهان، طور كلاوس دور (Klaus Dörre) نظرية الاستيلاء على الأراضي التي تقوم على القول إن التوسّع الرأسمالي هو السلعة الدائمة والعنيفة لكل خارج لما يزّل بعد غير مُسلّعن.

في مرحلة الاستيلاء على الأراضي، يكون للقانون شكل مغاير لذلك الذي حلله بوشاكانيس، إذ، وكما تقول لوكسمبورغ، خلال تبادل المتعادلات، تكون «أشكال السلم والملكية والتساوي والحكم» وهو ما يعني أن «تملك ملكية أخرى يستحيل حقا في الملكية، والاستغلال تبادلا للسلع والهيمنة الطباقية مساواة». مقابل ذلك، تؤكد لوكسمبورغ، في ما يهم انتزاع ملكية الأفضية غير الرأسمالية، أن «السياسات الاستعمارية ونظام الإقراض الدولي يضيفان الصبغة الخاصة على السياسة وحكم الحرب. وتلك هي الحالة التي فيها يظهر سافرا كل من العنف والاختلاس والاضطهاد والنهب». اختصارا للقول، يعمل القانون هاهنا على صيغة عنف قانوني ووصفة لا مساواة صريحة».

وعليه يتم تطوير الاستيلاء على الأراضي من خلال الدولة بغية استحداث تحول عنيف في علاقات الملكية القائمة. هذا المنوال ناتج عن الإصلاحات القانونية التي تسعى إلى الاستعاضة عن علاقات الملكية الجماعية والمشاركة بعلاقات الملكية الخاصة. بل إن الاستيلاء على الأراضي يستوجب إعادة هيكلة الأفضية حيث يتم طرد الساكنات المحلية بحيث، وبمجرد أن يقتلعوا من فضائهم المشترك أو العمومي، يصيرون عمالا أجيرين «أحرارا» ويُزَمون بدورهم الجديد ضمن سلسلة الإنتاج. وعليه، فضلا عن وسائل انتزاع الفضاء العمومي والمشارك، ييسر القانون كذلك السيطرة على المنتزعة ملكيتهم.

< الاستيلاء على الأراضي والقانون:

تتم إعادة إنتاج الاستيلاء على الأراضي اجتماعيا-قانونيا من خلال مراحل ثلاثة:

١. الإضفاء القانوني للصفة الأخيرة وهي سيرورة رمزية تقتضي التوصيف الخطابي للخارج للرأسمالي على أنه آخر منحرّف ودوني. الأداة الرئيسة في ذلك هي حقوق الإنسان. يستوجب الطابع الكوني لحقوق الإنسان وجود قيم محايدة للطبيعة البشرية بحيث يكون الادعاء بوجود معاملة كل الناس بالتساوي وبأن الحماية القانونية للقيم الإنسانية كونية. وعليه، وإذا ما كان صحيحا أن الأفراد يحملون الإنسانية في ذاتهم ولكن أفعالهم غير أكيدة تناسب مع ذلك، ويحتمل أن تتعارض مع حقوق الإنسان ذاتها، يكون من واجب حقوق الإنسان أن تحارب المنحرّف. تلك هي مقدمة وضع مقياس للعدالة يُستعمل في الحكم على الممارسات الاجتماعية.

في ظل الرأسمالية الكونية، يبني الخطاب هرمية أفضية بحيث يكون لدينا من جهة أفضية متحضّرة ذات عقلانية حديثة ومن ناحية ثانية جيوب من اللادعالة والمعايير غير العقلانية. ولكن هذا الاختلاف يعكس في الحقيقة وجود علاقات قوة في المجتمع. في هذا المعنى، يكون مقياس العدالة هو إضفاء الصفة الكونية على رؤية العالم التي تتبناها الطبقة الحاكمة تلك التي تستخدمها من أجل فرض مصالحها المخصوصة. ومن ثم يصير الخطاب الإنساني محرّك التدخلات الخارجية والاستعمار.

< ماركس وعلم الاجتماع في الهند

بقلم ساتيش ديشباندي (Satish Deshpande) جامعة دلهي، الهند

يمكن القول إن أكشاي رامنلال ديساي (Akshay Ramanlal Desai) ١٩١٥-١٩٩٤ هو الأكاديمي الأكثر عملا على تطوير علم الاجتماع الماركسي في الهند. انضم إلى الإطار الأكاديمي متأخرا نسبيا بعد أن عمل بكامل الوقت منظما للمنظمات الوطنية الماركسية والتي صارت تروتسكية (وفيها ظل فيها عضوا مدى الحياة). نشرت رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع التي قدمها لجامعة بومباي سنة ١٩٤٨ تحت عنوان الخلفية الاجتماعية للقومية الهندية وظلت إلى اليوم تأليفا كلاسيكيا مديد العمر بعد إعادة طبعه اثني عشر مرة وظهوره في ستة إصدارات وترجمات عديدة إلى مختلف لغات الهند. يستخدم الكتاب «التصور المادي للتاريخ» لإحداث ربط بين التحولات الاقتصادية التي دفع بها الاستعمار والتغيرات الاجتماعية الثقافية والسياسية التي انتهت إلى إنتاج القومية. كانت محاجة ديساي بأن التطور الرأسمالي كان قد بدأ بعدد خلال الحقبة الاستعمارية مناقضة لخط الحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي الماركسي الذي كان يؤكد أن المجتمع لا يزال «شبه إقطاعي». فضلا عن موضوع القومية، نشر ديساي كذلك كتباً عن الفلاحين وعن نزلات المزارعين في الهند وكذا كتباً عن النقاشات المديدة حول حقوق الإنسان وخرقها من قبل الدولة. التحق ديساي بقسم علم الاجتماع في بومباي سنة ١٩٥١ وصار رئيساً له سنة ١٩٦٩. وقد تمثل إسهامه في محاولة صريحة في تطوير علم اجتماع ماركسي في الهند والدفع بمقارنته ضمن صفوف طلابه وأكاديميين آخرين أطروهم.

دَرس داتاتريا نارايان داناغاري (Dattatreya Narayan Dhanagare) ١٩٣٦-٢٠١٧) مع عالم الاجتماع الماركسي البريطاني توم بوتومور (Tom Bottomore) في جامعة ساكس وقضى معظم مسيرته المهنية مدرّساً في جامعة بيون (Pune) بالهند. أكثر كتب داناغاري شهرة كانت حول الحركات الاجتماعية وعلى الأخص حركات الفلاحين في الهند (١٩٨٣) والشعبوية والسلطة (٢٠١٥). ومن خلال كتاباته والطلبة الذين تخرجوا على يديه قدم داناغاري إسهامات ذات بال في اتجاه دفع التحليل الطبقي في علم الاجتماع الهندي.

كانت البصمات الماركسية في الأكاديمية الهندية أكثر بروزاً في اختصاص التاريخ (حيث تُهيمن) والعلوم الاقتصادية (حيث تشكل أقلية ذات بال). ويمكن العثور على أمثلة أكاديميين ماركسيين ضمن هذين الاختصاصين ذوي صيت دولي ضمن ما يسمى «الجدل حول نمط الإنتاج» وعمل مدرسة دراسات الاستلحاق.

بداية من أواخر السنوات ١٩٦٠ وصولاً إلى أوائل السنوات ١٩٨٠ انخرط جيل من الأكاديميين بأكمله (من الاقتصاديين غالباً) في جهد متعدد الإسهامات من أجل تحديد نمط الإنتاج الذي تشهده الهند الزراعية منذ الفترة الاستعمارية. بالتقاط إشارة المجادلة بين موريس دوب (Maurice Dobb) ١٩٠٠-١٩٧٦) عالم الاقتصاد

منذ أواسط القرن العشرين تقريباً، لم يَلُح أن الماركسية الأكاديمية أكبر من الماركسية السياسية إلا في الأكاديمية الغربية الأنجلو-أمريكية. في غالب أنحاء العالم (ولا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق فحسب) كانت الماركسية وبما لا يقاس أكثر أهمية بوصفها إيديولوجيا سياسية من كونها قناعتاً أكاديمية. ذلك هو السبب الذي يجعل المناقشات حول «ماركس وعلم الاجتماع»، ولدى الكتابة عن مواقع من خارج الغرب، في حاجة إلى الموضحة ضمن سياق مجتمعي أوسع.

كان الحزب الشيوعي الهندي الذي تأسس في ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٥ ثاني أكبر حزب في الانتخابات الوطنية الثلاثة الأولى سنوات ١٩٥٢ و١٩٥٧ و١٩٦٢، على الرغم من أنه لم يغنم فيها إلا أقل من ٣٠ مقعداً مقابل ٣٦٠ مقعداً فأكثر لفائدة المؤتمر الوطني الهندي. ولكن كان للحزب الشيوعي الهندي تميز بتشكيل أول حكومة شيوعية منتخبة ديمقراطياً في العالم سنة ١٩٥٧ في ولاية كيرالا الجنوبية (تعداد ساكنتها الحالية ٣٣ مليون نسمة). وأعيد انتخاب الحزب الشيوعي الهندي الماركسي (الذي تشكل عقب انشقاق حدث سنة ١٩٦٤) باستمرار على امتداد ٣٤ عاماً (من ١٩٧٧ إلى ٢٠١١) في ولاية غرب البنغال الشرقية (ذات الساكنة التي تعد ٩١ مليون نسمة). ولكن الثقل الانتخابي للشيوعية تراجع ولا يتمثل أهم آثارها اليوم إلا في النزاع المسلح الجاري بين الدولة الهندية وتحالف مجموعات ماوية (نسبة إلى القائد الشيوعي والرئيس الصيني ماو تسي تونغ ١٨٩٣-١٩٧٦- المتزوج) تتخذ لها قاعدة ضمن الشعوب القبليّة الساكنة في المناطق الغابية في وسط الهند ورئيسياً في ولاية شهايتسغار (ذات الساكنة التي تعد ٢٦ مليون نسمة). ويتمثل مصدر تأثير ماركسي أقل ثقلاً مما سبق في المنظمات الطلابية التي تناصر الأحزاب أو الحركات الماركسية.

كما أن الماركسية كانت ذات أثر دال في الأكاديمية الهندية ولكن تأثيرها أكبر في اختصاصات التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية منه في اختصاص علم الاجتماع. ضمن مجال علم الاجتماع يتمتع ثلاثة أكاديميين بالأثر البالغ الأعلى وكلهم كانوا رؤساء للجمعية الهندية لعلم الاجتماع أو نواباً للرؤساء.

أبكر هؤلاء وجوداً كان دورجاتي براساد موكرجي (Dhurjati Prasad Mukerji) ١٨٩٤-١٩٦١) المثقف ذو التأثير البالغ الذي دَرس في القسم المشترك للعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع في جامعة لوكناو (Lucknow) ما بين ١٩٢٢ و١٩٥٤. كان موكرجي مهتماً على الأخص بالمنهج الماركسي الذي كان موضوع كتابه المعنون حول تاريخ الهند: دراسة في المنهج (١٩٤٥). كان يلقب نفسه «عالم الماركسية» لا ماركسياً بسبب احترازه حول الماركسية ونزعاتها الاعتقادية التي منعها من أن تعالج خصوصيات السياق الهندي.

”في معظم أنحاء العالم ، كانت الماركسية أكثر أهمية كأيدولوجية سياسية من الإقناع الأكاديمي“

الصيغ الموجودة من التأريخية الماركسية وعلى الأخص منها معالجتها للقومية الهندية. انطلاقاً من المحاججة بأن ذلك التاريخ ركز على النخبة وتجاهل الطبقات المستلحقة أصدرت المجموعة تأويلاً غرامشياً للقومية النخبوية على أنه «سيطرة من دون هيمنة» يميزها «فشل البرجوازية الهندية في التحدث باسم الأمة» وكذا وَهَنْ تَعَبَاتِ المستلحقين. ركز مؤرخو الاستلحاق على التاريخين الاجتماعي والثقافي وأشكال المقاومة والتعبئة الشعبيتين. وانتهت المجموعة إلى التشتت على الرغم من أن أفرادها ظلوا أكاديميين ومنتقنين ناشطين.

أخيراً يمكن القول إن الماركسية مكوّن مُعتاد في المساق التعليمي في العلوم الاجتماعية في الجامعات الهندية (في ما عدا العلوم الاقتصادية، منذ مدة وجيزة)، ولا تزال المناظر الماركسية محافظة على دلالتها بالنسبة إلى هند اليوم ولكنها تنزع إلى أن تكون أكثر انبثاها وهجاة عاكسة اتجاهات أكثر اتساعاً كونياً. ■

توجه كل المراسلات إلى ساتيش ديشباندي مباشرة على العنوان <sdeshpande7@gmail.com>

الماركسي المدرس بجامعة كامبريدج وعضو الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى- المترجم) وبول سويزي (Paul Sweezy) (١٩١٠-٢٠٠٤) عالم الاقتصاد والسياسي والمحرر المؤسس البريطاني لمجلة Monthly Review مديدة العمر وذائعة الصيت- المترجم) حول الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية في أوروبا، ركزت المناقشة حول نمط الإنتاج في الهند على خصوصيات الانتقال في نظام إقطاعي-استعماري زراعي. وقد نقلت تلك المناقشة سؤال تعريف الرأسمالية في الزراعة إلى مستويات جديدة من التعقيد النظري من خلال الخوض في مسائل ميدانية تفصيلية غنية من قبيل العمل المأجور مقابل العمل العائلي، والاستخدامات الإنتاجية لفائض القيمة مقابل استخداماتها غير الإنتاجية، ودور الإلزام ما فوق الاقتصادي في تشكيل العلاقة رأس مال-عمل، وإجرائية القول بـ«نمط إنتاج استعماري»، واستتبعات تمييز ماركس ما بين اقتضاء رأس المال العمل اقتضاء شكلياً واقتضاءه فعلياً.

انطلاقاً من بداية السنوات ١٩٨٠ وصولاً إلى السنوات ٢٠٠٠، تألفت مجموعة الأكاديميين العاملين تحت عنوان دراسات الاستلحاق في محاولة لنقد

< ماركس في القرن الواحد والعشرين

بقلم ميشال وليمز (Michelle Williams)، جامعة واتواترساند، جنوب أفريقيا، وعضو لجان البحث في الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢) والحركات العمالية (ل ب ٤٤) العاملتين ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

إعادة التفكير في التقاطع بين العرق والطبقة داخل النظرية الماركسية؟



٤٣

الجغرافيا وتكنولوجيات الإعلام) والإنسانيات (الفنون، والدراسات البلاغية والأدبية والتربوية). وعلى أثر أزمة ٢٠٠٨ الاقتصادية اعترف حتى اقتصاديو التيار السائد أن لنا في تحليل ماركس للرأسمالية ما نتعلم. يمنحنا ماركس واحدا من التحليل الأكثر تعقيدا للرأسمالية ولكن ليست تحاليل الرأسمالية حصرا هي التي حازت اهتمام المخيال اليساري. فقد ألهمت مفاهيم ماركس ورؤاه المتضمنة حول نظام مستقبلي ما بعد رأسمالي بعضا من التفكير الأكثر شمولاً وتعقيدا حول اشتراكية القرن العشرين وما تزال تلهم التفكير حول اشتراكية القرن الواحد والعشرين في أمريكا اللاتينية مثلا.

الجانب الآخر في تأثير ماركس هو وقع أفكاره في صفوف الحركات السياسية. تجد أغلب بدائل القرن العشرين لها جذور استلهامها من أفكار ماركس حول نظام مستقبلي ما بعد رأسمالي. ويزخر التاريخ بحركات ذات استلهام ماركسي ولكن للعديد من هذه التجارب، وللأسف، تواريخ غير مشرفة من الاستبداد والاضطهاد والاستغلال وحتى الإبادات الجماعية. كما كان للماركسية ممارسة تواريخ من التحيز الجنسي والعنصرية ودعم العلاقات الاستعمارية. ونحن نرى اليوم أن الصين وفيتنام قد انتقلتا إلى رأسمالية السوق تحت مسمى «اشتراكية الدولة». وليس من الممكن تجاهل هذه التواريخ أو إنكارها.

ولكن ماركس والماركسية ألهما كذلك حركات خارقة وجمعا شعوبا من كل أصقاع

«

ألهمت أفكار ماركس حول الأبعاد التحررية والاضطهادية للرأسمالية الأكاديميين والسياسيين والنشطاء على امتداد الكون لأكثر من ١٥٠ عاما وانتهت إلى تقليد فكري متكامل يعرف باسم الماركسية. قليلون هم المثقفون والفاعلون الجذريون الذين كان لهم مثل هذا الأثر في العالم إذا ما استثنينا ربما آدم سميث وتشارلز داروين والمهاجما غاندي والسيد المسيح والنبي محمد وبوذا.

عملت الماركسية في آن معا على فهم الرأسمالية وتفسيرها وكذا على مقاومة العالم وتغييره. بكلمات أخرى، إسهام الماركسية ذو شقين، ١- بوصفها مصفوفة من الأفكار التحليلية حول ديناميات رأس المال، و٢- بوصفها إيديولوجيا ودليلا للحركات السياسية. كان القرن العشرون محور بالحركات والمجموعات والدول الماركسية، والتي غطت مناطق شاسعة من العالم.

< وقع أفكار ماركس

لنبدأ بوقع أفكار ماركس. أثرت أفكاره في النظرية الاجتماعية الحديثة حيث كان رائدا في التساؤل حول طبيعة الحداثة الرأسمالية. وامتد أثره على اتساع العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والميديا والفلسفة والأنتروبولوجيا والعلاقات الدولية وكذا العلوم الطبيعية والصلبة (بما في ذلك

ضمن التراكم الرأسمالي. لقد حاجج الماركسيون بأن العنصرية تقسم الطبقة العاملة وأن تحديها يكون من خلال سياسات التضامن ضمن صفوف الطبقة العاملة. ترى الماركسية الكونية في هوية الطبقة العاملة ما يحجب خصوصية العنصرية.

وقد تفحصت تحاليل نظرية أكثر تعقيدا التقاطع بين العرق والطبقة من خلال إبراز الإحداثيات التاريخية وكذا التماثلات بين أممات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وأممات الإنتاج الرأسمالية. في جنوب أفريقيا، اتخذ التماثل بين العرق والطبقة صيغة بالغة الإلحاح مع اضطهاد دولة الأبارتايد الممنهج ذي الأساس العرقي متضافرا مع الاستغلال الرأسمالي. ولكن، وعلى الرغم من انقضاء الأبارتايد، استمرت أممات الاضطهاد العنصري في الوجود في جنوب أفريقيا المعاصرة من خلال رأسمالية تمكنت في آن معاً من تقويض أشكال من الاضطهاد العنصري وإعادة إنتاج أشكال أخرى. إن فهم استمرار الاضطهاد العنصري في ظل الرأسمالية الكونية، في جنوب أفريقيا وفي العديد من المواقع الأخرى على امتداد العالم، يتطلب تحليلاً ماركسياً جديداً، بدأ بالانجاس.

< خاتمة

لن تظل أصداء أفكار ماركس والماركسيين تتردد خلال القرن الواحد والعشرين إلا إذا جردنا بما يكفي على الالتزام بها وتحويلها وإعادة صياغتها بحيث تناسب أزممتنا الراهنة. وقد بدأت الحركات الجديدة المناهضة للرأسمالية في فعل ذلك بعدد من خلال الجمع بين ماركسية ما بعد طليعية وتقاليد أخرى في مناهضة الرأسمالية مثل النسوية والبيئية والفوضوية ومناهضة العنصرية والتقاليد الديمقراطية والأهلية. ليست تسعى هذه الحركات إلى تصميم إيديولوجي متجانس أو العثور على نخبة طليعية تقودها بل هي تتقاسم الإيمان بأن «عالمنا آخر ممكن» من خلال بدائل ديمقراطية ومساواتية وبيئية ونسقية للرأسمالية، بينها الناس العاديون. تلك هي روح سؤال ماركس ذاته. ■

¹ تستند هذه الأفكار على مقالين هما:

Satgar, V. and Williams M. "Marxism and Class" in Kathleen Korgen (ed.) The Cambridge Handbook of Sociology. Cambridge: Cambridge University Press; Williams, M. (2013) "Introduction" in Michelle Williams and Vishwas Satgar (eds.) Marxisms in the 21st Century: Crisis, Critique & Struggle. Johannesburg: Wits University Press.

توجه كل المراسلات إلى ميشال وليمز مباشرة على العنوان <michelle.williams@wits.ac.za>

العالم، ومن أمثلة ذلك السوفييات في الثورة الروسية، والحركات المناهضة للاستعمار والتضامن الكوبي مع حركة التحرر الجنوب أفريقية وحركتهم العنيفة والمميتة ضد نظام الأبارتايد في أنغولا. ميراث ماركس أسطع تمثلاً في الطريقة التي بها ألهمت أفكاره وحمّست الناس على التفكير في الكفاح من أجل عالم ما بعد رأسمالي، عالم يكون أكثر مساواة وعدلاً وسلماً ومتحرراً من الاستغلال ومن كل أشكال الاضطهاد. واليوم أعاد بروز ما بعد الحدثة المعادية للماركسية في تصوراتها للسلطة والاستلاب الاجتماعي والهشاشة واللاتساوي والتهميش إظهار أهمية التحاليل الماركسية. ليس الإحياء الماركسي الحديث مجرد عودة إلى أفهام القرنين التاسع عشر والعشرين للماركسية. فحتى يستدام وجود الماركسية يتوجب أن تقرأ النصوص بطرق غير دوغمائية ولا حرفية وعلى الممارسات السياسية أن تتجاوز الطليعية. يمكن لميراث ماركس أن يدوم من خلال تجديدنا الدائم وإعادة صياغة النظرية بحيث تتمكن من مواصلة المساعدة على ألقاء الضوء على العالم الذي فيه نُقِمُّ. ومما مثلما أخذت النسوية عن الماركسية خلال السنوات ١٩٧٠ ونظرت أفكاراً من قبيل إعادة الإنتاج الاجتماعية والتقاطعية وتعددت أشكال الاضطهاد، نحن في حاجة إلى إدراج أفكار ماركس والماركسيين ضمن قضايا معاصرة تهم العرق والجنس والميل الجنسي وأهمية الديمقراطية بالنسبة إلى مشروع تحرري والحدود البيئية للرأسمالية وأزممتها الكونية.

< حالة جنوب أفريقيا

أحد أكبر التحديات القائمة في جنوب أفريقيا هي استلاب الماركسية إلى نظريات مثمرة حول العرق والعنصرية ما بعد الأبارتايد. فشل الماركسية في معالجة قضايا العرق يتأتى من أن الماركسيين الأوائل نزعوا إلى النظر إلى العرق على أنه بناء اجتماعي وانعكاس لوعي زائف. لقد أثرت قضية العرق بشكل متكرر على امتداد القرن العشرين ضمن المناقشات حول المسألة القومية في سياقاتٍ من قبيل زوال الإمبراطورية البريطانية والثورة الروسية ونقض الاستعمار والنضال ضد الأبارتايد. وعندما بدأ الماركسيون في تناول قضية العرق نزعوا إلى أن يركزوا على العلاقة بين العرق والطبقة مختزلين على الغالب العرق في الطبقة، والعنصرية في وظيفيتها

< ماركس والجنوب الكونني

بقلم راجو داس (Raju Das)، جامعة يوك، كندا، وديفيد فاسنفست (David Fasenfest) جامعة ولاية وين، الولايات المتحدة، أمين صندوق لجنة البحث في الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢) العاملة ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

المجتمع الطبقي بما في ذلك تغيير ما تمتد جذوره في المجتمع من أشكال الإجحاف والممارسات المادية ضد المجموعات المضطهدة مثل النساء والأقليات العرقية. ينظر اقتصاد ماركس السياسي الذي عالج المجتمع الرأسمالي في اقتصاده ودولته وثقافته وتغيّره البيئي وهو يحتوي أفكارا حول الممارسة السياسية الثورية.

تركيز ماركس على مادية الحياة ذو دلالة بالنسبة إلى الجنوب الكونني حيث لا تزال حاجات أغلب الناس غير ملبأة. يسمح منظوره المادي الجدلي بأن نرى الجنوب من حيث أثقل مشاكله المادية (نقص الغذاء، والمسكن والملبس،... إلخ)، وتناقضاته المتنوعة وعلاقاته الداخلية بالنظام الإمبريالي، وما إلى ذلك. وباعتبار أن دراسة الجنوب تم تشكيلها بأثر مما بعد الاستعمار/مابعد الحدائة وأن هذه المناظير متشككة حيال ماركس، يمكن للنقد المضاد للنظرة ما بعد الاستعمارية للجنوب ويجب أن يتأسس على أفكار ماركس الفلسفية ذاتها. بالنسبة إلى ماركس، للكائنات البشرية بوصفها جزءا من الطبيعة حاجات مادية وكذا حاجات ثقافية. بغية تلبية هذه الحاجات على الناس أن يتفاعلوا مع الطبيعة ومع بعضهم البعض. وهم يزاجون بين أعمال بوسائل الإنتاج، وإنتاج يتأتي في نهاية الأمر من الطبيعة في سياق علاقات إنتاج اجتماعية من أجل إنتاج ما يلبي حاجاتهم. ومع تطور القوى المنتجة يتم إنتاج فائض قيمة ومعها تكون إمكانية حدوث تفاوت طبقي وصراع طبقي حول ذلك الفائض. في المجتمع، سواء أكان في الجنوب أم في الشمال ينخرط أغلب العمال المحررين أو غير المحررين في العمل المنتج لفائض القيمة. وكما يشير ماركس إلى ذلك في المجلد الأول من رأس المال:

«أينما احتكر قسم من المجتمع تملك وسائل الإنتاج يكون على العامل المتحرر أو غير المتحرر أن يضيف إلى زمن العمل الضروري لحفظ ذاته هو كمية زائدة من زمن العمل بغية إنتاج وسائل بقاء مالك وسائل الإنتاج سواء أكان هذا المالك... مالك عبيد... أم مالك أرض حديثا أم رأسماليا».

وعلى الرغم من أن أمثلته الميدانية مصدرها أوروبا فإن مقارنة ماركس للرأسمالية كانت بالأساس كونية أو دولية. افترضت الرأسمالية التجارة الدولية عندما أشار ماركس إلى أن إنتاج السلعة وجولائها، في بدايته وكذا عندما يتطور أكثر، يشكل أساس التجارة والتبادل السلعي الدوليين. يبدأ تاريخ رأس المال الحديث من خلق تجارة ذات امتداد دولي وسوق ذات اتساع دولي. بأثر من ذلك، تكون جغرافيا التبادل السلعي العالمية شرطا لازما للرأسمالية وهو ما يجعل بالمقابل من الرأسمالية ظاهرة كونية.

«

عاش كارل ماركس منذ ١٥٠ سنة في أوروبا، حيث انخرط في الفعل السياسي وكتب عن أوروبا. من بين آلاف الصفحات التي كتب، أحصى الأكاديميون ما يقارب ٤٠٠ صفحة عالجت مجتمعات غير أوروبية أغلبها كتابات صحفية عن الهند والصين والامبراطورية العثمانية من منظور السياسات البريطانية الداخلية. فكيف إذا تكون هذه الأفكار ذات دلالة بالنسبة إلى الجنوب الكونني (والذي نشير إليه من هنا فصاعدا بالجنوب) المعاصر موطن أغلب ساكنة العالم في بلدان أقل نماء اقتصاديا بكثير من البلدان الواقعة في أوروبا والشمال الصناعي.

صارفين النظر عن تاريخ كتابة ماركس لما كتب أو عن التركيز الجغرافي على النماء الرأسمالي، سوف نحاجج بنظرة أكثر تلويحا ديالكتيكا لمناسبة ماركس للجنوب. ولكننا في حاجة أولا إلى تفادي خطرين هما الاستثنائية المنطقية (التي تجوهر خصوصية الجنوب) والكونية المركزية الأوروبية (التي تطبق بصفة آلية أفكارها كما لو كانت مناطق الجنوب أوروبا أكثر دفئا أو وببساطة «أوروبا متأخرة»). نحن نرفض الادعاء القائل بأن دلالة ماركس منحصرة في زمانه ومكانه هو الخاصين ومن ثم أنه غير ذي دلالة للجنوب وهو نظرة يتبناها المنظرون ما-بعد-الاستعماريون وما-بعد-الحدائثيون الذين يؤكّدون أن مناطق الجنوب شديدة الاختلاف عن أوروبا. بوضوح العبارة ليس كل ماركس ذا دلالة للجنوب ولكن الكثير منه هو كذلك.

تركز تحاليل ماركس المخصصة لأوروبا على أنها الموطن الذي تجذرت فيه الرأسمالية بوصفها نظاما أكثر مما تقول إن التجارب الأوروبية كانت بطريقة ما محضوة أو فريدة. يمكن القول من دون مجازفة بأن تحاليل ماركس وكتاباتاته كانت أكثر احتضانا وتقدما عمليا في آسيا وعلى امتداد العالم الثالث.

يمكن تصنيف أفكار ماركس على أساس العلاقات الاجتماعية والجغرافيا. في المستوى الأولي، كانت أفكاره المجردة حول كل أشكال المجتمع الطبقي سواء أكان مجتمعا طبقيًا ذا شكل رأسمالي أم مجتمعا في ظل أشكال متقدمة من الرأسمالية. في المستوى الثاني، وفيما كان البعض من أفكاره مخصصا بالرأسمالية المتقدمة على ما انتبقت عليه في أوروبا القرن التاسع عشر، وبالمدى الذي تطورت نحوه العلاقات الرأسمالية في الجنوب، ربما كان للأفكار حول الرأسمالية المتقدمة في أوروبا شيء من الدلالة.

يعكس مجموع أفكار ماركس بوصفها مدونة عمل فكري، ويسعى إلى تطوير التغيير الاجتماعي الجذري الديمقراطي والمناهض للرأسمالية لكل أشكال

”إننا نرفض الادعاء بأن علاقة ماركس بالآخرين تقتصر على وقته ومكانه ، وبالتالي ليست مهمة في الجنوب“

الآسيوية والماركسية الأمريكية اللاتينية والماركسية الهندية والماركسية الصينية (وهي الآن محل تطوير في العديد من مدارس الماركسية في أكبر الجامعات الصينية) وأن تكون الدراسات الماركسية حول التنمية الدولية والامبريالية والتغيير الزراعي... في ازدهار فإن ذلك يعني أن ماركس ذو دلالة في القضايا التي تهم الجنوب. ويمكن الاستدلال على ذلك أيضا بمأسسة الأفكار الماركسية في صيغة مجلات ماركسية تنشر في الجنوب أو هي بصفة أعم تتعاطى مع الجنوب. ■

توجه كل المراسلات إلى ديفيد فاسنفست على العنوان <david.fasenfest@wayne.edu> وإلى راجو داس على العنوان <rajudas@yorku.ca>

يتوجب النظر إلى بلدان الجنوب جوهريا من منظور طبقي بالمعنى الماركسي بوصفها بلدانا عانت من ثورات ديمقراطية أو ثورات فلاحية مناهضة للعلاقات الإقطاعية مجهزة، وثورات قومية (أو معادية للإمبريالية) مجهزة وثورات مناهضة للرأسمالية مجهزة أو فاشلة. في رأسمالية الجنوب أثر بالغ للإمبريالية وهي تتوازي في وجودها مع تشكيلة اجتماعية يمكن أن تحوي بقايا إقطاعية وإنتاجا سلعيًا مبنيًا على علاقات غير علاقات الأجرة مستدمجة تقاليد أهلية جماعية.

ختامًا، أفكار ماركس تلقت تطويرًا أبلغ انطلاقًا من مناظير مختلفة في الجنوب الكوني والمجتمعات ما بعد السوفياتية واقتصاديات سوق أخرى صاعدة على نقيض الفهم المركزي الأوروبي للتغير الاجتماعي ومقاومة الرأسمالية. إن وجود تشكيلة متنوعة من الماركسيات الإقليمية، مثل الماركسية الأفريقية والماركسية

< التفاوتات الطبقية والصراعات الاجتماعية في الصين

بقلم جيني شان (Jenny Chan)، جامعة هونغ كونغ متعددة التقنيات، وعضو لجنة البحث حوب الحركات العمالية (ل ب ٤٤) في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

العمل في خدمة تسليم الطرود في الصين.
صورة جيني شان.



< إنتاج المهاجرين الريفيين الصينيين وإعادة إنتاجهم

يجد التراكم السريع لرأس المال في الصين محفزاته في ارتباطه القوي بهجرة قوة العمل من الريف إلى المدينة وذلك على امتداد العشرية الأربعة الماضية. حسب الأرقام الرسمية تم استجلاب ٢٨٢ مليون مهاجر ريفي للقطاعات المعملية والخدمية والإنشائية في المدن الصغيرة والكبرى على امتداد البلاد وهو ما يمثل تزايداً بما قدره ٥٠ مليوناً عما كان على أثر التعافي الاقتصادي منذ ٢٠٠٩ وما يمثل خمس مجمل ساكنة الصين. وقد اعتمدت إدارات المدن «نظام نقاط» يمنح المهاجرين الريفيين وعلى الأخص منهم المقاولين الكبار تسجيلاً عائلياً حضرياً على أساس مقاييس من بينها مثلاً قدرتهم على ابتياع منازل، ومقتنعهم بمهارات عمل مختصة، وبلوغهم مستويات دراسية معينة. ولكن وحتى على أثر سنوات من العمل في المدن الكبرى يظل معظم المهاجرين ذوي التعليم المتوسط وأبناؤهم مواطنين من درجة ثانية قاطنين سكتناً ريفياً ومفتقرين للنفوذ المتساوي إلى التعليم العمومي والرعاية الصحية المدعومة ومنافع التقاعد وهو ما يميّن من التقليل من تكاليف العمل.

ليلة ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني من سنة ٢٠١٧ أودى حريق على أطراف بيجين الجنوبية بحياة تسعة عشر شخصاً من بينهم ثمانية أطفال. كانت البناية ذات الطابقين بقاعدتها مقسمة إلى غرف ضيقة ومزدحمة بالمتسوغين بإيجار زهيد. وبدلاً من أن تشرع الحكومة في تأمين مساعدات طوارئ للضحايا والناجين أطرقت من عاصمة البلاد عشرات الآلاف من أناس «أسفل السلم» على ما تصفهم التسميات الرسمية الحاطة من شأنهم. أطلق الحريق المميت حملة تفتقيد للسلامة على امتداد المدينة وهدم للبنى غير القانونية المعدة للكراء من الشقق والمعامل والمستودعات وأسواق الجملة والمدارس والمطاعم والمتاجر، حملة خلخلت حياة أفراد المهمشين وعائلاتهم. جعل الطرد الجماعي الذي لم يكن الأول ويحتمل ألا يكون الأخير المجتمع المدني يطلق صرخة وإن تمّ الإسراع بخنق أصوات المحتجين لدى وسائل الإعلام السائد. مع ظهور الصين المعوملة يواصل مواطنو الدخل الزهيد المصارعة من أجل ظروف حياة وعمل أفضل لا يجد له موقعا إلا على هوامش من همّ على «أعلى السلم». وما من شك في أن الدولة الصينية ستكون محل نظر مدقق في ما يتصل بخطابها وجريها الذي لا يكمل وراء «الحلم الصيني» مقابل المعاناة التي جعلت شعبها يتكبدها.

قطاعات أخرى. على البعض منهم أن يدفعوا معاليم تسوغ باهضة لمسكن مؤقتة تقيهم البرد الثلجي المجدد للعروق فيما لا يبقى لآخرين من خيار سوى المغادرة.

على امتداد تاريخ طويل، كان المهاجرون الداخليون الصينيون عرضة لسياسات «التطهير» التي اتبعتها الحكومات الحضرية. من المدن في اتجاه الأرياف، وفي ظل تسارع وتيرة «التنمية» والتحول الاقتصادي كثفت قضم المدن للضيعات الريفية والقرى. تم تهجير عشرات الملايين من سكان القرى الذين فقدوا القدرة على العودة حتى إلى أراضي مواطنهم. وصار على الفلاحين من دون أرض ممن لم يُعَدَّ بإمكانهم النفاذ إلى المساكن في مساقط رؤوسهم أن يتحملوا وزرا إضافيا حيث يتلأأ المشغلون في تشغيل القرويين الذين فقدوا الأرض التي كانت توفر لهم كفافهم حتى لا يضطروهم إلى التفرغ في أجورهم. ويرفض القائمون على المشاريع الريفية، وعلى الأخص في الصناعة الإنشائية التي تنظهما شبكات محلية، تشغيل العمال من بين الفلاحين المنتزعة أراضيهم إذ يكون عليهم أن يدفعوا أكثر لتأمين حياة العمال العائلية الدنيا قبل أن يدفعوا لهم مقابل العمل وهو ما لا يكون إلا بعد الفراغ من المشروع. ومن بين العاطلين يقبع المهاجرون من المزارعين من دون أرض في أسفل السلم الاجتماعي.

< نحو تحالفات عابرة للطبقات على طريق تغيير النظام؟ >

الطبيعية كما العمل هما أصل التراكم الرأسمالي وكلما كانت وتيرة تراكم رأس المال أسرع كان شمول تملك الطبيعة واستثمار العمل أكثر اتساعا. ترافق انتزاع الأراضي والبلتر (إضفاء الصفة البروليتارية- المترجم) مع ظهور رأس المال في بيجين وفي ما عداها. وتحت إشراف حكومات مقاطعات المستوى الأدنى استخدمت الشركات الضخمة العابرة القومية مساحات أكبر من الأراضي الزراعية والعمل الريفي كما العمل الحضري من أجل غنم الأرباح. ولئن كانت نزاعات العمل المتجذرة في مواقع محلية فإن عليها أن تجابه في الآن ذاته قوى رأس المال الكوني والدولة الصينية على كل المستويات.

الفترة الراهنة من الاحتجاج قصير المدى في مواقع المقاومة المحلية والمشتتة على امتداد الصين الساحلية والداخلية في حاجة إلى التطور أكثر متبعة خطوطا ما بين طبقية ومن داخل الطبقة، عابرة للانقسام الحضري-الريفي بانية حركة اجتماعية أكثر اتساعا قاعدية. نحن الأكاديميين والنشطاء في حاجة إلى أن نعزز أكثر وحدتنا مع الطبقة العاملة الهشة والطبقات الاجتماعية الأخرى للكفاح من أجل الحقوق العمالية والعدالة الاجتماعية. ولن تكون مواقع العمل الآمنة والمساكن اللائقة هبة من أحد بل ستكون ثمرة كفاح مرير. ■

توجه كل المراسلات إلى جيني شان مباشرة على العنوان <jenny.wl.chan@polyu.edu.hk>



كثيرا ما يسكن العمال المهاجرين زهيدي الأجرور في مرقد لا تزيد كلفتها عن الضروري بالنسبة إلى المشغل ومواتية لتأمين قضاء العمال أغلب أوقات فراغهم في تحضير نوبة العمل اللاحقة. يحمي الحدّ المكاني الاجتماعي بين العمل والحياة بما يساعد على أن يتم الإيفاء بأجال الإنتاج من خلال تيسير العمل أوقاتا إضافية. لقد كانت هندسة ورشات الإنتاج والمخازن والمواقع السكنية متعددة الوظائف والجامعة كلا في واحد مميزة لأقاليم التصنيع المبكر وهي لا تزال موجودة في المدن الكبرى المعاصرة حيث يتكدس المهاجرون الوافدون للإقامة.

بحثا عن شيء من الحرية الشخصية لضمان حياة خاصة، يغادر العمال المرقد الجماعي الواقع تحت السيطرة الإدارية ليكتروا شققا خاصة بمجرد أن يكونوا قادرين على ذلك. وكثيرا ما تكون هذه غرفا باهضة تكاليف الكراء، من دون نوافذ أو نوافذ صغيرة لا غير تمثل على الأقل نوعا من الرابط مع العالم الخارجي. بعض المجمعات موبوءة بالبعوض والفئران والصراصير، وتجهيزات الراحة والنظافة ذات أثمان متباعدة. وبما أن أسعار السكن الخاص قد ارتفعت بصفة جنونية فإن ما يحصل عليه العمال من مداخيل يلتهمه الملاك.

مهاجرو الباقات الزرقاء (تعبير تقليدي للإشارة إلى العمال التنفيذيين والبيروقراطيين في مقابل المديرين ذوي الباقات البيضاء- المترجم) يبيعون قوة عملهم في خدمات التوصيل وتوصيل الطرود واستحضار سيارات النقل وتنظيف المنازل من بين أمثلة أخرى عديدة مرفّعين من الناتج الإجمالي الخام الصيني ويمسرين الانتقال من الصناعة إلى العمل الخدمي. ومع التوسع المطرد للاقتصاد الرقمي ظهرت عشرات الملايين من مواقع العمل «المرن» بواسطة المنصات والتطبيقات الإلكترونية. ولكنهم، وباعتبارهم متعاقدين أحرارا، ليس العاملون فيها محميين بما يكفي بقانون العمل الوطني ويقل إلى الحد الأدنى الأمان في عملهم واستقرار مداخيلهم. ومع إغلاق مواقع العمل غير المرخص لها والمرقد غير المسجلة على أثر الحريق المميت برزت إلى الواجهة هشاشة أوضاع عمال الخدمات غير النظاميين وأبنائهم وكذا العديد من العمال في

< دراسة مقارنة للجامعات العمومية والخاصة في الهند

بقلم نيهاريكا جايسوال (Niharika Jaiswal)، نيودلهي، الهند



يؤدي التسويق للجامعات التعليم العام في الهند
وفي جميع أنحاء العالم.

وفيما يتم الاعتراف بهذا النزوع القوي نحو التسويق على نطاق واسع يظل بعيدا عن الافهام واقع أن كلاً الجامعات العمومية والخاصة تتقارب في الاتجاه نحو نفس الممارسات. هذا التلاقي يسائل معنى «العمومي» في مجتمع ديمقراطي معوم عرضة لليبرالية والخصوصية. حاججتي تنهض على تحليل مقارن لبنية المساق الدراسي في علم الاجتماع لما قبل التخرج ومحتواه في جامعتين عموميتين هما جامعة دلهي (ج د) وجامعة أمبكار (ج أ) وجامعة خاصة هي جامعة شيف نادار (ج ش ن).

تأسست ج د سنة ١٩٢٢ ومنذ ٢٠١٢ عمدت بصفة ملحوظة إلى مراجعات

«

في الهند، ومع ظهور السياسات النيولبرالية، وتنامي اقتصاديات المعرفة واندماج مُسدي الخدمات التعليمية الخاصة تعززت قدرة الشبكات الكونية والقطاع الخاص على فرض ما يُعرّف على أنه «مَعْرِفَةٌ ذات فائدة». ويستعاض عن فكرة التربية بوصفها «خيرا عموميا» بفكرة أنها «سلعة خاصة». ويتم تسويق الجامعات على أنها «علامات تجارية» تدعو إلى «دروس قابلة للتسويق». وقد وَسَمَ هذا الخطاب الآداب والفنون الليبرالية على أنها «غير منتجة» مجبرا الاختصاصات التي من قبيل علم الاجتماع على تجديد ذاتها للتمكن من البقاء.

أو البحوث الميدانية في مستوى ما قبل التخرج فيما يتم التقليل من الاهتمام بالنظرية السوسولوجية مقابل تشجيع البحث التطبيقي على حساب الدراسات «الأكاديمية».

رابعاً، تؤسس الجامعات برامج تعاون أكاديمي دولية مع جامعات أجنبية بوصفها استراتيجية تسويقية. فقد تعاونت ج أ و ج ش ن مثلاً مع جامعات ييل والعلوم السياسية (باريس) وستانفورد وبركلي، ... إلخ بغية الرفع من مراتبها في أعين الطلاب.

وعليه يتم تجميع علم الاجتماع وعلوم اجتماعية أخرى في مُعَلَّف واحد متعدد الاختصاصات ومعاصر ومندمج الاختصاصات يؤمّن فرص حياة أفضل ونفاذاً أكبر لطلابها إلى المقاييس العالمية. على أن ذلك يمسّ بجوهر العلم الاجتماعي، عنيت نقديته وإدبيته.

تحليل التماثلات بين ج د و ج أ و ج ش ن إلى أنها تجيب على نفس بارادايغم إنتاج المعرفة الذي تفرضه المبادئ النيولبرالية. وميس هذا التغيير بدور الجامعات العمومية وموقعها لأنها، وبوصفها مؤسسات عمومية، ذات مسؤولية في دعم التربية بوصفها أداة لدفع الرفاه الاجتماعي. ولكن الحاجة المتنامية إلى تأسيس جامعة تحتل لها موقعا ضمن السوق العالمية ينسف كل ذلك. فهل بإمكان تربية موجهة نحو السوق أن تستديم وجودها بوصفها «خيراً عمومياً»؟ وهل نحدد أدوار الممارسين ضمنها على أنهم «متعلمون» أم «مستهلكون»؟

إن المِحْك في القضية هو إعادة مفهومة العمومي فلسفياً في ظل الضغط الذي يسلطه عليه بارادايغم التربية النيولبرالية. ليس أساس المجادلة حول دور الجامعات العمومية في تغيير المالك بل هو يبنني على تغيير معنى المجال العمومي والدور العمومي والقيم والدوافع العمومية. إن فرادة المجال العمومي تكمن في تساوي أفرادها، ونقدية خطابه واستدماجه لكل الآراء واشتراكه القانوني مع ميدان الحقوق الدستورية والمواطنة. وعليه فإن دولة الرعاية الاجتماعية تضمن النفاذ إلى التعليم والماء والطرق أو التشغيل بوصفه جزءاً من الحياة العمومية المضمونة من قبل المؤسسات العمومية.

في هذه المفهومة الجديدة، يُسَقَط التوجه نحو دمج كل الاختلافات بين الجامعات «العمومية» والجامعات «الخاصة» بغية خلق «جامعة كونية»، قيم المساواة والتفكير النقدي والنفاذ التي تمّ نحتها على امتداد المسارات التاريخية التي قطعتها الأمم والديمقراطيات. إن تبني الجامعات العمومية في الهند للمتطلبات الأكاديمية والإدارية الموجهة نحو السوق يجعل من المجال العمومي فراغاً أجوفاً. وفي الختام يمكن القول إن الجامعات، وفيما قد تكون حققت نجاحاً في منافسة الكوني من خلال بلوغ المقاييس «الكونية» لما يعتبر «تربية ذات جودة»، فإن إهمال سياسات القوة المخصصة الكامنة في سياقات مختلفة وجعل «العمومي» مفرغاً من محتواه الديمقراطي ينتهي إلى إفساد جوهر الجامعات العمومية. ■

توجه كل المراسلات إلى نيهاريكا جاي سوال على العنوان <niharika.27.j@gmail.com>

متكررة لبرنامجها الأكاديمي حيث مرت به من الصيغة السنوية إلى الصيغة نصف السنوية، فإلى نظام التخرج ذي الأربع سنوات (ن ت أ س) وانتهت آخرها إلى اختيار نظام الأرصدة الاختباري (ن أ خ) سنة ٢٠١٥. ج أ جامعة حكومية تأسست سنة ٢٠١٠ لتأمين تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية حصراً فيما بدأت د ش ن في الاستغال سنة ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الجامعات الثلاثة تأسست في أزمنة مختلفة وبأجندات أكاديمية مختلفة ظاهرياً فإن ما يبدو على ممارساتها أنها متماثلة.

أولاً، كل الجامعات الثلاثة بصدد تطوير برامج دراسية تستند إلى قيم «الجدة» و «الاختبار» وفُرَص تشغيلية أفضل. في ظل ن ت أ س، ون أ خ يقدم الاختيار المتزايد على صيغة دروس «منتخبة» تحوم حول مواضيع ذات شعبية من قبيل التنمية والميديا والبيئة والثقافات البصرية... إلخ. «الدروس التطبيقية» في ج د تكون على صيغة ن ت أ س أو على صيغة «دروس دعم للقدرة» أو هي على صيغة «دروس دعم للمهارات» في شكلها ن أ خ أو هي تقوم على اختيار تلقي دروس ثانوية ضمن المسار الرئيس في كل من ج أ و جامعة ج ش ن، وكلها تخدم تشغيلية الطلاب والمهارات المقاولية بصفة مباشرة.

ثانياً، يتم إبراز أهمية التداخل الاختصاصي ومعاصرة الدروس. في ن ت أ س، ون أ خ الموجودين في ج د وفي برنامج ج أ يتم إدراج التداخل بين الاختصاصات من خلال إمكانية انتخاب دروس تؤدّي في أقسام أخرى. وتحيل على نفس الاتجاه الإمكانية التي توفرها ج ش ن في تلقي درس «ثانوي» والانضمام «إلى مجموعات دراسية مستقلة». ويتم تركيز التداخل الاختصاصي من خلال إدماج دروس في التاريخ والعلوم السياسية أو الأدب بوصفها «دروساً منتخبة» أو «دروساً أساسية». على أن وجود آفاق اختصاصية أخرى ضمن الدروس الرئيسة في علم الاجتماع لم يكن محل ألقمة إلا في ج أ من خلال دروس تعتمد قراءات في النصوص. كما يتم الإلحاح على مناسبة البرامج من خلال القراءات ومواضيع البحث. كما أدخل كل من ن ت أ س، ون أ خ العديد من المواضيع الجديدة من قبيل «علم اجتماع الحرب»، و«صناعة الأفلام الإثنوغرافية»، ... إلخ. بل إن الأدبيات المنشورة ما بعد السنوات ١٩٩٠ تهيمن بوضوح على قائمات القراءات في أغلب الدروس. فمن بين ٣٥ نصاً للقراءة في درس د أ حول «الجندر والمجتمع» ٣٠ منها منشورة بعد السنوات ١٩٩٠. وعليه تم العمل على إدماج مواضيع دراسية ومصادر معرفة وتعاون أكاديمي جديدة وكذا التفاعل ما بين الاختصاصات بغية تعزيز الأساس المعرفي والمهاري للطلاب.

ثالثاً، تم تعزيز الترابط جامعة-صناعة في كل البرامج. في ن ت أ س صُمم نظام الأرصدة بحيث يكون الاختبار متناسباً مع ما يريده المشغلون. ففي دروس من قبيل «التعرض التنظيمي» أو «ورشات التعبير» في ج أ، وفي درس «البحث، والتعلم التجريبي والتطبيقي» في ج ش ن يتم وضع الطالب في عدد متنوع من أوضاع (يتم تعريضه) يتعاطى فيها مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات البحثية. بل وأكثر من ذلك ينتهي التأكيد على القراءات الإثنوغرافية، والبحث الموضوعاتي وتحرير المقالات

< فريق تحرير حوار كوني الجديد، غير الجديد تماما

(Christine Schickert) شيكرت وكريستين (Johanna Grubner)

حصلت أبارنا سوندار على درجة الدكتورا في العلوم السياسية من جامعة تورنتو كندا وعملت أستاذة مساعدة في جامعة ريرسون (Ryerson) في تورنتو، وحتى ٢٠١٦، أستاذة مشاركة في جامعة عظيم برميجي (Azim Premji) في بنغالور بالهند حيث لا تزال عضوا في هيئة الأساتذة الزائرين.

لجوهانا غروبر ماجستير في علم الاجتماع. وهي باحثة في جامعة يوهانس كيبلر في لينز بالنمسا ومجال بحثها يشمل النظرية النسوية والدراسات الجندرية مع التركيز على المناهج الكيفية وتلك التي تستند إلى الجسد. يركز مشروع رسالتها للدكتورا على المساواة الجندرية في الجامعات.

لكريستين شيكرت شهادة ماجستير في الدراسات الأمريكية مع شهادة ثانوية في علم الاجتماع. وهي تعمل مديرة إدارية لمجموعة البحث حول مجتمعات ما بعد النمو في قسم علم الاجتماع بجامعة فريدريش شيلر في بينا، ألمانيا.

ومن حسن حظ حوار كوني أن يمكنها أن تعتمد على مساعدين يسندانها منذ أمد بعيد مستقرين في برشلونة، إسبانيا وهما المحرران المتصرفان لولا بوزوتيل (Lola Busuttill) وأوغست باغا (August Bagà) المعروف بأربو (Arbu) والذان سيواصلان عملهما وتلك هي أيضا حالة المحررين الإقليميين وفرق الترجمة على امتداد العالم. بدأ كل من لولا وأربو تعاونهما مع مايكل منذ العدد الأول الذي أطلق سنة ٢٠١٠. ويشرف لولا المترجم والمحرر المحترف على كامل جودة كل عدد. وأربو المصمم الغرافي والمصور المحترف مسؤول عن تصميم حوار كوني.

وفيما سيستمر كل المحررين الأقليميين وأعضاء فرق الترجمة في تعاونهم مع

ابتداء من هذا العدد تتغير إدارة تحرير حوار كوني. تسلم كل من بريجيت أولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre) واجبات التحرير من مايكل بوروواي الذي أسس المجلة بحماس. تنشر حوار كوني التي يعدها فريق المتعاونين من العديد من البلدان وترجم إلى ١٧ لسانا مساهمات من علماء الاجتماع من كل أرجاء العالم لفائدة جمهور من الأكاديميين وغير الأكاديميين. شرف لنا وتحد أن ننضم إلى مثل هذه الشبكة الممتدة من الكتاب والمترجمين والمناصرين. ويسعى الفريق الجديد، غير الجديد تماما، إلى تعزيز هذه المجلة المهمة في الربط بين كل هذا العدد من علماء الاجتماع على امتداد كامل العالم.

ترأس بريجيت أولنباخر أستاذة علم الاجتماع، قسم نظرية المجتمع والتحليل الاجتماعية في جامعة يوهانس كيبلر (Johannes Kepler) في لينز بالنمسا وقد شاركت بوصفها نائبة رئيس اللجنة التنظيمية المحلية في تنظيم منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الثالث في فيينا سنة ٢٠١٦. مجالات بحثها تشمل النظرية السوسولوجية والدراسات الجندرية والتقاطعية وعلم اجتماع العمل والرعاية بالتوازي مع دراسات ميدانية راهنة حول الرعاية على امتداد الأربع وعشرين ساعة وتسويق الجامعات.

كلاوس دور أستاذ علم الاجتماع في جامعة فريدريش شيلر (Friedrich Schiller) في بينا، بألمانيا حيث يرأس قسم علم اجتماع العمل والصناعة والاقتصاد. مجالات بحثه تشمل من بين ما تشمل نظرية الرأسمالية، والرأسمالية المالية والتشغيل المرن والهش والعلاقات المهنية والاستراتيجيات النقابية. هو الآن المدير المشارك (بمعية هارتموت روزا (Hartmut Rosa)) لمجموعة البحث في مجتمعات ما بعد النمو، ومؤسس مؤسسة البحث الألمانية.

المحرران الوافدان يتلقيان مساعدة محررة مشاركة جديدة هي أبارنا سوندار (Aparna Sundar) وكذا محررين مساعدين هما جوهانا غروبر



بريجيت أولنباخر.



كلاوس دور



وكريستين شيكرت



جوهانا غروبر



أبارنا سوندار



لولا بوزوتيل



وأوغست باغا (المعروف بأربو)

GLOBAL
DIALOGUE



الشباب وكبار العلماء من أكثر من سبعة عشر بلدا مغامرة حمّالة للتحديات ومثيرة في آن معا. وهو يسمح لنا بأن نتعاطى مع حوار كوني على أنها أداة تمنح صوتا لتشكيكة واسعة متنوعة من المناظير السوسولوجية كما تمثل وجهات نظر محلية بحيث تفسح في المجال لمناقشات حية ومجادلات مثمرة حول التطورات الاجتماعية والعلمية، مانحة منصة للأكاديميين المتمرسين والشباب سواء بسواء ومنشأة من ثمّ شبكة علماء اجتماع كونية يكتبون حول قضايا زمننا الملحة ويناقشونها.

■ يتطلع فريقنا إلى التواصل معكم كلكم، أنتم ذوو الاهتمام بحوار كوني مُشترك.

فريق التحرير الجديد غير الجديد تماما سوف يظل مايكل مستشارا داعما قويا ضامنا لانتقال سلس ومساعدة على ضمان نجاح حوار كوني مستقبلا. وأخيرا وليس آخرا سوف نستمر في تعاوننا المثمر مع لجنة النشر في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ومع أعضاء اللجنة التنفيذية بوصفهم محررين مستشارين وكذا مع السكريتيرة التنفيذية إيزابيلا بارلينسكا وفريقها في مدريد الذي جعل مسعى مثل مسعى حوار كوني ممكنا.

إن العمل بوصفنا فريق تحرير متكونا من سبعة أشخاص موزعين على أربع بلدان مختلفة ومتعاونين مع المحررين الإقليميين وفرق الترجمة والطلاب الأكاديميين